جورج. و. بال

مساعد وزير الخارجية الأميركي سابقاً

خطأ وخيانة في لبنان

تحليل لمضامين العلاقات الأميركية الاسرائيلية

نقله الى العربية: عفيف تلحوق

قدم له البروفسور ستانلي هوفمن
أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفرد

مقدمة الناشر

« خطأ وخيانة في لبنان » ليس تحليلاً لمضامين العلاقات الأميركية الاسرائيلية وحسب ، انه كتاب يتجاوز هذا الجانب ليعرض الى مضامين العلاقات الأميركية العربية أيضاً . كاشفاً بين سطوره فحوى التوافقات بين بعض الدول العربية المعروفة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ، حيث دأبت هذه الأخيرة على إحراج أصدقائها العرب بازدراء حقوقهم وقضاياهم لصالح دولة تمارس أبشع أعمال القهر والاضطهاد العنصري ، والعدوان الاستعماري ، ألا وهي اسرائيل .

ولعل الكتاب الذي بين أيدينا أهم الكتب التي وصلتنا من الجانب الآخر ، حيث تظهر بوضوح محاولة المؤلف أن يتقدم الى الرأي العام الأميركي والآخر الاسرائيلي بلباس الموضوعية الهادفة الى تقديم مصلحة الولايات المتحدة الأميركية ، على أية مصلحة أخرى كائنة ما كانت ، مبرِّراً إنحائه باللائمة على ادارة الرئيس ريغن بالمقارنة مع ما كانت عليه مواقف ادارة الرئيس الأسبق دوايت ايزنهاور ، مؤكداً في الوقت نفسه انه إذ يهاجم السياسة التوسعية الاسرائيلية الحالية فإنه يفعل ذلك من موقع الدفاع عن مستقبل اسرائيل ، وانتصاراً « لصفاء مبادىء الصهيونية » كما أشار هو نفسه!

على كل حال فإن هذا الأمر يعني جورج بال وحده ، وليس لنا أن نطلب اليه الانتصار لقضايانا في الوقت الذي درج كثيرون على التخلي

عنها والالتحاق في ركب التخاذل المؤدي الى إطالة عمر هذه الحرب المريرة ، والتي ستمتد حتى يحسم الصراع المسلّح أخيراً بقوة الحديد والنار .

وإذا كان المستر جورج بال ، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة سابقاً في عهدي الرئيسين كيندي وجونسون ، يعتبر بيقينية تامة ان مستقبل اسرائيل سيكون قاتماً ووجودها غير قابل للاستمرار ، فإنه يحض حليفتها الولايات المتحدة الى ضرورة الضغط على اسرائيل من أجل القبول بمشروع للسلام يعطي للفلسطينيين حقوقهم المشروعة بإقامة دولة مستقلة في قطاع غزة والضفة الغربية ، داعياً اسرائيل الى التخلي عن الحلم التوراتي بإقامة دولة ذات حدود طبيعية ، لأن هذه الأوهام لم تساعد على مر التاريخ لا الاسبارطيين ولا نابليون . وكل محاولة للإستعداء لن تجر إلاّ المواجهة والاستعداد لحرب حاسمة ، ويؤكد جورج بال مسؤولية العرب حكومات وأنظمة عن هزائمهم المستمرة، في حروبهم مع اسرائيل ، ولكن يجزم أيضاً بأن هذه الهزائم فضلاً عن التعنت الاسرائيلي ، والتحيز الأميركي الى جانب أربعة ملايين إسرائيلي ضد مئة مليون عربي سيؤدي بالنهاية الى تزايد وتيرة الاستعداد العسكري ، وتطوير اللياقات القتالية عند العرب في مواجهة خصم لا يتوقف عن العدوان والاستفزاز ، ومن شأن ذلك كله اندحار اسرائيل ومواجهتها الخيار الصعب في استعمال سلاحها النووي مما سيؤدي حتماً الى مواجهة دولية بين القوتين الأعظم مسرحها الشرق الأوسط تنعكس بالكارثة على البشرية كلها .

يُفهم مما تقدم أن جورج بال يحاول دعوة الادارة الأميركية والحكومة الاسرائيلية الى ضرورة الاسراع من أجل بلورة مشروع للسلام قبل ان يفوت الآوان وقد مرَّ كثير من الوقت على ذلك . يبقى

أن نشير الى أن أخطاء أميركا في لبنان استُجرت اليها الولايات المتحدة بسبب غياب أيّ برنامج للسلام في المنطقة ، وبسبب من تصورها السطحي للحرب الباردة واعتبارها الاتحاد السوفياتي وراء كل ما يجري ، كما أن اسرائيل قد سعت جاهدة الى توريط أميركا في الحرب الأهلية اللبنانية لضمان نجاح مشروعها بالسيطرة على لبنان .

لقد فشلت اسرائيل في لبنان وكذلك أميركا ، ولكن الحرب لم تنته ولعل إدراك ملابسات الأمور وخفاياها ، ومنطويات ما يجري الآن ، وما قد يجري غداً محفوظ بين دفتي هذا الكتاب « المزلزل » وضمن سطوره . وهو رسالتنا الى القارىء في هذه المرحلة العاصفة من تاريخنا .

زيد فرحات
١/١٢/٨٦

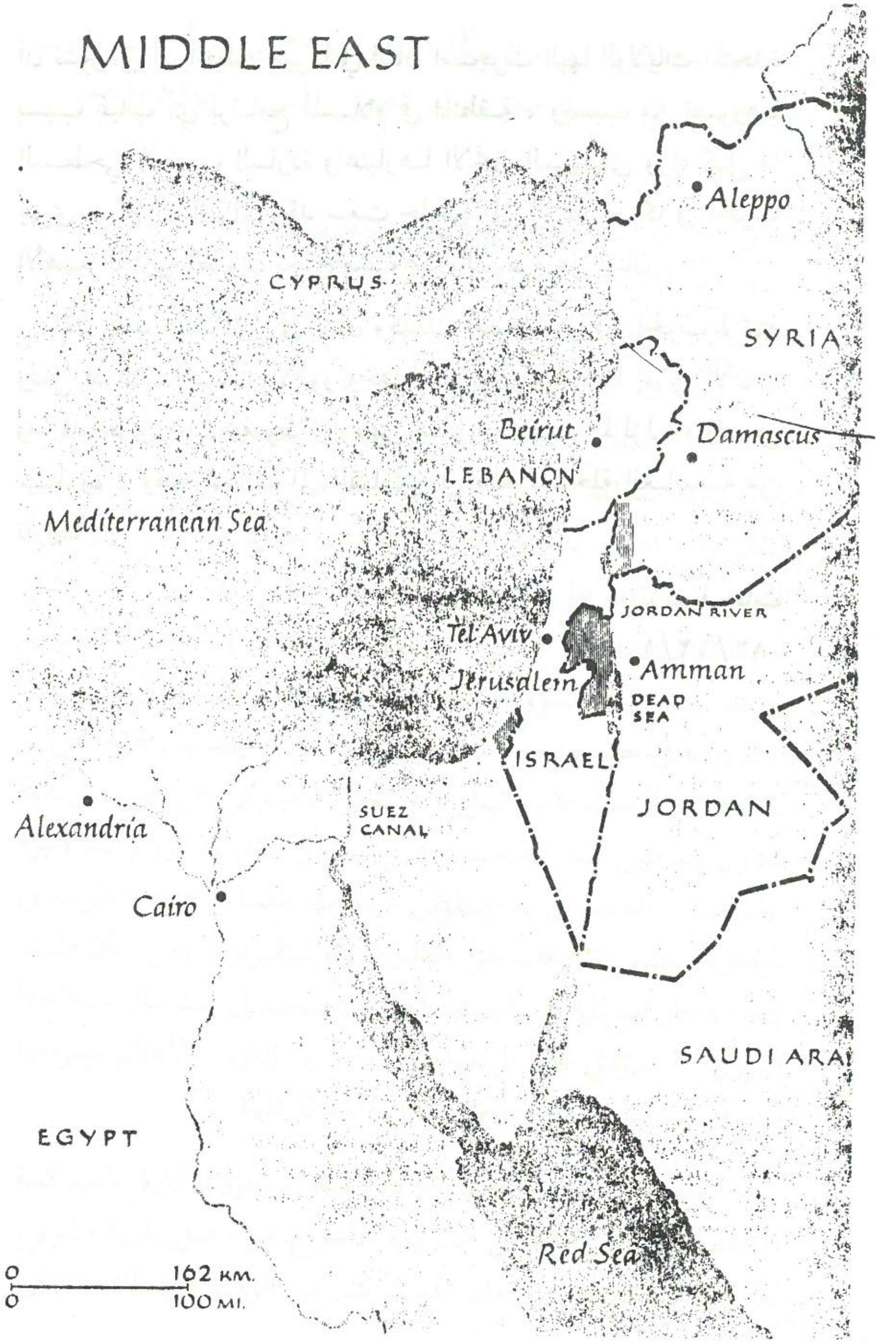

تعريف

لم تأت أحداث السنوات القليلة الماضية إلا بالخيبة على المهتمين بحل سلمي للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ففيما حافظت حكومة بيغن على إلتزاماتها باتفاقات كامب دايفيد لجهة الجلاء عن سيناء، لم تحترم إلتزامها بالاهتمام بـ «الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني». ذلك أن ما قدمته إسرائيل للفلسطينيين ليس في الواقع إلاّ أقل مما قدمه الافريقيون الجنوبيون للبنتستانيين حسب قول المؤلف والصحافي الإسرائيلي البارز أموس ألون.

لقد بات من المعترف به اعترافاً واسعاً أن إسرائيل حيدت مصر ثم قامت بغزو لبنان في العام ١٩٨٢ من أجل تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية وإزالة أي عائق يحول دون امتصاص الضفة الغربية وقطاع غزة وضمهما إلى «إسرائيل كبرى توراتية» رغم أن سبعة وتسعين بالمئة من سكان المنطقتين فلسطينيون، ورغم الاقتناع الساحق بين الرأي العام في العالم بأنهما تشكلان الموقع المنطقي للوطن الفلسطيني. هذا ومن جهة ثانية، أشار زئيف شيف، المراسل الحربي لصحيفة «هآرتز»، وهي أرقى الصحف في إسرائيل، إلى أنه «من الحماقة بمكان التفكير بأن أي عمل (في لبنان) سيكون من شأنه اضفاء أي تحسن على النزاع السياسي القائم بين الأمتين الإسرائيلية والفلسطينية».

بعد تحليله للغزو الإسرائيلي للبنان، ولدور الولايات المتحدة فيه،

ولما جاء في أعقابه، يرشدنا جورج بال إلى ما قد تؤدي إليه السياسات الإسرائيلية الأميركية الراهنة. ولذا يحسن بالأميركيين وبأصدقاء إسرائيل أن يتوقفوا أمام الصورة القاتمة التي رسمها (جورج بال) وأن يمعنوا التأمل فيها.

فخلال نصف قرن تقريباً من التعاطي مع شؤون السياسة الخارجية، أظهر المؤلف مقدرة واضحة على اختراق الأساطير والآراء الخاطئة المتملكة بألباب الناس، -وعلى تحديد مصالح الولايات المتحدة الأميركية. فعندما كان وكيلاً لوزير الخارجية ابان إدارتي الرئيسين جون كنيدي وليندن جونسون (أي بين العام ١٩٦١ والعام ١٩٦٦) أبدى تكراراً معارضته الصريحة والعنيدة لضلوع الولايات المتحدة في حرب فيتنام وذلك في وجه المواقف المتشددة التي اتخذها زملاؤه في الوزارة. وخلال السنوات الأخيرة كتب بإسهاب في موضوع المأزق الذي زجت الولايات المتحدة نفسها فيه في الشرق الأوسط متسائلاً عن جدوى القبول الأميركي غير المتحفظ بكون سياسة إسرائيل تتلاءم مع المصالح الأميركية، مشدداً تكراراً على وجوب رسم الولايات المتحدة سياسة متماسكة وخاصة بها في تلك المنطقة الإستراتيجية من العالم.

ولجورج بال مؤلفات عديدة حول السياسة الخارجية الأميركية، منها مذكراته التي صدرت أخيراً تحت عنوان «للماضي غد آخر»، التي قوبلت بتقدير رفيع. (ومن المفروض أن يكون قد صدر كتابه الجديد حول العلاقات الأميركية الإسرائيلية تحت عنوان «الارتباط العاطفي».

أما البروفسور ستانلي هوفمن فمشهود له منذ زمن بعيد بأنه من أبرز الاختصاصيين الأميركيين بموضوع العلاقات الخارجية، ويدرِّس العلوم السياسية في جامعة هارفرد منذ أكثر من عشرين سنة، ويحتل مقعد دوغلس ديلون للحضارة الفرنسية، إضافة إلى أنه انتخب في

العام ١٩٦٩ لرئاسة مركز هارفرد للدراسات الأوروبية وله مقالات وبحوث عديدة منشورة، تتناول النزاع في الشرق الأوسط، ومؤلفات في السياسة الخارجية.

واشنطن العاصمة — **ميرل ثورب الابن**

أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤ — **رئيس مؤسسة السلم في الشرق الأوسط**

توطئة

كتاب جورج بال المُزَلزِل بما يتضمنه من صراحة جارحة سفر ذو أهمية بالغة لأنه أدى خدمتين ينبغي على قارئيه أن يعترفوا له بجميلهما.

أما الأولى فهي تقديم البرهان القاطع المدعوم بالتفاصيل على الإخفاق الشنيع لسياسة الرئيس ريغن في الشرق الأوسط. ومما يثير الدهشة والاستغراب ذلك اللين الذي عالج به المعلقون السياسيون أسلوب ريغن في إدارة السياسة الخارجية، وكأنهم يخشون الجهر بأن الملك ظهر عارياً. وبكل بساطة، فإن الأخذ بأيديولوجية موقوفة كلياً على «إعادة بناء» القوة الأميركية مقابل التوقع بأن القوة ستأتي بالسلم والسكينة وتؤدي إلى قيام «إجماع استراتيجي» عالمي في وجه الاتحاد السوفياتي، مع أن هذا الأخذ لا يشكل قاعدة تتماشى مع الحقائق والواقع المعقد.

من هنا كان لزاماً على الإدارة اللجوء إلى الارتجال القلق الذي غالباً ما جاء بالفشل.

وقد رُسِمَتْ خلال ثلاث سنوات ثلاث سياسات متباينة بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي باءت كل واحدة منها بالفشل، حسبما بينه جورج بال. ذلك أن محاولة الجنرال اليكسندر هيغ (وزير الخارجية) إقامة «إجماع استراتيجي» أدت إلى قيام مشاكل فورية تقريباً مع حكومة بيغن ومع المملكة العربية السعودية، مما حمله فعلاً على الموافقة الضمنية على الغزو الإسرائيلي الفاشل للبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، باعتبار

أنه (أي هيغ) لم يمنع حدوثه ولم يوقفه. ويوضح جورج بال أن فشل إسرائيل في تحقيق جميع غايات الجنرال اريال شارون العسكرية إنما سببه لم يكن الضغوط الأميركية على إسرائيل التي يروج لها بعض صانعي الخرافات بل كان مقاومة سورية له. لقد كان لسخط وضغوط أصدقاء الولايات المتحدة من العرب بعض التأثير في حمل إدارة الرئيس ريغن، بعد إقالة هيغ من منصبه، على مناشدة إسرائيل رفع الحصار عن بيروت، وفي إرسال قوة لمراقبة انسحاب إسرائيلي محدود، ولتأمين خروج منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) بسلام. وجاءت في أعقاب ذلك خطة ريغن التي كانت في الواقع حالة كلاسيكية من سوء الإدارة باعتبار أن الولايات المتحدة لم تقم بأي عمل لخلق المناخ الذي كان من المحتمل أن تعطي «فتح» فيه الأردن تفويضاً للقيام بمفاوضات، وأن تعطي الملك حسين دوراً تكون واشنطن قد حددت أطره. ولكن ظهر بداهة إن الإدارة الأميركية اتخذت قراراً اعتبرت فيه أن الثمن الداخلي والخارجي الذي سيترتب عليها، بسبب الضغط على إسرائيل، ثمن غير مقبول.

وكانت السياسة الثالثة ـ أي وضع «حل» للبنان بعقد معاهدة بين إسرائيل وبين حكومة الجميِّل، وترسيخ سلطة تلك الحكومة وخروج جميع القوات الأجنبية من لبنان ـ كانت تلك السياسة نموذجاً بارزاً للأهداف والإمكانات المستحيلة والمتناقضة. ذلك أن الإدارة الأميركية تجاهلت سورية تجاهلاً لا تفسير له، وأخذت تتأرجح بين مناصبة الرئيس حافظ الأسد العداء وبين مراعاة جانبه. ولكنها لم تفعل هذا ولا ذاك. وأخيراً اضطرت حصر مهمتها في حماية قواتها التي سبق لها أن جاءت بها إلى لبنان للحفاظ على الأمن فيه، تلك القوات التي أضحت في وضع يستحيل الاستمساك به، بعد انسحاب إسرائيل

المفاجيء من بعض المناطق اللبنانية، واستئناف القتال في الحرب الأهلية الدائرة بين اللبنانيين. وهنا جاء انسحاب القوات الأميركية الخالي من كل وقار يكرس انهيار آخر سياسات الرئيس ريغن في المنطقة.

إن كل هذا الذي أُشيرَ إليه مدعوم بالوثائق وقد قام بتحليله رجل لا يستسيغ التعابير التلطيفية المنمقة ولا يحترم ستر العورات بأوراق التين. ولكنه يسدي خدمة ثانية أشدِ أهمية من الأولى إذ أنه يطرح أسئلة جوهرية الأسس تتعلق بالمستقبل. إن السؤال الأكثر إثارة للقلق يتخطى بأشواط ولمعة أبعاد الشرق الأوسط. ذلك أن الولايات المتحدة، حسب تعبير بال، قدْ عاودت ارتكاب الخطأ نفسه الذي سبق لها أن ارتكبته في فيتنام، أي «الاعتقاد بأنها، بالإرادة المتصلبة وبالمرافق الغزيرة تستطيع التدخل في الشؤون الداخلية لبلد صغير له عاداته وقيمه الأصيلة، وفرض نظام حكم هش على جميع الفئات المتقاتلة فيه». وهذا الخطأ نفسه أي «الزج بقوتنا وبهيبتنا من أجل دعم موقف حكومة ضعيفة في صراع داخلي» يتكرر الآن في السلفادور.

أما بشأن النزاع العربي الإسرائيلي فمن الواجب حمل تصورات جورج بال القاتمة والمرعبة حقاً، على محمل الجد. أن خطر قيام حرب طاحنة فاصلة في الشرق الأوسط هو خطر حقيقي، والميزة الكبرى التي يتميز بها التحليل المتين الذي جاء به جورج بال دون أية ليونة أو مواربة تكمن في نقده للعلاقات الأميركية الإسرائيلية التي كان من شأنها دعم سياسات ليست في مصلحة الولايات المتحدة الأميركية على الأمد الطويل، والتي من شأنها، من ناحية أخرى، تقويض مواقف أولئك الإسرائيليين، داخل إسرائيل نفسها، الذين يريدون حلاً للقضية الفلسطينية يسمح عبره للإسرائيليين وللفلسطينيين بالعيش

بسلام. ففي الولايات المتحدة يقول الكثيرون من الذين يؤيدون إسرائيل دون قيد أو شرط أن إسرائيل تشكل «قيمة استراتيجية هامة» بالنسبة للولايات المتحدة. ولكن جورج بال يوضح كيف أن الوضع يختلف عن ذلك، وكيف أنه من المؤكد أن الحكومة الإسرائيلية قد رفضت تكراراً التصرف كما لو أنها حقيقة «قيمة أميركية».

ولكن ينبغي، بل ويتحتم، على أولئك الأميركيين الأكثر مغالاة في صداقتهم لإسرائيل أن يقرأوا بتمعن تحليل جورج بال لاندفاع إسرائيل في محاولتها عقد معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة، ووصفه للخطر الذي تتعرض له إسرائيل من جراء مواجهة قوات عسكرية عربية ستكون أقوى منها في المستقبل حتى ولو التزمت مصر بالحياد، وعليهم أيضاً أن يستوعبوا البراهين التي ساقها عن التأثيرات المدمرة التي ستتسرَّب من جراء إعطاء الولايات المتحدة إسرائيل ضمانة أمن رسمية طالما بقيت إسرائيل في حال حرب مع معظم البلدان العربية، وينبغي لهم أن يقرأوا وصفه للنتائج التي ستترتب على السماح لإسرائيل أو للقوى الضاغطة المؤيدة لها داخل الولايات المتحدة (اللوبي) بفرض نقض (فيتو) على بيع الأسلحة الأميركية لتلك البلدان.

وليس ثمة مجال للشك في أن البراهين التي ساقها جورج بال والتوصيات التي تقدم بها ستوصم مرة أخرى بأنها عبارة عن موقف عدائي لإسرائيل. وإنه لمن الواضح أن تقريعه بسياسات بيغن وشارون تقريع لاذع، وإن انتقاده للهيئات الضاغطة المؤيدة لإسرائيل (اللوبي) في الولايات المتحدة انتقاد قاس. ولكن لم تكن لدى المؤلف أية أوهام حول دبلوماسية العرب وحول «تقصيرهم عن مواجهة الحقائق وتقاعسهم في مساعدة الفلسطينيين». فالملاحظات التي أبداها

بشأن تأثيرات تصرف إسرائيل، وتأييد الولايات المتحدة لها، هي عينها التي يسمعها المرء في إسرائيل نفسها حيث يتساءل الفرقاء الكثيرون الذين يرغبون في الحصول على السلم والاطمئنان، هؤلاء يتساءلون بقنوط إلى متى ستستمر الولايات المتحدة بتشجيع وتمويل سياسة إسرائيلية تقترب يوماً بعد يوم من ضم الأراضي المحتلة ضماً واقعياً وتحول إسرائيل إلى دولة يتخذ فيها التمييز العنصري، كما في جنوب افريقيا، صفة المؤسسة، وحيث أكثر من ثلث السكان محروم من حقوق تتوافر للأكثرية. «إن تبنّي واقع الهيمنة بدلاً من مبدأ التعايش» ليس في مصلحة إسرائيل في الأمد البعيد ولا هو في مصلحة الولايات المتحدة. وليس ثمة أدنى «عدائية لإسرائيل» في مهاجمة مسار سيؤدي إما إلى المواجهات الكبرى التي يتنبأ بها جورج بال أو إلى إفساد المثل العليا للصهيونية أو إلى إفساد إسرائيل.

لم يخص جورج بال المسار البديل في البحث، ولكن هجومه المدمِّر على السياسات الأميركية السابقة يشير إلى ما يجب أن يكون عليه ذلك المسار. فالتفتيش عن حل للقضية الفلسطينية بالتفاوض على أساس مبدأي الحق الفلسطيني في تقرير المصير من جهة وأمن إسرائيل من جهة أخرى، يستلزم إسهام الولايات المتحدة وإسرائيل فيه. ولكن طالما استمر إحجام الولايات المتحدة عن استخدام نفوذها القوي لحمل إسرائيل على الإقلاع عن سياساتها الراهنة وعلى الشروع بالتفاوض من أجل إنهاء الاحتلال فستستمر قوة الاندفاع لضم الأراضي المحتلة وسيبقى دعاة السلم داخل إسرائيل أقلية مقهورة. بل على العكس من ذلك، إذ لن يكون للضغط الأميركي أي مجال للنجاح مالم يدفع بإسرائيل خطوات بالإتجاه الذي يرغبه شطر هام من الرأي العام والمؤسسات في إسرائيل. ويبدو حالياً أن الوضع في إسرائيل يميل في

هذا الإتجاه، غير أنه ليس من المؤكد إطلاقاً بأن الرأي الأخير سيكون لتلك الفئة التي لن تستطيع أن تُسيطر أو أن تكون لها القدرة على الاتيان بالتغيرات اللازمة أو فرضها دون مؤازرة واشنطن. (يجوز أن يكون الضغط شكلاً من أشكال المؤازرة). ففي إسرائيل يقوم على الأقل نقاش حاد ومفتوح بحثاً عن حل ما. أما في الولايات المتحدة فلا يوجد سوى بلاهات الحملات الانتخابية، إذ لا مناقشات ولا سياسة مرسومة. من هنا تظهر أهمية السفر الذي جاءنا به جورج بال.

ستانلي هوفمن

كمبريدج ـ ماساتشوتس
تموز (يوليو) ١٩٨٤

المقدمة

يعيد إلى مخيلتي فشلنا الذريع في لبنان انشودة للأطفال سمعتها للمرة الأولى منذ زهاء سبعين سنة وسمعها الأطفال البريطانيون قبلي بعقود وعقود. تقول الأنشودة:

كان لـ دوق يورك الطيب العجوز
عشرة آلاف رجل
يقودهم إلى قمة التلة ثم يعود
بهم إلى أسفلها

ولا بد أن يذكر الكثيرون أن دوق يورك الطيب العجوز كان ثاني أولاد الملك جورج الثالث، وأنه لم يكن من المنظورين بين الأذكياء. ولكن ثمة كلمة طيبة تقال فيه ذلك أنه كان يعرف لماذا ومتى يقود رجاله إلى قمة التلة، ويدرك أنه متى بلغ تلك القمة أصبح في موقع يصعب عليه الاحتفاظ به، لذلك كان يعود برجاله إلى أسفل التلة. وكان يعلم كذلك عند بلوغه أسفل التلة، أين كان قبل ذلك ولماذا ذهب إلى هناك.

إنه لمن المؤسف حقاً أن دوق يورك لم يكن موجوداً ليرشدنا إلى سياسة خاصة بلبنان. إذن لكانت حكومتنا استفادت من حكمته فيما لو وجد بيننا.

السؤال المحوري
كيف تورطت الولايات المتحدة في لبنان؟

الجواب عن هذا السؤال مخجل ببساطته، ذلك أنه لما كانت إدارة الرئيس رونلد ريغن لا تملك أدنى سياسة متماسكة خاصة بها للشرق الأوسط، أخذت تؤيد السياسات والقرارات والأعمال التي تقوم بها حكومة إسرائيل دون الشعور بضرورة مناقشتها ونقدها. ويبدو أن الحكومة الأميركية لم تكن تدرك أن غايات إسرائيل في لبنان تتعارض مع غاياتها. وبتغاضيها عن تأكيد حقوق الولايات المتحدة وعن فرض قوانينها والحفاظ على مصالحها، شجعت الإدارة الأميركية إسرائيل على المضي في مغامرة خاطئة التصور جاءت وبالاً على كل منهما. ثم، وبعد تخلي الحكومة الإسرائيلية عن تلك المغامرة باعتبارها غير قابلة للتحقيق، استمرت الإدارة الأميركية فيها حتى بلغت نقطة الفشل المحتوم.

إن تلك الحقبة درس تطبيقي واقعي عن الكيفية التي يجب ألا تطبق بها السياسة الخارجية. وعليه، وضعت هذه الدراسة في قسمين وصفت في الأول الغزو الإسرائيلي للبنان وما تلاه من أحداث، وقيّمت في الثاني نتائج تورطنا في لبنان، كما اقترحت ما يجب استخلاصه من أمثولات تلك التجربة، خصوصاً لجهة علاقاتنا بإسرائيل.

لماذا فشلنا؟

استمرت الولايات المتحدة حتى العام ١٩٨٢ تتجنب التورط في صراعات لبنان الأهلية التي كانت تتأجج من آن إلى آخر طوال عشر سنوات[1]. وعلى عكس الصراع العربي الإسرائيلي، والحرب بين إيران والعراق، لم تشكل هذه الحرب الأهلية أي خطر يذكر على مصالحنا في الشرق الأوسط. ذلك أنه ليس للبنان قوة عسكرية هامة كما وأن لبنان لا يشكل أي تهديد لأي من الدول المجاورة له، هذا فضلاً عن أنه لا يملك أية مواد أولية هامة كما في دول منطقة الخليج. فبالنسبة للولايات المتحدة ليس للبنان سوى أهمية هامشية إن على الصعيد السياسي أو على الصعيد العسكري أو الاقتصادي.

هذا، ولم يأت تورطنا في لبنان من جراء قرار اتخذ من قبل إدارة ريغن عن سابق تصور وتصميم. فالتصرفات التي أوصلتنا إلى ذلك المسار المغلوط لم يجر التخطيط لها ولم يتخذ قرار بها في واشنطن بل في القدس. ومن جهة أخرى يبدو أن حكومة الولايات المتحدة كانت إلى حد بعيد غير مدركة لمرامي إسرائيل البعيدة المدى ولا لدوافع هجومها على لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ولا لمضامينه ولا لتوثيقه. وكانت إسرائيل، قبل الهجوم بحوالى السنة تنعم بهدوء نسبي أكبر على حدودها الشمالية. وكانت «فتح» قد توقفت، مؤقتاً على أقل تعديل، عن ازعاج الجليل، محترمة وقف إطلاق النار الذي ساعدت الولايات المتحدة على بلوغه في تموز (يوليو) عام ١٩٨١. وكان الرئيس السوري

حافظ الأسد آنذاك على علاقات فاترة مع قسم كبير من دول العالم العربي، ذلك أنه في خلافه مع البعثيين العراقيين أقفل خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية، وشرع بتأييد نظام الإمام الخميني في الحرب الإيرانية العراقية. ومع أن سورية كانت تتلقى كميات محدودة من الأسلحة السوفياتية، فلم يكن لروسيا وجود فعال في منطقة الشرق الأوسط. وبوصفها دولة صديقة لطرفي النزاع العربي الإسرائيلي استمرت الولايات المتحدة في محاولاتها ـ مثلما دأبت عليه لسنوات عديدة ـ تأدية دور الوسيط سعياً وراء إحداث تقدم لإيجاد حل للقضية الفلسطينية التي طال أمدها.

هكذا، باختصار، كان الوضع عندما بدأت إسرائيل غزوها في حزيران (يونيو) من العام ١٩٨٢ ونتيجة للأحداث التي أخذت تتلاحق بسبب ذلك الغزو وبسبب غباء الولايات المتحدة في الرد عليه، خسرت بلادنا زهاء ٣٠٠ قتيل من المارينز فيما وقع ١٨٠٠ آخرون في حصار دام سبعة عشر شهراً في موقع معرض للنار باستمرار وتستحيل حمايته. وإضافة إلى ذلك أبقينا لمدة اثنين وعشرين شهراً أسطولاً ضخماً في المياه اللبنانية يحمل ثلاثين ألف رجل ومئة طائرة حربية في حالة استنفار دائم خوفاً من غارات طائرات انتحارية عليه. وقد استعملنا فوق ذلك مدافع هذا الأسطول وطائراته لقتل عدد غير معلوم من الدروز والشيعة اللبنانيين ومن الجنود السوريين إضافة إلى الضحايا من المدنيين. وكنا، عندما انسحبنا في نهاية المطاف، قد دفعنا ثمناً باهظاً من كرامتنا ومن سمعتنا بأننا عقلانيون. ورغم ذلك، لم نحقق أي شيء. فقد شاركنا بنشاطات الفريق الخاسر في شجار محلي لم يكن لنا فيه أي شأن، وضيعنا وقتاً ثميناً كان علينا أن نخصصه لحل المعضلة الفلسطينية، كما أننا خرجنا بحالة أسوأ مما كنا عليه من حيث مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة معاً. وبسبب الهجوم الإسرائيلي نالت

سورية ما قيمته ملياري دولار من الأسلحة السوفياتية إضافة إلى تدريبات عسكرية سوفياتية مكثفة، ورفعت عدد جنود جيشها إلى أربعمائة ألف رجل باستدعائها الاحتياط. وهكذا لم ينحصر الوضع في أن اكتسب الاتحاد السوفياتي وجوداً عسكرياً في الشرق الأوسط أهم بكثير من ذي قبل (١٢٠٠٠ رجل من العسكريين على الأقل) ولكن باتت سورية الآن تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل يفوق خطرها السابق بكثير.

ولم يكن أي من ذلك كله ليحدث لو أن الإدارة الأميركية كانت قد جددت أهداف الولايات المتحدة الحقيقة في الشرق الأوسط وتصرفت بجدية من أجل تحقيقها. ولكن ذلك كان يعني التصرف بحزم تجاه إسرائيل، وهذا شيء لم تقدم عليه أية إدارة أميركية منذ أيام الرئيس دوايت ايزنهاور، بل على العكس من ذلك سمحت واشنطن، وكأنها في حالة من العجز والوهن، لحكومة بيغن بأن تملي على حكومة الولايات المتحدة طوال فترة الأزمة اللبنانية السياسة التي عليها أن تتبعها، وسمحت لها كذلك بأن تهمل مصالح الولايات المتحدة. لقد اظهر هذا العجز الظاهر في الموقف الأميركي علاقة مقلوبة الرأس على العقب وفريدة في التاريخ. فمع أن إسرائيل تعد من الناحية العملية دولة تابعة للولايات المتحدة، أي أنها تعتمد عليها في الشؤون الاقتصادية والمالية والعسكرية إلى درجة لم يسبق أن شهد التاريخ مثلها من قبل بين دولتين ذات سيادة، فإن الولايات المتحدة تظهر في أكثر الأحيان على أنها الشريك التابع لا المتبوع. (٢)

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب سأبحث في التطبيع السياسي الذي أودى إلى هذا الوضع الغريب. وتكفي الإشارة إلى أن هذه الظاهرة ليس سببها عدم قدرة الولايات المتحدة على الاتيان بالضغط، بل إنها نتيجة شلل في الإدارة السياسية. ذلك أن للرئيس

الاميركي بالاشتراك مع مجلس الكونغرس سلطة مطلقة، سبق أن برهن عنها الرئيس الراحل أيزنهاور، تضمن أن تكون سياسات وتصرفات إسرائيل منسجمة مع الأهداف الأميركية. ومن المؤكد أن على الرئيس والكونغرس بموجب اليمين التي قطعوها على أنفسهم لتسلم مهامهم أن يتيقنوا من أن موارد الولايات المتحدة لا تستعمل لإلحاق الضرر بمصالحنا. ومع ذلك فثمة أسباب سياسية داخلية تمنعهم من استعمال وسيلة الضغط هذه وتغل أيديهم.

وبسبب الشلل الذي تحدثه الضغوط الداخلية، لا تفرض حكومتنا على إسرائيل التقيد بإلتزاماتها التعاقدية الصريحة، والرضوخ للقيود التي نفرضها على الدول الأخرى. فبموجب اتفاق المساعدة الدفاعية المشتركة المعقود بين الولايات المتحدة وإسرائيل عام ١٩٥٢ تعهدت الأخيرة بألا تستعمل الأسلحة التي نزودها بها «إلا للحفاظ على أمنها الداخلي وفي أغراض الدفاع المشروع عن النفس أو لتتمكن من المشاركة في الدفاع عن المنطقة التي تنتمي إليها أو من ضمن اتفاقات الأمم-المتحدة للأمن المشترك، وبأنها لن تقوم بأي عمل عدواني.»

وهناك قانونان أميركيان ينصان على شروط تطبيق ذلك الاتفاق. (٣) والقانون الأهم بينهما هو قانون التحكم بتصدير الأسلحة الذي ينص على أنه عندما يرى الرئيس أن أحد مشتري الأسلحة، حسب الاتفاق المذكور، قد خرق الشروط الخاصة باستعمال تلك الأسلحة، عليه (أي على الرئيس) أن يرفع تلك المعلومات إلى الكونغرس. وعندما يجد الرئيس أن خرقاً ما قد وقع أو عندما يتيقن الكونغرس من ذلك في جلسة مشتركة لمجلسيه، تصبح الدولة المخالفة غير خليقة بالحصول على أية قروض أو كفالات، أو بالحصول على أية مشتريات نقدية أو حتى باستلام بضاعة تم شراؤها قبل حصول المخالفة. وهكذا فعندما

خالفت تركيا اتفاقاً مماثلاً باستخدامها معدات عسكرية أميركية المورد في غزوها قبرص عام ١٩٧٤ ، طبقت الولايات المتحدة القانون عليها بشدة وعلقت جميع مساعداتها لها لمدة سنتين، علماً بأن تركيا عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وبأن الحكومة القبرصية كانت قد أقدمت على عدة أعمال استفزازية تستثير الغزو.[٤]

ولكن زعماءنا السياسيين يعاملون إسرائيل على أنها مستثناة من النظم العادية. فمنذ العام ١٩٥٦ لم تقدم أية حكومة أميركية على اخضاع إسرائيل لأية عقوبات أو على التلويح باللجوء إلى العقوبات بسبب مخالفاتها لإلتزاماتها.[٥] وعلى الرغم من أن بعض الشحنات العسكرية جُمدت لفترة قصيرة فإن الإسرائيليين لا يحملون على محمل الجد إجراءاتنا اللينة، لأنهم يعلمون أن باستطاعتهم تجاوز أية عراقيل بمجرد استنفار جيشهم السياسي في واشنطن. وهكذا أصبحت التهديدات بفرض العقوبات مجرد مزحة خفيفة. ويرى المدافعون عن إسرائيل أن التهديد بتطبيق البنود الجزائية الواردة في العقود يخالف أحد الممنوعات المقدسة ويعنون بذلك «الضغط على إسرائيل».

ولكن هل يشكل ذلك تأطيراً دقيقاً للقضية؟ إنه لمن المفروض على الرئيس وعلى الكونغرس انفاق أموال المكلفين الأميركيين بحكمة من أجل تحقيق سياسات الولايات المتحدة وتأمين مصالحها. فكيف يستطيعون (الرئيس والكونغرس) أن يسوغوا استخدام تلك الأموال لتقديم السلاح والمساعدات الاقتصادية التي تستعملها إسرائيل في متابعة حملاتها العسكرية وإجراءات الاحتلال التي تحبط سياساتنا وتلحق الضرر بمصالحنا؟ إن هذه القضية قضية مبدئية. فالعقود التعاقدية التي قبلت بها إسرائيل شرطاً للحصول على مساعداتنا ليست إلا تطبيقاً لذلك المبدأ.[٦]

لإسرائيل هدفان

يشير السياسيون (الإميركيون) المتعطشون للأصوات (الانتخابية) إلى إسرائيل على أنها أهم حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يمكن الأعتماد عليه ؛ ولكن هل في هذه العبارة أي واقع ؟ لقد درجت إسرائيل على نمط مسلكي لا يتوافق ، حسبما سيبين هذا الكتاب ، مع تصرف الحليف . ذلك أنها كانت تكراراً البادئة في مغامرات عسكرية هامة دون اعلام حكومتنا مسبقاً بذلك ، فضلاً عن أنها مارست المخادعة أحياناً لإخفاء حقيقة مخططاتها . وحتى في المرات التي انبأت فيها إسرائيل واشنطن بنيتها القيام بعمليات عسكرية وشيكة لجأت في مرات متعددة إلى تحوير حقيقة غاياتها . كما أنها لم تعر توصياتنا بضبط النفس كبير اهتمام .

ومن المؤكد أن الحال كان كذلك عندما أقدمت إسرائيل على غزو لبنان في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢ . فقد كانت حكومة بيغن آنذاك تريد تحقيق هدفين كتمتها عن الحكومة الأميركية وعن الشعب الإسرائيلي كذلك واني أشكك في أن تكون أكثرية الإسرائيليين قد وافقت في حينه على هدف واتساع رقعة الغزو الذي بدأه الجنرال شارون، ولو كان الرأي العام قد حصل على معلومات مسبقة وصادقة عما كان يجري ، وبشكل أخص ، لو أنبىء بالخسائر البشرية المحتمل أن تترتب على ذلك. لكن الأمر الواضح الذي لا يرقى إليه الشك هو أن غايات شارون كانت ستتنافى مع مصلحة الولايات المتحدة.

لم تكن غاية شارون الأولى متعلقة بلبنان بمقدار ما كانت متعلقة بالضفة الغربية لنهر الأردن التي كانت الحكومة الإسرائيلية آنذاك تدعي بعاطفية أنها جزء من أرض إسرائيل . ذلك أن إسرائيل كانت قبل تبوؤ بيغن وتجمع الليكود الحكم ، قد باشرت بخطة المحاولة لاحتواء أو لإقفال المنافذ بوجه أي حل تفاوضي لقضية الضفة الغربية وذلك بالسيطرة على الأرض ومصادر المياه بإقامة مستوطنات في مواقع حيوية في المنطقة من أجل خلق « حقائق جديدة » . وكانت خطة حكومة بيغن ـ التي لم تبذل أي مجهود لاخفائها ـ التشبث في البقاء بعيدة عن طاولة المساومات إلى أن تكون تمكنت من توطين أعداد من الإسرائيليين في الضفة الغربية تكفي لابتلاع المنطقة كلها سواء تم ذلك واقعاً أو شرعاً . وفي هذه الحال يتحتم على التسعمائة الف فلسطيني في الضفة الغربية أن يواجهوا الخيار المر : أما العيش في أوضاع تقارب أوضاع التمييز العنصري ؛ أو النزوح إلى مناطق أخرى في العالم العربي ، وعلى الأخص إلى الأردن .

في العام ١٩٧٩ تحدثت مع الجنرال شارون الذي كان آنذاك مسؤولاً عن برامج التوطين والمستوطنات بوصفه وزيراً للزراعة . وعندما اخبرني عن خطته الرامية إلى توطين مليون إسرائيلي في الضفة الغربية خلال السنوات الثلاثين القادمة ، سألته عما إذا كان ذلك يعني أن الحكومة الإسرائيلية تنوي الدفع قسراً بالفلسطينيين المقيمين هناك إلى الاستقرار في الأردن أو في أي بلد عربي آخر ، أدار ظهره وأبتعد عني . وأخبرني أحد أصدقائي أن شارون أجاب بسخرية فيما بعد عن السؤال نفسه بقوله : « سنبقي على عدد كاف منهم كعمال » .

وكان استمرار وجود منظمة « فتح » العقبة الكبرى في وجه مخطط شارون نظراً لأن الأكثرية الساحقة من الفلسطينيين ـ بمن فيهم سكان

الضفة الغربية ـ تعتبرها الناطق الوحيد بأسمها . ومن أجل إزاحة تلك العقبة كان المخططون الإسرائيليون المتشددون مصممين على تدمير « فتح » ليس فقط كقوة عسكرية ، بل والأهم أكثر من ذلك ، تدميرها كقوة سياسية . وكان ذلك يستلزم «قطع رأس» «فتح» . وهذا مفهوم يعني أما وجوب اغتيال زعمائها أو تشتيتهم في العالم العربي . ولم يكن هؤلاء المخططون مهتمين جدياً بقوة « فتح » العسكرية ، ذلك أن إسرائيل تملك قوة عسكرية تساوي ثلاثين مرة ما يمكن لمنظمة « فتح » أن تجمعه . كما وأن المخططين لم يكونوا كلهم راغبين في توقف « فتح » عن عملياتها الأرهابية . فقد كان المتطرفون في حكومة بيغن يعتبرون تلك العمليات مفيدة لإسرائيل سياسياً ذلك لأنها تجعل « فتح » ـ وبالتالي جميع الفلسطينيين ـ تبدو عديمة الإنسانية كما تجعل الفلسطينيين يبدون للعالم على أنهم ـ كما جاء على لسان رئيس الوزراء مناحم بيغن ـ «حيوانات تسير على قدمين »[٧] .

يقول يشوع يوراث وهو أحد كبار الباحثين الإسرائيليين ، ان إسرائيل كانت منزعجة من كون « فتح » قد أستمرت ما بين أواخر العام ١٩٨١ وأوائل العام ١٩٨٢ في التقيد بوقف النار الذي رتبه السفير فيليب حبيب . فإذا كانت « فتح » قد استطاعت تحقيق انضباط كهذا فسيكون باستطاعتها مع الزمن أكتساب مصداقية تضطر إسرائيل لإجراء مفاوضات سياسية جدية معها . لذلك قال يوراث :

> «إن أمل الحكومة هو عودة «فتح» بعد ضربها وافقادها لوجستيتها وقاعدتها الأرضية إلى ارهابها السابق فتلجأ إلى زرع المتفجرات في مختلف أنحاء العالم وإلى خطف الطائرات وإلى اغتيال العديد من الإسرائيليين . وبذلك تفقد «فتح» قسماً من الشرعية السياسية التي كانت قد

اكتسبتها، وتستثير حقد واحتقار أكثرية كبيرة من الأمة الإسرائيلية، وهكذا يزول الخطر الكامن في أن تجعل الأحداث الفلسطينيين يتحولون إلى شريك مفاوض شرعي في أية ترتيبات سياسية مستقبلية».[٨]

وقد كانت حكومة مناحم بيغن تطمح لأن تصبح ، بعد تدمير « فتح » ، طليقة اليدين في فرض إراداتها على الضفة الغربية بعد أن تكون الضفة قد أصبحت دون قيادة ، ولأن تتمكن من تحجيم فكرة « الحكم الذاتي » الفلسطيني وجعله محصوراً بالاشراف على أعمال روتينية كتنظيف الشوارع وجمع القمامة ، مع تجاهل « تقرير المصير » الفلسطيني . وفي الواقع كانت الحكومة الإسرائيلية تأمل بتدمير «فتح » تدميراً كاملاً بحيث تصبح ـ حسب قول أحد كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين ـ «جماعة ميتة سياسياً»[٩] .

وفي الوقت نفسه كان نفر من المتشددين يؤيدون اتخاذ اجراءات مدمرة للمعنويات إلى درجة ترعب الفلسطينيين الموجودين في المهاجر وتردعهم عن التدخل . وثمة براهين تدل على أن أولئك المتشددين داخل الحكومة عقدوا الآمال على أنهم يستطيعون ، بمساعدة معاونيهم من الكتائبيين ، بذر الرعب داخل مخيمات اللاجئين في لبنان لحمل الفلسطينيين على الهرب إلى سورية مذعورين ، وذلك على غرار الإسلوب الذي أتُبع في مجزرة دير ياسين في العام ١٩٤٨[١٠] .

وكان الجنرال شارون مقتنعاً بأن « الهدوء في الضفة الغربية «يستلزم» تدمير «فتح» في لبنان»[١١] . وقد كتب يويل ماركوس في صحيفة «هآرتز» «أن وراء الذريعة الرسمية القائلة أننا لن نتسامح مع القاء القذائف ولا مع الأعمال الارهابية ، يكمن رأي استراتيجي فحواه وجوب تدمير منظمة « فتح » تدميراً مادياً ، بمعنى أنه لا يجب

فقط قطع أصابعها وأيديها في الضفة الغربية (وهذا ما يجري حالياً في الضفة بقبضة حديد) بل يجب التعاطي هكذا مع قلبها ورأسها في بيروت . ولما كانت إسرائيل لا تريد « فتح » شريكاً في مفاوضات ولا محاوراً في أي حل في الضفة الغربية ، رأى مؤيدو الأصطدام مع « فتح » أن الخاتمة المنطقية للصراع مع « فتح » في الأراضي المحتلة هي في لبنان »[١٢] . وهكذا قامت إسرائيل بغزو لبنان انطلاقاً من الفكرة التي عبر عنها شامير وزير الخارجية آنذاك (ورئيس مجلس الوزراء حاليا) بقوله « ان الدفاع عن الضفة الغربية يبدأ من بيروت الغربية » .

أما غرض إسرائيل الثاني من الغزو فيتعلق بلبنان أكثر مما يتعلق بالمنطقة المحتلّة . ومع أن إدارة الرئيس ريغن بدت غير مدركة لذلك ، كان الجنرال شارون يلاحق تنفيذ مخطط سياسي جغرافي يجسد طموحات الزعماء الصهيونيين في فترة ما قبل قيام دولة إسرائيل ، ذلك أنه بالنسبة للسياسيين الجغرافيين الصهيونيين كان لبنان يعتبر « الحلقة الضعيفة القابلة للتفكيك » التي يمكن بواسطتها تحطيم الجبهة العربية المعادية لإسرائيل ، كما أن العنصر المسيحي الماروني في لبنان هو الأداة لتحقيق ذلك « التفكيك » . وفي الواقع كتب الرجل العظيم الكبير دايفد بن غوريون في يومياته وبتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، وكانت إسرائيل آنذاك في أيامها الأولى ، ما يلي :

«لبنان هو الحلقة الضعيفة في الإئتلاف العربي . إن الحكم الإسلامي مصطنع سهل خرقه يجب إقامة دولة مسيحية يكون الليطاني حدودها الجنوبية ، وسنوقع معاهدة معها» .

ثم كتب في يومياته أيضاً في ١١ حزيران (يونيو) أي بعد ثلاثة

أسابيع : « ان العدو الرئيسي في الجليل هو لبنان وسورية . وغايتنا ضرب بيروت وإثارة المسيحيين (للقيام بثورة)[١٣] . . .

وكان بن غوريون لا يزال ، بعد مرور ست سنوات ، يجاهر بذلك المخطط الاستراتيجي . وفي ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٥٤ ، كتب رئيس الوزراء آنذاك موشي شاريت في يومياته يصف دعوة بن غوريون الهذيانية لتحقيق تلك الغاية ما يلي :

«(قال بن غوريون) إن الوقت قد حان للدفع بلبنان، أي بالموارنة في ذلك البلد، إلى إعلان دولة مسيحية. . . . وشرع (بن غوريون) يعدد المسوغات التاريخية لإقامة لبنان المسيحي الصرف وإذا ما حدث مثل هذا التطور، لن تتجرأ الدول الإسلامية على معارضته!»

وكان شاريت يعارض ذلك المخطط ، فعلق عليه بقوله : « . . . وإذا ما قمنا بدفعه وتشجيعه (المخطط) بمفردنا نكون قد زججنا بأنفسنا في مغامرة ستأتي علينا بالعار » . ومع ذلك استمر دعاة المخطط في الترويج له ، ويبدو أن اتصالات قد جرت مع بعض الجهات اللبنانية بهذا الخصوص . وفي ١٦ أيار (مايو) عقد اجتماع حضره موشي دايان وعرض فيه بن غوريون مخططه مرة أخرى . ودوَّن شاريت في يومياته بذلك التاريخ ما قاله دايان فقال :

« . . . إن الشيء الوحيد المطلوب هو العثور على ضابط، ولو برتبة رائد، وينبغي علينا أن نكتسب عطفه أو أن نشتريه بالمال لنجعله يوافق على الإعلان أنه مخلِّص الشعب الماروني. عندئذ يدخل الجيش الإسرائيلي لبنان ويحتل الأراضي الضرورية ويقيم حكماً مسيحياً يتحالف مع إسرائيل. وستضم جميع الأراضي الواقعة في الجنوب

من الليطاني إلى إسرائيل ضماً كلياً ويصبح كل شيء على ما يرام» .

وفي ١٥ أيار (مايو) جاء في يوميات شاريت ما يلي : « ان رئيس الأركان يؤيد خطة استئجار ضابط لبناني يوافق على أن يكون مجرد دمية بحيث يظهر الجيش الإسرائيلي وكأنه يستجيب لندائه الداعي إلى أنقاذ لبنان من مضطهديه المسلمين . ولا شك في أن ذلك سيكون مغامرة جنونية » .

وعندما بدأ التخطيط لعملية سيناء ـ السويس في العام ١٩٥٦ ، وضع المخطط الخاص بلبنان على نار خفيفة . غير أنه أعيد احياؤه بعد حرب يوم كيبور (يوم الغفران) العام ١٩٧٣ . وعند ذاك حصل الإسرائيليون على الرائد الماروني ـ الدمية سعد حداد وهو ضابط في الجيش اللبناني أعلن قيام دولة مارونية في جنوب لبنان في العام ١٩٧٩ . وكانت تلك الخطوة الأولى في الاستراتيجية التي جرت دراستها ابان زيارات متعددة تبودلت بين أعضاء في الحكومة الإسرائيلية وبين بشير الجميل.

وكان بشير الابن الأصغر للزعيم المسيحي الماروني البارز بيار الجميل الذي كان ألف حزباً سياسياً الحق به جيشاً خاصاً ـ الكتائب . وقد أطلق عليها هذا الأسم تيمناً بقوات الجنرال فرانكو ، ونظمها على غرار القمصان السود التي كان هتلر قد انشأها . وحل بشير محل أبيه على أنه « الزعيم العسكري والسياسي للكتائب » وتمتع « بسلطات مطلقة » وأقامت إسرائيل علاقات وثيقة مع الكتائب بواسطة عملاء لها في إدارة حكومية تشبه إلى حد ما وكالة الأستخبارات المركزية الأميركية ، أي الـ(سي . أي . إي) أسمها موساد (معهد الأستخبارات والمهمات الخاصة) . وضمنت إسرائيل حماية الكتائب

كما أمدتها بالسلاح والبدلات العسكرية وأمنت لها التدريب[١٤] .

وكان الصحافيون الأميركيون الموجودون في المنطقة قد أدركوا الخدعة . ففي ١٥ شباط (فبراير) ١٩٨٢ كتبت مجلة « تايم » أن الجنرال شارون سافر جواً للاجتماع إلى بشير الجميل على متن زورق حربي إسرائيلي رسا قبالة الشاطىء اللبناني وذلك للبحث في التعاون بين إسرائيل والكتائب في غزوٍ، قالت عنه «تايم» : «ينقل القوات الإسرائيلية شمالاً إلى حافة مطار بيروت الدولي»[١٥] .

لقد كان المخطط الرائع الذي تم الاتفاق عليه بين المخططين الإسرائيليين والكتائب يفضح بعجرفة وانعدام شعور مميتين اضافة إلى إيمان ساذج بالفعالية المطلقة للقوة العسكرية . وكان المخطط ينطوي على أن يقوم «جيش الدفاع الإسرائيلي» بغزو لبنان ويلتقي مع الكتائب، هكذا بواسطة الضغط الذي يوفره وجود «جيش الدفاع الإسرائيلي » تنصب الكتائب بشير الجميل رئيساً للبنان . وبعد تأليف حكومة صديقة لإسرائيل ومتجاوبة مع النفوذ الإسرائيلي يقوم بشير ، باسم تلك الحكومة ، بتوقيع معاهدة سلم رسمية . وكانوا يأملون أن تحقق تلك المعاهدة مطمحين اثنين من مطامح إسرائيل ذلك أن من شروطها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل - وهي خطوة تؤمن تقدماً لمخطط إسرائيل الاستراتيجي الرامي إلى بلوغ حل منفرد مع كل واحدة من الدول المجاورة لها ، كما تؤمن لإسرائيل من جهة ثانية السيطرة الفعالة على جنوب لبنان مما يضمن لها أراض إضافية ومنطقة عازلة ذات شأن[١٦] .

وأخيراً وبعد أن تكون الحكومة الجديدة قد رسخت وضعها تقدم لها إسرائيل المساعدة من أجل اخراج السوريين من لبنان ، وتوسيع رقعة سيطرة الجميل على القسم الباقي من البلاد . وهكذا يضع تنفيذ

المخطط إسرائيل في موضع تستطيع معه بسط نفوذها على جارتها الشمالية ، أن لم تكن في موضع السيطرة عليها[١٧] .

وقد ذهب الجنرال شارون في تصوراته الجهنمية إلى أبعد من ذلك . فبموجب الخطط التي وضعها بالاشتراك مع زملائه ينبغي على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لحمل فلسطينيي الضفة الغربية على اللجوء إلى الأردن وأن تتعاون مع الكتائب لحمل الفلسطينيين الموجودين في لبنان على اللجوء إلى الأردن أيضاً ، حيث تقوم الأكثرية الفلسطينية الناشئة عن ذلك بقلب الأسرة الهاشمية . وكان شارون يأمل في أن يؤدي ذلك إلى قيام فوضى شاملة تسوغ تدخل إسرائيل في الأردن ثم السيطرة عليه . وتكون النتيجة ، حسب رأيه ورأي أصدقائه ، بسط سيطرة إسرائيل لتشمل المملكة العربية السعودية ، وجعل إسرائيل السيد المطلق في الشرق الأوسط . وكان برأيه أيضاً أن الدول العربية ستطالب عندئذ بعقد السلم مع إسرائيل واحدة بعد أخرى[١٨] .

بالطبع لم تكن تلك الأحلام الأفيونية تمثل أستراتيجية مقبولة حتى داخل حكومة بيغن . ولكن ما مدى سيطرة الحكومة على شارون وطموحاته النابليونية ؟ وبدا أن مجلس الوزراء كان على استعداد للموافقة على تصرفاته طالما بقي يحقق الانتصارات ، بصرف النظر عما إذا كانت تلك التصرفات تفاجيء الوزراء .

وفي هذه الأثناء استمرت إدارة ريغن في إظهار براءة متهيبة ، ولكن دون أي إدراك من قبلها كانت تسمح لنفسها أن تُستغل وأن تكون الشريك السلبي خلال المراحل الأولى على الأقل من هذا المخطط الجنوني بطموحه . وهكذا اقتيدت أميركا ، خطوة متعثرة بعد أخرى ، للدخول في عملية مهينة وباهظة التكاليف .

الفصل الأول

الغزو وما تلاه

المرحلة الأولى

(حزيران - يونيو - ١٩٨٢ - أيلول - سبتمبر - ١٩٨٢)

الإدارة تتعاون مع الإسرائيليين لتحقيق غاية إسرائيل الأولى: اخراج قادة «فتح» من لبنان وتحطيم معنويات الفلسطينيين.

ـ ١ ـ

إسرائيل تبدأ الغزو

ـ شرعت إسرائيل في العام ١٩٨١ بسلسلة من العمليات العسكرية فاجأت بها حكومتنا . ففي السابع من حزيران (يونيو) ١٩٨١ استخدمت ثماني طائرات مطاردة قاذفة قنابل من طراز أف ١٦ تواكبها طائرات من طراز أف ١٥ لتدمير المفاعل النووي في العراق . لقد كان ذلك العمل عملاً حربياً مغايراً للقانون الدولي بشكل واضح . (وحسبك التفكير بالضجة التي ستقوم لو أن العراق هاجم مفاعل « ديمونا » في إسرائيل) كما أنه عرض للخطر الآراء التقنية لأحد أكثر أسلحة الولايات المتحدة تقنية لو أن أحد الطائرات احترقت أو وقعت بين أيدي العراقيين . ومع ذلك كان التعليق الوحيد الذي صدر عن الرئيس ريغن أن إسرائيل ربما كانت مخلصة في أعتقادها بأن الغارة كانت عملاً دفاعياً . وأضاف ريغن قائلاً « أنه ليصعب علي جداً أن أتصور أن إسرائيل تشكل خطراً على جاراتها »[١٩] . فما كان من رئيس الوزراء بيغن ـ الذي جعل توقيت الغارة يخدم حملته الأنتخابية ـ إلا أن سارع إلى استعمال عبارات ريغن هذه في المهرجانات الانتخابية بأن الرئيس ريغن يدعم سياسة بيغن المتشددة .

وفي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٨١ عاود الإسرائيليون بطائرات سبق أن أمديناهم بها القاء القنابل على مناطق سكنية في بيروت مؤكدين أن عذرهم في ذلك تسديد ضربة قاضية لمقر قيادة « فتح » . وقد قتل في تلك الغارات أكثر من مئة شخص وجرح زهاء ستمائة معظمهم من

المدنيين . ومع أنه من الواضح أن تلك العملية لم تكن حسب أي تعريف « دفاعاً مشروعاً عن النفس » ، لم يثر الرئيس ريغن هذه النقطة المحرجة . ولكنه بدلاً عن ذلك أوفد مندوبه الخاص لشؤون الشرق الأوسط ، فيليب حبيب ، لإجراء مفاوضات من أجل وقف لاطلاق النار يكون ملزماً لكل من إسرائيل و« فتح » . وقد بدأ مفعوله في ٢٤ تموز (يوليو) واستمر نافذاً رغم سلسلة لا يستهان بها من الأعمال الاستفزازية .

وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ أعلنت إسرائيل رسمياً ضم مرتفعات الجولان التي كانت احتلتها من سورية في حرب ١٩٦٧ . ومع أن الولايات المتحدة صوتت على قرار اتخذ في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يصف الضم بأنه « غير قانوني » ويهدد باتخاذ « اجراءات مناسبة » إلى أن يكون الضم قد ألغي ، قابلت إسرائيل تلك العبارات التهديدية بما تستحقه من رفع الكتفين (الاستهزاء) فقد كان زعماؤها يعلمون بأن الحكومة الأميركية لن تفعل شيئاً لتطبيق التهديدات[٢٠] ، وكانوا على حق في ذلك . فبعد مرور أربعة أشهر فقط ، أي في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٨٢ ، وفي أعقاب إكمال إسرائيل انسحابها من سيناء كما هو وارد في كامب دايفد ، صوتت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على قرار بمنح إسرائيل مساعدة أضافية قدرها ثلاثمائة وخمسين مليون دولاراً .

واستناداً إلى هذا النمط المتسامح في التصرف جاز لحكومة بيغن الاعتقاد بأن واشنطن لن تضع عراقيل جدية في حال إقدام « جيش الدفاع الإسرائيلي » على اجتياز الحدود اللبنانية . وكانت ثقتها كبيرة بتأييد وزير الخارجية هيغ لها ، ذلك أنه عندما قام بأول زيارة للشرق الأوسط في ربيع ١٩٨١ ترك ، حسب قول إثنين من المراسلين

الإسرائيليين الموثوقين « انطباعاً واضحاً لدى مضيفيه بأن الولايات المتحدة ستقف موقفاً متشدداً من سورية باعتبارها الزبون الأول للاتحاد السوفياتي في المنطقة »[٢١] . وفي الواقع كان هيغ خلال جميع الأحداث التي سبقت والتي تلت الغزو يؤيد إسرائيل في وجه الأصوات الأكثر انتقاداً لها داخل إدارة الرئيس ريغن بما فيهم وزير الدفاع كاسبر واينبرغر .

وخلافاً لما كان الوضع عليه عند الهجوم الإسرائيلي على السويس في العام ١٩٥٦ ، فمن المؤكد أن حكومتنا لم تؤخذ على حين غرة عندما دخل « جيش الدفاع الإسرائيلي » إلى لبنان . لقد كان لديها متسع كاف جداً من الوقت كي تتخذ إجراءً مناسباً . ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١ عندما اجتمع وزير الخارجية هيغ برئيس الوزراء بيغن أثناء مراسم دفن الرئيس أنور السادات ، قال بيغن لهيغ ، حسب ما جاء في مذكرات الأخير « إن إسرائيل شرعت بالتخطيط لدخول لبنان وسوف لا تجر سورية إلى النزاع »[٢٢] . فكان رد هيغ ، الذي أصبح في ما بعد رده التقليدي ، كما يلي : « إذا ما دخلتم فستدخلون بمفردكم . وسوف لا تؤيد الولايات المتحدة مثل هذا العمل إلا في حال وجود إستفزاز رئيسٍ معترف به دولياً » .

وأضاف هيغ بأن ذلك لم يكن سوى البداية. ذلك« أنه في الشهور التي تلت أثير الموضوع المرة تلو المرة » . وفيها شدد هيغ تكراراً على « أن الولايات المتحدة لن تقول مطلقاً لإسرائيل بأن لا تدافع عن نفسها » ، بقي مصراً على أن « أي عمل تقوم به (اسرائيل) يجب أن يكون رداً على أستفزاز معترفٍ به دوليا ، ومتناسباً مع حجم ذلك الاستفزاز. »

ولم تكن الإدارة الأميركية فقط على علم بأن إسرائيل قد خططت

لغزو لبنان ، فقد كان لديها معلومات مسبقة ومنذ مدة غير قصيرة بأن « جيش الدفاع الإسرائيلي » سيتوغل حتى بلوغ العاصمة اللبنانية . فقد كتب هيغ قائلاً أن بيغن بعث إليه في ٣ شباط (فبراير) بمدير الأستخبارات العسكرية الإسرائيلية ليخبره بأن إسرائيل مستعدة لارسال قوة عسكرية كبيرة «من الحدود الإسرائيلية حتى ضواحي بيروت الجنوبية » مستهدفة « البنية التحتية لمنظمة التحرير » . وأضاف بأنها (إسرائيل) « ستتجنب القوات السورية ، إذا أمكن ذلك » . وأشار هيغ أيضاً إلى أنه كان على علم بزيارة قام بها شارون لحلفائه الكتائبيين في بيروت . واعترف هيغ بأنه « بعد ذلك بفترة قصيرة نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » وصفاً دقيقاً للمخطط الإسرائيلي . فلم يعد الموضوع سراً مغلقاً كما وأنه لم يعد سراً أن الوقت يمر بسرعة » ففي أواخر أيار (مايو) «أذهل الجنرال شارون قاعة مليئة بكبار موظفي وزارة الخارجية الأميركية باستعراضه أمامهم مختصراً خطط حملتين عسكريتين محتملتين الأولى لتهدئة الوضع في جنوب لبنان ، والثانية لإعادة رسم خريطة بيروت السياسية لمصلحة الكتائب المسيحيين » . وأضاف هيغ مدعياً بأنه تحدى المخططين للحملتين وحذر شارون بتلك الكلمات اللينة التي كانت قد تحولت إلى أسلوب متبع لديه ، من أنه إذا لم يكن هناك «استفزاز معترف به دولياً» فإن غزواً إسرائيلياً للبنان « ستكون له تأثيرات مدمرة على الولايات المتحدة » . أما جواب شارون فكان بعبارات أصبحت اسلوباً متبعاً لديه أيضاً إذ قال « لا يحق لأحد أن يملي على إسرائيل القرار الذي ينبغي عليها اتخاذه من أجل الدفاع عن شعبها» .

وعندما جوبه بعد ذلك بتعاظم الأدلة على اقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلي على لبنان كتب هيغ إلى بيغن في ٢٨ أيار (مايو ١٩٨٢

معرباً عن « أمله بالا يكون هناك أي أبهام حول مدى قلقنا من جراء عمل عسكري محتمل في لبنان . . . فالعمليات العسكرية الإسرائيلية ، بصرف النظر عن حجمها قد يترتب عليها نتائج لا يستطيع أحد منا التنبؤ بها » . ومرة ثانية أجاب رئيس الوزراء بيغن بتعبيره التقليدية : « حضرة الوزير ، يا صديقي ، لم يولد بعد ذلك الرجل الذي يستطيع أن يحصل مني في أي وقت على موافقة بالسماح بأن يُقتل اليهود على أيدي عدو متعطش للدماء ، وبأن يُسمح للمسؤولين عن إراقة ذلك بالتمتع بالحصانة » .

ولدى قراءته تلك الكلمات كتب هيغ يقول انه « أدرك بأنه قد لا يكون باستطاعة الولايات المتحدة منع إسرائيل من الهجوم » . ومعنى ذلك أنه لن يحاول (منعها) . ورغم اعترافه بأنه « لم يكن يعتقد ولو مرة واحدة بأن مجرد الكلام سيردع إسرائيل » فإنه لم يتجاوز مجرد العموميات في تحذيرها . ذلك أنه لم يلمح مرة واحدة لبيغن أن عقاب استخدام المعدات الأميركية في مثل ذلك الهجوم قد يكون تعليق أية مساعدات عسكرية أضافية . والواقع أن هناك الكثير من الدلائل المشيرة إلى أن هيغ لم يكن في الحقيقة راغباً بردع حكومة بيغن عن تنفيذ « المخطط الكبير » الذي وضعه شارون . وحسب قول اثنين من صحافيي إسرائيل المرموقين ، زئيف شيف وأهود يعاري « لم تكن إسرائيل لتحلم بالحصول على ناطق باسمها ويخدم مآربها افضل من وزير الخارجية اليكسندر هيغ . وعلى ما يبدو كانت واشنطن ـ ودون أي تكليف ـ على استعداد لتأدية دورها في حماية جانب إسرائيل السياسي موفرة لمناحيم بيغن بذلك مسوغاً طيباً للشعور بأنه يقف على أرضية صلبة »[٢٣] .

ولم يكن هيغ منفرداً بتفكيره بأن الوقت يمر بسرعة . فقد كان

شارون يدرك ادراكاً حاداً أن الانتخابات اللبنانية مقررة يوم ٢٣ أيلول (سبتمبر) وأنه يتعيّن على « جيش الدفاع الإسرائيلي » أن يكون آنذاك في بيروت ليضمن أن الديمقراطية اللبنانية ستعمل حسب ما تفرضه إسرائيل وأنه سيجري انتخاب بشير الجميل رئيساً . لذلك شرعت إسرائيل تبحث بحثاً محموماً عن ذلك « الاستفزاز المعترف به دولياً » . وفي ٢١ نيسان (إبريل) وبعملية ثأر مصطنعة لمقتل ضابط إسرائيلي بانفجار لغم أرضي في لبنان قام سلاح الجو الإسرائيلي بالقاء القنابل على مواقع في لبنان يُعتقد بأنها تابعة لمنظمة التحرير (فتح) فقتل ثلاثة وعشرون شخصاً . وفي ٩ أيار (مايو) وفي أعقاب الهجوم على سيارة باص في القدس ، أعلن بيغن رسمياً الغاء اتفاقية وقف النار وقام سلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة ما قيل أنها مراكز القيادة العليا لمنظمة التحرير موقعاً أحد عشر قتيلاً وستة وخمسين جريحاً لم يكن منهم إلا القلائل على علاقة بالمنظمة[٢٤] . ولما لم يعد باستطاعة المنظمة السكوت شعرت في نهاية المطاف بأنه يتوجب عليها الرد باطلاق مئة صاروخ « كاتويشا » إلى داخل إسرائيل . وفي ١٥ أيار (مايو) أكد الجنرال رافايل إيتان ، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أن ثلاثين ألف جندي إسرائيلي قد حشدوا على الحدود اللبنانية .

لم تكن الضجة والأصوات المرتفعة خارج المسرح إلا إيذاناً بارتفاع الستار عن الحدث المنتظر . ففي ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ قام فريق منشق من الإرهابيين بأعطاء إسرائيل ذريعة مشكورة ، وإن كانت واهية ، كمسبب للحرب ، بأن أصابت بجراح مبعوثاً إسرائيلياً في لندن . ورغم إن المحققين الرسميين البريطانيين أعلنوا أن الهجوم على المبعوث لم يكن من فعل « فتح » بل من فعل فريق مناهض لياسر عرفات وبقيادة « أبو نضال » الذي أدرج على قوائم مرشحيه للاغتيال

أسماء بعض قادة « فتح » فإن ذلك لم يرض رئيس الوزراء بيغن . والواقع أن أبا نضال أبعد الناس عن أن يكون من أتباع عرفات ، بل أنه من الد أعدائه . وكان عرفات قد أصدر عليه حكماً بالاعدام . ومع هذا ، ازدرى إيتان بذلك التمييز وقال غاضباً « أبو نضال أبو شميضال ، يجب أن نوجه ضربة للمنظمة »[٢٥] . ويرى إيتان وزملاؤه أن الفلسطينيين كلهم متماثلون .

> إن ردة الفعل الإسرائيلية هذه تشبه ردة فعل ذلك الشرطي الفطين الذي كان يفرق مهرجاناً شيوعياً أقيم في الهواء الطلق في بوسطن. فعندما استرحمه أحد المتفرجين بقوله «لا تضربني فأنا مناهض للشيوعية»، أجابه الشرطي بضربة من عصاه على رأسه وقال غاضباً: «لا يهمني من أي نوع من الشيوعيين الملاعين أنت، المهم أن الاجتماع في هذه الحديقة ممنوع».

على كل حال جاء حادث لندن ليعطي الإسرائيليين ذلك «الاستفزاز» الذي طال انتظاره، علماً بأن ثمة مجالاً واسعاً للتشكيك في أنه « معترف به دولياً » حسب ما كان يشير إليه هيغ ، كما كان بالنسبة للقوات العسكرية الإسرائيلية إيذاناً بحلول ساعة الصفر . وهكذا وفي غضون ساعات قليلة أخذت موجات من الطائرات النفاثة الإسرائيلية تضرب القرى والمراكز التابعة لمنظمة التحرير على طول الشاطىء اللبناني مما حمل قادة « فتح » ، رغم ترددهم ، على الرد بنار المدفعية على طول الحدود . وفي ٦ حزيران (يونيو) اندفع « جيش الدفاع الإسرائيلي » عبر الحدود اللبنانية .

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وقتت مبادرتها حسب ممارساتها المعهودة . وكالعادة حاولت أخذ العالم ، وخصوصاً الولايات

المتحدة ، على حين غرة . ويذكر أنها شرعت بهجومها على سيناء في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ عندما كان زعماء الدول منشغلين بأعمال العنف السوفياتية الدامية في هنغاريا ، وقبل بضعة أيام من انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة المقررة ليوم ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه . وفي ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ، وكان اهتمام العالم آنذاك موجهاً نحو إعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية في بولندا ونحو توقيف زعماء حركة التضامن البولندية ، أعلنت إسرائيل ضم مرتفعات الجولان . وهذه المرة وقت الإسرائيليون غزوهم للبنان ليتزامن مع أزمة جزر الفوكلند (بين بريطانيا والأرجنتين) ومع حضور الرئيس ريغن ووزير الخارجية هيغ مؤتمر قمة في فرساي في فرنسا

وبعد بدء الهجوم في ٦ حزيران (يونيو) أيدت الولايات المتحدة قراراً في مجلس الأمن في الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار ، ولكن إسرائيل رفضته فوراً . وبعد ذلك بيومين وعندما كان هيغ برفقة الرئيس ريغن في قصر وندسور في بريطانيا ، سلم وليام كلارك ، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ، مذكرة إلى الرئيس ريغن وصفها هيغ بانها تنطوي على تبليغ للرئيس « ان مشروع قرار قد رفع في الأمم المتحدة وهو يندد بإسرائيل لغزوها لبنان ويهدد باتخاذ عقوبات بحقها » وجاء في المذكرة أيضاً أن الولايات المتحدة قد تصوت إلى جانب القرار . وكتب هيغ في مذكراته قائلاً « إن ذلك يعتبر خطوة لم يسبق لها مثيل من قبل الولايات المتحدة » . ويبدو أن هيغ لم يكن على اطلاع بتصرفات إدارة الرئيس إيزنهاور قبل ذلك بست وعشرين سنة . وأضاف هيغ أن موقفاً كهذا « يتنافى كلياً مع طباع الرئيس »[٢٦] .

ولما كان القرار سيطرح على التصويت في نيويورك ، تحرك هيغ بسرعة ، فعلى الرغم من أن كلارك كان أكد له أن الرئيس ريغن قرر تأييد القرار « استناداً إلى توصية من فريق معالجة الأزمات التابع لنائب الرئيس» قال هيغ لريغن: «ان على الولايات المتحدة استعمال حق نقض (فيتو) القرار ليس فقط لأنه يضع اللوم كله على إسرائيل وحدها بل وكذلك لأنه ينطوي على العقوبات . فإذا كانت الولايات المتحدة ستتخذ هذه الخطوة بحق إسرائيل فسيتحتم عليها أن تكون مستعدة لاتخاذ الخطوة التالية الأكثر جدية بكثير » . وعندما رجحت كفة رأي هيغ ووافق الرئيس ريغن على النقض كتب هيغ في مذكراته وصفاً بطوليا لاهثاً فقال : « ولما لم يكن أمامنا سوى دقائق قليلة ، تكلمت بالهاتف مع السيدة كيرك باتريك (مندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي) وأصدرت إليها التعليمات بالنقض (فيتو) بصرف النظر عن أية تعليمات أخرى كانت قد تلقتها سواء أكان القرار يذكر إسرائيل بالاسم أم لا » .

وهكذا استمرت تمثيلية الأشباح . ففي ٩ حزيران (يونيو) ناشد الرئيس ريغن رئيس الوزراء بيغن القبول بوقف إطلاق النار . وفي ١٠ منه نقل السفير حبيب رسالة مماثلة إلى الرئيس السوري حافظ الأسد الذي أبدى اهتماماً بوقف النار شرط انسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط ولكن بيغن رفض «بانتظار أن تكون إسرائيل قد حققت غاياتها». وفي وقت لاحق من اليوم نفسه اكتشف هيغ أن الرئيس ريغن «قد وقع رسالة موجهة إلى بيغن تطالب، بعبارات قاسية، بانسحاب إسرائيلي غير مشروط من لبنان؛ ويقول هيغ «ان كلارك هو الذي هندس تلك الرسالة» وأنه سارع إلى التدخل للحيلولة دون ارسالها.

وبحلول ١٣ حزيران (يونيو) كان «جيش الدفاع الإسرائيلي»

أحكم الطوق حول بيروت . وكتب هيغ « أن الغزو قد أصبح حرباً إسرائيلية سورية ، وبلغت مرحلة محاصرة عاصمة عربية »[٢٧]

إن وصف هيغ لنشاطاته في تلك الحقبة يفسح المجال أمام تكهنات عديدة . فمع أنه أثار بعض الضجة الحذرة قبل شروع إسرائيل بالغزو ، أعترف لاحقاً بانه كان يدرك بأن تلك الضجة لن يكون لها تأثير رادع . وفي الوقت نفسه قام بنشاط محموم للحؤول دون قيام زملائه في الحكومة بالزام الإدارة بتأييد أي عمل فعال من قبل مجلس الأمن ضد إسرائيل ، ثم تدخل لانقاذ حكومة إسرائيل من تأنيب الرئيس ريغن لها .

ويبدو أن استخدام إسرائيل في غزوها لبنان أسلحة أمَّناها لها من أجل الدفاع عن نفسها ، ومهاجمتها للقوات السورية دون مسوغ ، وتدميرها لبيروت ، كل هذا لم يثر أي اهتمام لدى الوزير هيغ .

ان الاستنتاج الأكثر عقلانية من النشاطات التي قام بها هيغ، ومن تلك التي تخلف عن القيام بها ، هو أنه كان في الأساس متعاطفاً مع مخططات شارون الواسعة . وكان هيغ قد قال في خطاب ألقاه في ٢٨ أيار (مايو) أي قبل أقل من أسبوعين من بدء الغزو وفي فترة كان لا بدّ يعلم خلالها بنوايا شارون : « أن الوقت قد حان للقيام بعمل مشترك من أجل تأييد سلامة الأراضي اللبنانية ضمن الحدود الدولية المعترف بها ، ومن أجل قيام حكومة مركزية قادرة على تنمية وترقية مجتمع منفتح وديمقراطي وتقليدي التعددية » . وهكذا يبدو أنه آمن بإدعاء شارون بأن إقامة حكومة مارونية مسيحية خاضعة لإسرائيل، سيتمكن الإسرائيليون معها من خلق «حكومة مركزية قوية» ومن اجبار السوريين على الخروج (من لبنان) . فإذا كان الأمر كذلك يكون هيغ قد أظهر جهلاً بحقائق الشرق الأوسط ، يستدعي الشفقة ، ومقروناً

بعدم القدرة على الإدراك بأن مجتمعاً لبنانياً تعددياً يتنافى تماماً مع سيطرة مارونية مفروضة على البلاد من قبل إسرائيل، وهذا ما كان شارون يسعى لتحقيقه .

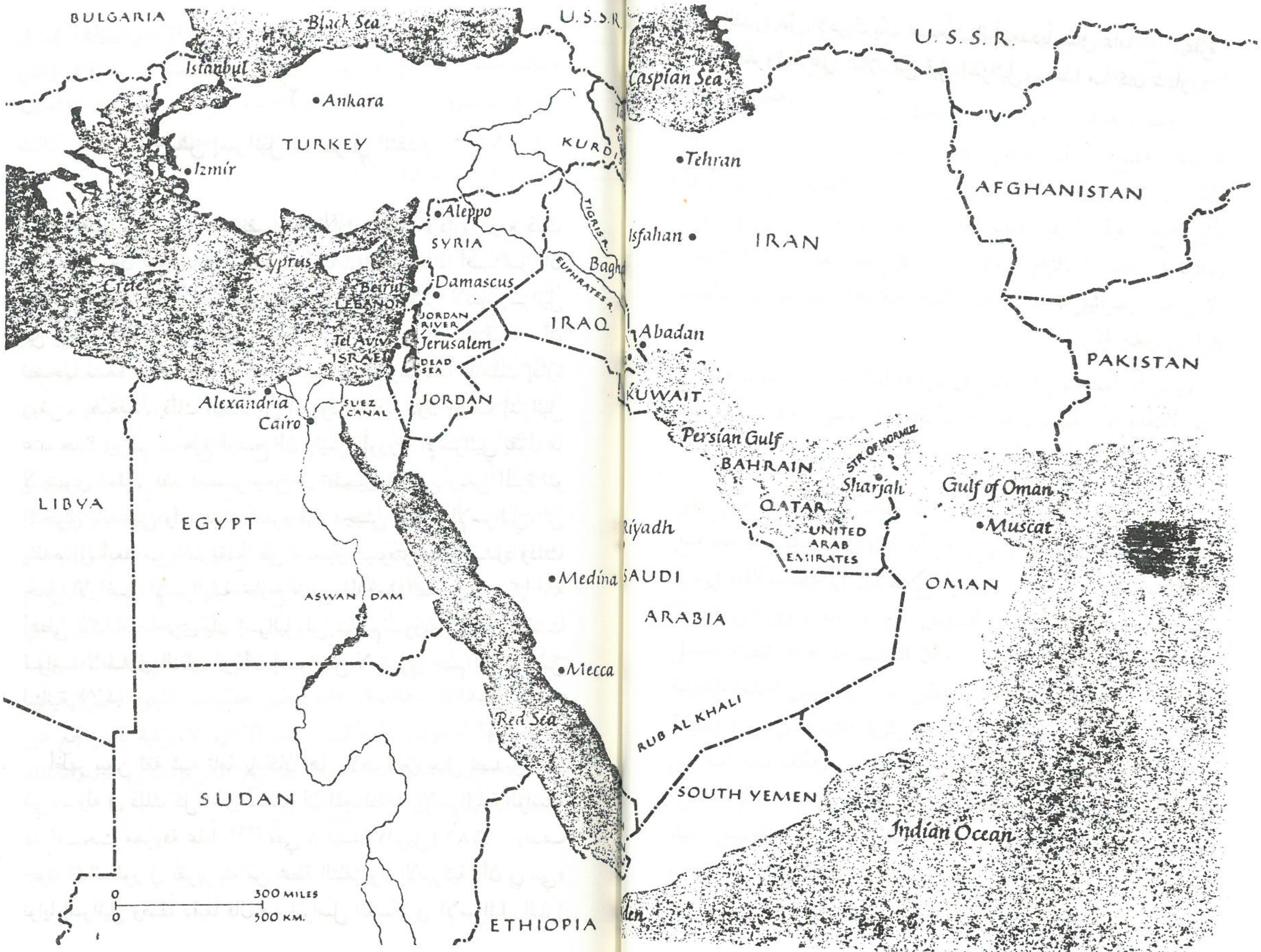
BULGARIA
Black Sea
U.S.S.R.
Istanbul
Ankara
TURKEY
Izmir
KURDISTAN
Caspian Sea
Tehran
AFGHANISTAN
Aleppo
SYRIA
TIGRIS R.
Isfahan
IRAN
Cyprus
Crete
Beirut
LEBANON
Damascus
EUPHRATES R.
JORDAN RIVER
IRAQ
Abadan
PAKISTAN
Tel Aviv
ISRAEL
Jerusalem
DEAD SEA
KUWAIT
Alexandria
SUEZ CANAL
JORDAN
Cairo
Persian Gulf
STR OF HORMUZ
BAHRAIN
Sharjah
Gulf of Oman
LIBYA
EGYPT
QATAR
UNITED ARAB EMIRATES
Muscat
Riyadh
Medina
SAUDI ARABIA
OMAN
ASWAN DAM
Mecca
Red Sea
RUB AL KHALI
SUDAN
SOUTH YEMEN
Indian Ocean
0 300 MILES
0 500 KM.
ETHIOPIA
Aden

- ٢ -

جيش إسرائيل يستمر في التقدم

لقد ظهر بوضوح وجود انقسام في الآراء داخل الإدارة. ومع ذلك بدا بجلاء أن موقف هيغ عديم التماسك. فلماذا أصر على أن تستعمل الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن لانقاذ إسرائيل من الملامة الدولية على قيامها بعمل سبق له هو - حسب قوله - أن نصحها بشدة بعدم القيام به؟ وثمة سؤال أهم وهو لماذا تجاهلت إدارة ريغن، بضعف، ذلك العدد من الوعود الكاذبة دون إيقاف إسرائيل عند حد؟ ورغم أن هيغ أوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يقول ما لا ينوي فعله، فقد استمر بيغن في تطمين الرئيس ريغن المرة تلو الأخرى بأنه حتى ولو حدث الغزو فإن «جيش الدفاع الإسرائيلي» لن يتقدم إلى أبعد من خط يقع على أربعين كيلومتراً من الحدود وذلك لجعل الأراضي الإسرائيلية خارج مرمى المدفعية الفلسطينية. كما أنه أعطى تأكيدات أخرى بأن إسرائيل لن تهاجم سورية إلا إذا تعرضت قواتها لاطلاق النار، وبأن إسرائيل لا تنوي ضم أية أراض لبنانية.(٢٨)

أظهر بيغن ثقة شبه تامة بإمكان حمل الأميركيين على تصديق كل شيء - وله في ذلك كل الحق - ذلك أن المخططات الإسرائيلية الواسعة قد أصبحت معروفة علناً.(٢٩) ففي ٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٢، وصف جون تشانسلور في تقرير بثه من محطة التلفزيون الأميركية «أن بي سي» نوايا إسرائيل وصفاً دقيقاً قال فيه المراسل العسكري الإسرائيلي البارز

زئيف شيف أنه «بمثابة فضح لمخططات الحرب الإسرائيلية»، بما في ذلك خطط الهجوم على بيروت ومجابهة القوات السورية في وادي البقاع. ويسوق شيف براهين مقنعة بأنه خلافاً للادعاءات اللاحقة «كانت واشنطن قد زُودت». بمعلومات عن خطط شارون «التي كانت تتجاوز جنوب لبنان».(٣٠)

ومع ذلك لم تبذل أية محاولة لحمل إسرائيل على احترام تعهداتها. وبدلاً عن ذلك احتفظت الإدارة الأميركية بالموقف الذي كانت قد اتخذته بتأييد القرار الأول لمجلس الأمن الذي طالب في اليوم الأول للغزو بوقف لاطلاق النار، وأخذت تستعمل التعابير الملطفة التي عبر خلالها الناطق كاسبر ميلكتوست عن «الأسف لتصعيد أعمال العنف التي بدأت مع محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي». (أي أن الإدارة حمّلت على محمل الجد ما كان في الأصل ادعاءاً فارغاً). وقالت حكومتنا بخجل أن على «إسرائيل أن تسحب قواتها من لبنان، وعلى الفلسطينيين أن يتوقفوا عن استعمال لبنان منطلقاً للهجمات على إسرائيل». غير أن تلك الهمسة البالغة التقوى أغرق صوتها انفجار القنابل ودوي المدافع اللذين رافقا استمرار تقدم «جيش الدفاع الإسرائيلي». ولم يشر أي من المسؤولين الأميركيين بجدية إلى أنه في حال استمرار إسرائيل بسوء استعمال الأسلحة التي مددناها بها، وخرقها تعهداتها التعاقدية، فقد تطبق حكومتنا البنود الجزائية التي ينص عليها القانون. إلى ذلك لم تهدد الإدارة الأميركية بالتراجع عن العرض الذي كانت قد قدمته حديثاً لبيع خمس وسبعين طائرة مقاتلة إضافية من طراز اف - ١٦ من إسرائيل.(٣١)

تعليق :

إن محاولة إسرائيل الدفع بمنظمة «فتح» مسافة عن الحدود (٢٥ ميلاً) تجعل مدفعيتها تقصر عن بلوغ الجليل، شيء، والتقدم نحو بيروت شيء آخر مختلف كلياً. ومع العلم بأن إسرائيل لم تتحمل إلا خسائر بشرية ضئيلة في لبنان خلال أحد عشر شهراً تقريباً، فقد كان هناك براهين على أن «فتح» كانت تنقل المزيد من المدافع إلى منطقة الحدود. وعليه كان من الجائز، إلى حد ما، اعتبار عملية محدودة «دفاعاً مشروعاً عن النفس».

أما الاندفاع والتقدم الكاملان نحو بيروت ومهاجمة سورية من ضمنها، فلا يمكن اعتبارها «دفاعاً مشروعاً عن النفس» دون تحويل هذه العبارة إلى مهزلة بكل ما في هذه الكلمة من معنى. وقد وصف المدققون الإسرائيليون أنفسهم الحرب بأنها كانت أول «حرب اختيارية» شنتها إسرائيل، أي بكلام آخر أنها الحرب الأولى التي خاضتها إسرائيل ليس دفاعاً عن النفس.[٣٢]

وفي مثل هذه الحال كان من الواجب أن يأتي ردنا سريعاً ومتشدداً، كما حدث عندما أوقفت حكومة الولايات المتحدة جميع المساعدات عن تركيا بعد أن استعملت هذه الأخيرة أسلحتنا في غزوها لقبرص. فقد فرضت تلك العقوبات ووضعت قيد التنفيذ في ٥ شباط (فبراير) ١٩٧٥. وفي ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧٥ أدليت برفقة سايرس فانس الذي أصبح في ما بعد وزيراً للخارجية بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب أيدنا فيها استمرار فرض العقوبة، رغم أن البعض أعربوا عن أن ذلك قد يؤدي إلى عرقلة أي حل تفاوضي للقضية. وبالتضامن قلنا أمام اللجنة أنه فيما تضخ الولايات المتحدة كميات لا تحصى من الأسلحة إلى الشرق الأوسط بشكل خاص، فقد كانت

«ضماننا الوحيدة أن تلك الأسلحة تقدم حسب شروط صريحة لجهة أنها سوف لا تستعمل إلا من أجل الأغراض المنصوص عنها بصراحة وهي فقط الحفاظ على الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس، والسماح للبلد الحاصل على السلاح الإسهام في ترتيبات أمنية مشتركة. . . ولكن ذلك يثير سؤالاً رئيساً: كيف نستطيع الحفاظ على مصداقية تلك الشروط إذا كنا على استعداد لتجاهلها من أجل تركيا تجاهلاً ظاهراً للجميع، بينما يراقب العالم بأجمعه ذلك الوضع؟»

وقد كان اهتمام الوزير فانس واهتمامي، كما قلنا، منصبين على أن أية مسايرة في القضية «ستخلق انطباعاً عاماً بأن أية واحدة من الدول التي حصلت على أسلحة من الولايات المتحدة ليست مضطرة لابداء أي اهتمام بالشروط التي حصلت بموجبها على تلك الأسلحة، بل أنها حرة في استعمالها لتحقيق مصالحها الخاصة في النزاعات المحلية». وكانت توصيتنا للجنة واضحة: يجب ألا تُعامل تركيا معاملة مميزة، بل تجب مطالبتها بالتقيد بحرفية وروح القانون. ولما كانت الأكثرية في الكونغرس من رأينا توقف شحن الأسلحة إلى تركيا سنتين كاملتين.

إن ملاحظاتنا هذه تنطبق بشكل أكثر حدة على إسرائيل باعتبار أن مسوغات غزوها للبنان أقل من مسوغات غزو تركيا لقبرص. ولكن إدارة الرئيس ريغن استرشدت بقذارات السياسة الداخلية أكثر مما استرشدت بضرورة تطبيق العدالة بالتساوي، وأكثر من استرشادها بالحفاظ على المصالح الأميركية، وبالضمير. وتنطوي القضيتان التركية والإسرائيلية على «لوبي» اثني وفي كلتا الحالتين كان «اللوبيان» في جهتين متناقضتين بالنسبة لكل من القضيتين. وكما هو عادي في السياسة فإن النتيجة تكون في صالح الفريق الذي ثوره أكثر هياجاً. فاللوبي اليوناني طالب بفرض العقوبات على تركيا، ولما لم يكن هناك لوبي تركي يذكر، فُرضت العقوبات على تركيا. أما اللوبي الإسرائيلي

فتشدد في عدم فرض عقوبات على إسرائيل إطلاقاً. وبما أنه ليس للعرب أي تأثير سياسي، لم يجر تطبيق أية عقوبات (على إسرائيل) ولم يصدر ولو تهديد باللجوء إليه.

لقد أصبحت بلادنا (الولايات المتحدة) في نظر الكثيرين شريكاً صامتاً، على أقل تعديل، في العدوان الإسرائيلي، بسبب عدم تطبيق القوانين الأميركية والشروط التعاقدية للحيلولة دون قيام «جيش الدفاع الإسرائيلي» بغزو لبنان والسماح له باستخدام معداتنا لقتل الذين وقفوا بوجهه. وبموافقتها الضمنية على التجاوزات الوحشية التي ارتكبتها حكومة بيغن، ارتكبت حكومتنا خيانة بحق أولئك المعتدلين والشفوقين داخل إسرائيل نفسها، أولئك الذين يحترمون سمعة بلادهم على أنها بلاد إنسانية. هؤلاء أذهلتهم الأحداث الدموية التي شاهدوها تجري أمام عيونهم. وقد وصف المعلق العسكري البارز زئيف شيف تلك الفرصة المذهلة التي أضيعت على النحو التالي:

> لو اتخذت الولايات المتحدة «موقفاً أكثر تصميماً كانت قد قوت موقف العناصر المعتدلة في مجلس الوزراء لتحول دون ضرب بيروت لمدة شهرين. فالوزراء الإسرائيليون الذين كانوا يعارضون توسيع رقعة الحرب حتى بيروت لم يكن باستطاعتهم معارضة المخططات طالما أن واشنطن لم تبد معارضتها. وقد قال أحد الوزراء «انني لا أستطيع أن أظهر بمظهر الأقل وطنية من الأميركيين». وقال الوزير نفسه في مناسبة لاحقة عندما كانت الحكومة الإسرائيلية تنظر في مخطط دخول بيروت الغربية: «لقد وضعنا الأميركيون في مأزق صعب، إذ جعلونا نتسلق شجرة باسقة وصار الآن الهبوط منها عملاً بالغ الصعوبة». (٣٣)

- ٣ -

إسرائيل تهاجم سورية

لم يكتف «جيش الدفاع الإسرائيلي» بالتقدم بإتجاه بيروت مدمراً كل ما لاقاه في وجهه بل أقدم دون أي مسوغ على ضرب القوات السورية شرقي لبنان. لقد كانت القوات السورية موجودة هناك منذ العام ١٩٧٦، عندما دعت الحكومة اللبنانية التي يسيطر عليها المسيحيون سورية لادخال قواتها إلى وادي البقاع للمساعدة على احتواء عناصر «فتح» والعناصر الإسلامية التي كانت على وشك دحر المسيحيين.

وكان من الواضح أن سورية لم تكن راغبة في خوض حرب مع إسرائيل. وقد أوضح المعلقون العسكريون الإسرائيليون أن الجنرال شارون لم يكن بحاجة إلى مهاجمة السوريين كي ينظف منطقة الخمسة وعشرين ميلاً التي تشكل الهدف الذي أعلنت عنه الحكومة. غير أن شارون جعل الصدام مع السوريين أمراً حتمياً، ذلك أنه في ٨ حزيران (يونيو) وهو اليوم الذي أعلنت فيه الحكومة في بيان وضع نصه بيغن بنفسه بأن السوريين سوف لا يتعرضون لأي هجوم إن هم لم يكونوا البادئين باطلاق النار، وقد سيّر (شارون) قوات كبيرة على المحور الأوسط عبر جبال الشوف باتجاه طريق بيروت دمشق وغايته من ذلك الالتفاف على القسم الأكبر من القوات السورية الموجودة في لبنان. وكانت الأوامر المعطاة لتلك القوات مهاجمة كل الفلسطينيين أو السوريين الذين تصادفهم في طريقها. أما بيغن فصفق إعجاباً بتلك العملية على أنها روعة من الروائع التكتيكية. (٣٤) وكان من المفروض

أن يثير ذلك التصرف الثأري الأرعن دهشة بعض أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي كان قد أعلن يوم ٦ حزيران (يونيو) أي يوم اخترق «جيش الدفاع الإسرائيلي» الحدود اللبنانية «أن الجيش السوري لن يُهاجَم خلال العمليات إلا إذا قام هو بمهاجمة قواتنا». وكانت تلك مرة أخرى تقوم فيها إسرائيل بعمل من أعمالها دون اشعار حكومتنا به ويكون متعارضاً مع الدبلوماسية الأميركية. وفي الواقع وُضعت واشنطن موضع السخرية المتزايدة. ففي ٧ حزيران (يونيو) قال هيغ أمام الصحفيين في واشنطن أن وزارة الخارجية بعثت برسالة إلى الرئيس حافظ الأسد تكرر فيها التطمينات الإسرائيلية. وهنا لا بد من الافتراض بأن هيغ كان قد صدّق بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» كان حقاً ينوي تحاشي الصدام مع سورية، وألا، يقول شيف ويعيري، «لما أزعج معاونيه في واشنطن وموظفيه في السفارة الأميركية في دمشق وجعلهم يقومون بدور المراسيل عند مناحم بيغن»[٣٥]، ولم يكتف هيغ بأنه ابتلع الخطل الإسرائيلي بل حمل الرئيس ريغن على توجيه رسالة إلى الرئيس بريجنيف في ٩ حزيران (يونيو) حثه فيها على استخدام نفوذه لاقناع سورية بالقبول بوقف اطلاق النار، وطلب فيها منه أيضاً مناشدة بيغن والرئيس حافظ الأسد بإلحاح للقبول بوقف إطلاق النار. وقد أبدى الرئيس حافظ الأسد اهتماماً بوقف النار شريطة أن تنسحب إسرائيل دون شروط. أما بيغن فرفض الفكرة رفضاً فورياً حتى تكون إسرائيل قد حققت أهدافها. وفي اليوم التالي تحدث بيغن مع هيغ هاتفياً ووصفه هيغ بأنه كان «طيب المزاج وكثير الكلام» وأنه شرح لهيغ بالتفاصيل المعركة الجوية بين السوريين والإسرائيليين في سماء وادي البقاع.[٣٦]

تعليق:

مع أن «جيش الدفاع الإسرائيلي» زج في المعركة أربع فرق بدعم جوي قوي، ومع أن سلاح الجو السوري بقي خارج المعركة طول الوقت تقريباً، فإن «جيش الدفاع الإسرائيلي» قصَّر عن تحقيق هدفه العسكري الرامي إلى احتلال طريق بيروت دمشق. وعندما جرى إعلان وقف إطلاق النار يوم الجمعة في ١١ حزيران (يونيو)، لم تكن القوات الإسرائيلية قد قطعت طريق دمشق في القطاع السوري. لقد كان تقدمها أبطأ بكثير مما كان متوقعاً، ذلك أنها واجهت مقاومة أرضية فعالة من قبل القوات السورية، لم تكن تتوقعها.

ولكن القوات الإسرائيلية نجحت بشكل دراماتيكي ضد سلاح الجو السوري والدفاعات الجوية السورية فدمرت مواقع الصواريخ السورية واسقطت نسبة كبيرة من طائرات سلاح الجو السوري. وقد قوبل هذا الانجاز العسكري بالكثير من التبجح، بتفوق الأسلحة الأميركية من قبل بعض العناصر عديمة التفكير في البنتاغون (وزارة الدفاع وقيادة الأركان في واشنطن)، غير أن تأثيرات ذلك الانجاز في الأمد البعيد كانت بالغة التكاليف على الصعيدين العسكري والسياسي. فقد تخلى «جيش الدفاع الإسرائيلي» دون مقابل عن قيمة كبرى ليس فقط بالنسبة إلى إسرائيل بل وكذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ذلك أنه قدم للروس وللسوريين معلومات مفصلة عن نقاط ضعفهم التكتيكي والتقني فبات بإمكانهم تصحيحها. كما فضح تكتيكها الماهر الذي عملت إسرائيل على تطويره طوال تسع سنوات من العمل والجهد المتواصلين، أي منذ حرب يوم الغفران، وبذلك تمكن السوريون من استنباط خطط مضادة. اضافة إلى ذلك، أفشى «جيش الدفاع الإسرائيلي» أسراراً أميركية إذ أظهر للروس الفعالية الدقيقة التي

تتميز بها أسلحتنا المتطورة. ومع ذلك كله لم تنبس حكومتنا ولو بهمهمة تذكر.

وإذا ما كان الثمن العسكري باهظاً ومؤلماً فقد كانت التكلفة السياسية باهظة أكثر. ذلك أنهم أظهروا للعالم بوضوح أن الأسلحة الأميركية المتطورة متفوقة على الطائرات والصواريخ الأقل تطوراً التي أعطتها روسيا لسورية، أو على الأقل أدنى فعالية بين أيدي السوريين الذين ينقصهم التدريب. وبذلك خالف الإسرائيليون قاعدة بدائية من قواعد الحيطة والحذر إذ أنهم أهانوا دولة عظمى. وهكذا كانت ردة فعل موسكو سريعة ومتوقعة. فقامت بإعادة امداد القوات السورية بأسلحة سوفياتية متطورة. ولما كانت القيادة السوفياتية العليا لا تعطي أفضل معداتها لزبائنها من الدول دون أن تكون لها (لروسيا) رقابة عليها، أرسلت موسكو سبعة آلاف جندي (روسي) لحماية تلك المعدات وتدريب السوريين على استعمالها، إضافة إلى تشغيل الصواريخ من قواعدها في سورية. وكانت هذه المرة الأولى التي يكون فيها للروس وجود ضخم كهذا منذ أن طرد الرئيس السادات المستشارين السوفيات من مصر في العام ١٩٧٦. فقد ارتفع عددهم الآن إلى أكثر من اثني عشر ألف رجل يقومون بتشغيل مجموعة من أكثر الدفاعات المضادة للطائرات كثافة في العالم. وبسوء استعمال أسلحتنا دون اشعارنا، أخلّت إسرائيل بمعادلة القوى في المنطقة لغير مصلحتها ولغير مصلحة الولايات المتحدة.

وثمة دلائل تشير إلى أن عدداً من وزراء بيغن يعارضون زج سورية في أعمال حربية مباشرة، وإلى أنه لو تحركت الحكومة الأميركية بحزم لتحذير إسرائيل من التحرش بسورية، لكان باستطاعتنا أن نعتمد على دعم هام داخل إسرائيل. ولكن إدارة ريغن عاودت التخلي عن

أصدقاء أميركا الحقيقيين وقوّت التوسعيين الإسرائيليين المتعصبين. أما أولئك الإسرائيليون المعتدلون الذين يتحلون بالشعور بالمسؤولية، والصادقون في تفضيلهم السلم على الحرب المستمرة فكانوا يفتشون عن إشارة من الولايات المتحدة تؤيد مواقفهم... ولكن دون جدوى.

ـ ٤ ـ

إسرائيل تدمر بيروت الغربية

أحجم الزعماء الإسرائيليون على مدى السنين عن إرسال «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى أية عاصمة عربية، بسبب حساسيتهم لما سينطوي عليه ذلك من نتائج ومضامين، ودرجوا على ذلك التقليد. ولكن الجنرال شارون كان ينظر إلى ذلك الحس السياسي الدقيق نظرة احتقار. فمنذ البداية قام بتحريك قواته حتى بلغت مدخل حديقة قصر الرئيس الياس سركيس في بعبدا. ثم دخل لفترة قصيرة منطقة بحمدون المسيحية. ومع أنه أبقى في حينه «جيش الدفاع الإسرائيلي» خارج بيروت الغربية ـ ملجأ قادة «فتح» ـ فترة من الزمن، فلم يكن ذلك بداعي الشفقة أو اللباقة السياسية، بل لأنه أراد تخفيف خسائره البشرية. وكتب الوزير هيغ في هذا الموضوع ما يلي:

«. . . كان الإسرائيليون قد فقدوا مئة وسبعين قتيلاً و٧٠٠ جريح حتى ذلك التاريخ . . . وكان احتلال بيروت بحرب شوارع سيكلف عدداً أكبر بكثير من الضحايا. وكان السفير موشي ارينز قد أخبرني بأن إسرائيل لا ترغب في تأدية مثل ذلك الثمن لدخول بيروت». (٣٧)

وهكذا، ومن أجل انقاذ قواته اختار شارون خطة الحصار بدلاً من خطة القتل الانتقائي واستخدم «جيش الدفاع الإسرائيلي» في العملية افتك المدافع والطائرات والمدفعية البحرية الأميركية الصنع فارضاً على بيروت الغربية المكتظة بالسكان تسعة أسابيع من الضرب بالمدافع

والطائرات ومدافع البحرية مما قتل من المدنيين أضعاف ما قتله من المقاتلين الفلسطينيين. وهكذا وفضلاً عن آلاف القنابل التي القتها الطائرات، صب شارون على المدينة زهاء ستين ألف قذيفة مدفعية. (٣٨)

وكان من جراء ذلك إن لحق سوء كبير بسمعة إسرائيل على أنها دولة إنسانية. وفي أول آب (أغسطس) ١٩٨٢، «أمر» مجلس الأمن الدولي بوقف اطلاق النار فوراً وبارسال مراقبين دوليين للتأكد من الالتزام به. ومع أن الولايات المتحدة صوتت إلى جانب القرار، رفضت إسرائيل بازدراء دخول أي مراقبين دوليين، قائلة «إنهم لن يستطيعوا بأية طريقة تقنية فعالة مراقبة نشاطات المنظمات الإرهابية في بيروت وجوارها». وأضافت بأن وجود الأمم المتحدة سيكون بمثابة «إشارة إلى المنظمات الإرهابية بأنها ليست مجبورة على مغادرة بيروت».

ومرة أخرى لم تأت حكومتنا بأي عمل لفرض تطبيق قرار الأمم المتحدة الذي صوتت إلى جانبه. وبدلاً عن ذلك حصرت الإدارة الأميركية نشاطاتها في مساعدة إسرائيل على تحقيق مأربها، أي إخراج قادة «فتح» من جهة، بإنقاذها (إسرائيل) من تحمل الخسائر البشرية الهائلة، ومن السخط العالمي اللذين ينطوي عليهما غزو بيروت الغربية من جهة أخرى. وأرسلت فيليب حبيب للتفاوض في ترتيب خروجهم (القادة الفلسطينيين). وكان بنتيجة جهوده ان تم وقف إطلاق النار في ٣ آب (أغسطس) على أن يبقى كل فريق في مواقعه. ولكن عندما رفض قادة «فتح» بعناد (أو ببطولة وذلك حسب رأي المراقب) القبول بطلب الجنرال شارون، خرق هذا الأخير وقف النار وكثف الضرب ثم أدخل «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى بيروت الغربية. ولما كان ذلك يعرض مهمة السفير حبيب إلى الفشل وجد الرئيس ريغن نفسه أمام

وضع تجاوز كل الحدود، ولم يعد باستطاعته تجاهل السخط المتزايد لدى الرأي العام فبعث برسالة إلى رئيس الوزراء بيغن وصف فيها الهجوم الإسرائيلي بأنه «عمل غير متوازن». وأضاف بقوله ان ذلك يثير التساؤل عما إذا كانت إسرائيل تستخدم الأسلحة الأميركية «للدفاع المشروع عن النفس». وكانت تلك العبارات تاريخية في ضعفها. وشدد الرئيس على القول بأن على إسرائيل التخلي عن المكاسب العسكرية التي حققتها والعودة إلى خطوط وقف النار كما كانت في ٣ آب (أغسطس) ووقف «إراقة الدماء التي لا ضرورة لها». وأمام مئة وتسعين يهودياً أميركياً جيء بهم ليتلقوا التعاليم المناسبة أخذ بيغن يصيح بأعلى صوته غاضباً فقال «لا يجوز لأحد أن يلقي المواعظ على إسرائيل، ولن يستطيع أحد، أي كان، أن يجعل إسرائيل تجثو على ركبتيها. ولا بد انكم نسيتم أن اليهود لا يركعون إلا أمام الله». وبما ان الرئيس ريغن ليس الله، بل مجرد «سانتا كلوس» (بابا نويل)*، رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي فوراً طلبه بسحب القوات. وقال ان القوات ستبقى مكانها طالما بقي قادة «فتح» في بيروت الغربية.

وتأكيداً لئلا يقلل أحد من مدى احتقار حكومة بيغن لرأي الولايات المتحدة، حذر «موظف إسرائيلي كبير» في ٦ آب (أغسطس) من أن أي ضغط أميركي على إسرائيل سيثير رداً إسرائيلياً «غير متوقع». وأضاف المسؤول الكبير أن مثل ذلك العمل «سيكون له تأثيرات عكسية وسيُفقِد الولايات المتحدة كل تأثير لها. ولا يمكن التكهن عندئذ بما ستفعله إسرائيل، ولكن بإمكانها جعل بيروت تبدو كفستق العبيد»[٣٩] (أي فول سوداني). لقد كان ذلك التهديد غريباً يعيد إلى

(*) لا يفعل أكثر من تقديم الهدايا للأطفال ليلة عيد الميلاد.

الذاكرة بشكل محزن نظرية «الرجل المجنون» التي أطلقها الرئيس السابق نيكسون.

وكالعادة، أدارت الولايات المتحدة الخد الآخر أمام هذا العناد الإسرائيلي الوقح. ففي ٤ آب (أغسطس) وهو اليوم الذي كان الرئيس ريغن قد بعث فيه باعتراضه، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً جديداً بـ «تأنيب» إسرائيل على غزوها بيروت الغربية، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. وبدل تحذيرها من أن الاستمرار في سوء استعمال الأسلحة الأميركية سيستجر العقاب، طلب الرئيس ريغن من حكومة بيغن التريث في تدمير بيروت الغربية مدة تكفي لاعطاء السفير حبيب فرصة لاكمال مفاوضاته من أجل تأمين انسحاب «فتح» كما تريد إسرائيل. وجاء جواب الحكومة الإسرائيلية يتضمن تهديداً جديداً مع بعض المكارمة، إذ قالت انها قد تستطيع لجم «جيش الدفاع الإسرائيلي» لمدة قصيرة فقط، وان على حبيب أن يسرع الخطى لأن «صبر إسرائيل أخذ ينفد»، وأنه لمن الأجدر بالولايات المتحدة أن تعجل (المفاوضات) وإلا كثفت إسرائيل من هجومها الفتاك.

أخيراً وفي يوم الأربعاء الواقع فيه ١١ تموز (أغسطس) ١٩٨٢، قبلت إسرائيل «مبدئياً» بخطة للاخلاء «شرط إدخال بعض التعديلات» عليها. ولكن شارون أمر سلاحه الجوي في اليوم التالي بالقيام بافتك هجوم حتى ذلك التاريخ. أستمر الهجوم أحدى عشرة ساعة متواصلة مما جعل السلطات اللبنانية تشعر بوجوب وقف مباحثات السلام. وجاء في وصف مراسلين إسرائيليين لذلك الهجوم قولهما:

> صار ذلك اليوم يعرف باسم «الخميس الأسود» وكان كابوساً مرعباً جاء فيه إلقاء القنابل من الجو بتناءٍ مترافق مع

ضرب مدفعي عنيف بدأ مع الفجر واستمر إحدى عشرة ساعة متواصلة. وأوردت الإحصاءات غير الرسمية سقوط ثلاثمائة قتيل في بيروت الغربية ذلك النهار.

وجاء في وصفهما أيضاً :

إن ما جعل «الخميس الأسود» مرعباً إلى ذلك الحد، هو الشعور بأن العنف الهمجي بات دون وازع، وذلك بسبب التباين الحاد بين تقدم المفاوضات من جهة وهمجية الهجوم على المدينة من جهة أخرى. فقد أعلنت زوجة رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان الاضراب عن الطعام احتجاجاً على تلك الأعمال، وأخذ الزعماء المسلمون في بيروت الغربية يمطرون السفارة الأميركية بالمخابرات الهاتفية يصفون عبرها التدمير العشوائي ويطلبون النجدة(٤٠).

ولما بات كل ذلك يفوق طاقته المرتفعة على المراعاة ، اتصل الرئيس ريغن هاتفياً برئيس الوزراء بيغن ليبلغه « سخطه » (هكذا جاء في بيان للبيت الأبيض) لأن استمرار الهجوم الإسرائيلي سيشل مجهودات حبيب التفاوضية . وقال أيضاً أن الهجمات الإسرائيلية قد سببت « إهراق دم وتدميراً لا لزوم لهما » . ورغم ذلك كله لم يهدد أي من مندوبي حكومتنا بتطبيق حقوق الولايات المتحدة التعاقدية كما سبق وحدث ضد تركيا . الواقع ، والحق يقال ، أن التهديد الوحيد كان رسالة سلمها السفير الأميركي لدى إسرائيل بانه إذا لم يتوقف الضرب في ١٢ آب (أغسطس) سيوقف حبيب مجهوداته في المفاوضات من أجل سحب « فتح » .

تعليق

خلال حصار بيروت ، تحاشت الإدارة الأميركية بملء إرادتها استعمال نفوذها لدى إسرائيل بأن رفضت إعلان ما يتطلبه القانون . فقط بعد سرور شهر كانت إسرائيل خلاله تلقي قنابل الطائرات وتطلق قذائف المدفعية ، وكلها من صنع أميركي ، على المناطق السكنية في بيروت الغربية ، أرسل الرئيس ريغن في ٤ آب (أغسطس) رسالة أشار فيها إلى أن مثل تلك الهجمات « تثير التساؤل الجدي عما إذا كانت إسرائيل تستخدم الأسلحة الأميركية من أجل الدفاع المشروع عن النفس » . وقد كان كبار أعضاء الكونغرس أكثر تشدداً من ذلك . ففي ٢١ حزيران (يونيو) كان المرحوم كليمنت . ج . زبلوكي ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، قد صرّح أمام الصحفيين بعد مقابلة رئيس الوزراء بيغن ، بأنه متأكد من أن إسرائيل خالفت قانون الولايات المتحدة باستعمالها معدات حربية أميركية في غزو لبنان . وأضاف زبلوكي قائلاً ، « ليس لدي أي شك فالقانون صريح جداً وغايته دفاعية » .(٤٢)

وفي ١٦ تموز (يوليو) تذمر زبلوكي من أن الإدارة تتباطأ كثيراً في رفع تقريرها عن استعمال الأسلحة وقال « لا يوجد أي سبب للانتظار ستة أسابيع لإعداد التقرير» . وبعد ذلك استجابت الإدارة بإرسال تقرير مصنف (أي سري) إلى الكونغرس يعترف بأن إسرائيل « ربما » خالفت اتفاقاتها القانونية القاضية باستعمال الأسلحة المورَّدة إليها من الولايات المتحدة في أغراض دفاعية فقط . ان كلمة « ربما » التهرّبية هي الحد الأدنى الذي يتطلبه القانون . وتمنعت الإدارة بكثير من الحذر عن ابداء أي رأي كان من شأنه أن يؤدي إلى قطع توريد السلاح . لقد كان ذلك تهرباً واضحاً من المسؤولية ، ومثلاً كلاسيكياً عن رئيس

خجول يحول الموضوع إلى كونغرس ضعيف مثله . ونتيجة ذلك أخذ بعض أصدقائنا الأوروبيين لا يكتفون بهز الرؤوس عجباً بل يطرحون أسئلة مقلقة. فبمقابل كل تغنينا بالديموقراطية الأميركية، ما هو التأثير الواقعي لنظام سياسي أصيب بالشلل بسبب اعتبارات داخلية محلية تجعله يسمح بالإساءة إلى مصالحه وتعريضها للخطر وبمخالفة أنظمته وقوانينه من قبل دولة لا يزيد حجمها عن جزءٍ من خمسة وخمسين جزءاً إلى مساحة بلاده ؟

الضحايا

لا يستطيع أحد اعطاء رقم يقارب حقيقة عدد الضحايا (وأكثريتهم مدنيين) الذين قضوا بسبب هجوم قوات إسرائيل براً وجواً وبحراً . ان أعداد الضحايا التي أعلنتها السلطات اللبنانية تستند إلى معلومات جمعتها الشرطة وهذه بدورها مستقاة من المستشفيات والعيادات ومراكز الدفاع المدني . وقد نقل جون يمّا مراسل صحيفة « كريستشن ساينس مونيتور » الأميركية في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢ عن مصادر الشرطة في لبنان أنه في الفترة الواقعة بين ٤حزيران (يونيو) و٣١ آب (أغسطس) ١٩٨٢ ، أي منذ بداية الغارات الجوية الإسرائيلية وحتى انتهاء عملية انسحاب الفلسطينيين ، قتل ١٩٠٨٥ شخصاً وجرح ٣٠٣٠٢ . وفي بيروت وحدها قتل ٥٧٧٦ شخصاً ٨٤ بالمئة منهم مدنيون . وفي جنوب لبنان الذي اجتاحه الإسرائيليون بأقل من أسبوعين كان ٢٠ بالمئة فقط من القتلى مدنيين أما الباقون فكانوا مقاتلين فلسطينيين وسوريين ولبنانيين . ويجب أن يضاف إلى هؤلاء ٣٢٨ شخصاً عرف أنهم قتلوا و٩٩١ فقدوا في مذبحتي صبرا وشاتيلا . وحتى لو كانت تلك الأرقام مبالغاً فيها بنسبة الضعفين يبقى الدمار والمجزرة مذهلين .

وأصدرت إسرائيل أيضاً أرقاماً عن الضحايا في لبنان . ولكن المراسلين والعاملين في الإغاثة جعلوا منها مهزلة . فقد قالت أن ٩٣٠ شخصاً فقط قتلوا في بيروت منهم ٣٤٠ مدنيا وأن عدد القتلى من « فتح » بلغ ٤٠٠٠ . ثم ولسبب لا يزال مبهماً ، علق « جيش الدفاع الإسرائيلي » قوائم في مكتب الناطق الرسمي باسمه خارج بيروت تضمنت ١٢٠٠٠ قتيل من المدنيين اللبنانيين والجنود السوريين والمقاتلين الفلسطينيين[٤٣] . هذا ، وأعلن الجيش الإسرائيلي لاحقاً أنه فقد في الفترة الواقعة بين ٤ حزيران (يونيو) و١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ ، أربعمائة وستة وأربعين قتيلاً و٢٣٨٣ جريحاً[٤٤] .

القنابل العنقودية

كان تراخينا في السماح لإسرائيل بسوء استعمال طائراتنا ومدفعيتنا المتقدمة أمراً سيئاً بما فيه الكفاية ، ولكن إدارة ريغن وافقت ضمناً على ما هو أشد سوءاً عندما قصرت عن منع إسرائيل من استخدام القنابل العنقودية خارقة «بذلك إلتزاماتها التعاقدية». لقد استعمل «جيش الدفاع الإسرائيلي» عدة أصناف منها ، ومن بينها واحدة تتألف من اناء يحوي مئات الطابات المتفجرة ، وأخرى تحتوي عدداً من القنابل الصغيرة وهي بشكل رأس الحربة . وعلى أية حال ، فإن قنبلة واحدة منها تحوي أكثر من ٧٠٠ قنيلة تستطيع أن تدمر مساحة تضاهي مساحة ملعب لكرة القدم ، وأن تمزق إلى ارب أي كائن بشري ساقه سوء طالعه لأن يكون ضمن مجال تأثيرها .

زودت الولايات المتحدة إسرائيل بتلك القنابل للمرة الأولى في حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ . ونظراً لما تنطوي عليه من تأثيرات بربرية ، اخضعناها (القنابل) ليس فقط للقانون العام ، بل إلى

تحديدات إضافية خاصة . فبموجب اتفاق عقد في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٦ ، بين الولايات المتحدة وإسرائيل تعهدت الأخيرة بإنها لن تستعمل القنابل العنقودية إلا إذا ما هوجمت من قبل أكثر من دولة واحدة ، وأنها حتى في تلك الحالة لن تستعملها إلا « ضد أهداف عسكرية محصنة » . ثم وبموجب اتفاقين مؤرخين في ١٠ و١١ نيسان (أبريل) ١٩٧٨ وافقت إسرائيل على شروط اضافية تقضي بعدم استعمال القنابل العنقودية إلا إذا ما « هوجمت » من قبل « القوات النظامية لدولة ذات سيادة وإذا ما هاجمتها اثنتان أو أكثر من الدول التي حاربتها إسرائيل عامي ١٩٦٧ وفي ١٩٧٣ » . وثمة شروط اضافية تمنع أستعمال القنابل العنقودية« ضد أية منطقة يكون فيها المدنيون معرضين للخطر » وقد أصرت إدارة الرئيس كارتر آنذاك على الاتفاق الأخير في اجتماعات صاخبة مع مسؤولين إسرائيليين في أعقاب تقارير من المخابرات الأميركية بأن إسرائيل خرقت بشكل مفضوح الكثير من الشروط المفروضة على أستعمال القنابل العنقودية في « عملية الليطاني» التي قامت بها في العام ١٩٧٨ . وقد جاء في تقارير المخابرات آنذاك أن إسرائيل « أشبعت جنوب لبنان بالقنابل العنقودية الأميركية ووجهتها في معظمها إلى مخيمات اللاجئين المدنيين[٤٥] .

واستناداً إلى تلك المعلومات والخلفية القانونية يتصور المرء أن الولايات المتحدة قد أوقفت تماماً شحن تلك الأسلحة إلى إسرائيل آنذاك . ولكن حكومتنا استمرت بامدادها بها . وجاءت النتائج كما كان متوقعاً تماماً . لقد ظهر من دراسة حديثة أستمرت ثمانية عشر شهراً أن إسرائيل استعملت في غزوها لبنان القنابل العنقودية على نطاق واسع ودون تمييز . ويقول تقرير سري أعدته وكالة الاستخبارات المركزية أن إسرائيل أستعملت في لبنان تسعة أنواع من

القنابل العنقودية الأميركية ، كما وبينت دراسة لاحقة أن ١٩ منطقة من بيروت الغربية ومحلة ذُكرت بالاسم في مختلف أنحاء لبنان استعملت فيها إسرائيل القنابل العنقودية . وعندما كانت القوة متعددة الجنسية تقوم بتنظيف بيروت منَ المتفجرات وبقاياها عثرت على أكثر من ثلاثة آلاف قنبلة عنقودية غير منفجرة . هذا فيما أفادت شهادات وقّعها أطباء في عشرين مستشفى وعيادة استشفائية في بيروت الغربية أنهم عالجوا جرحى مصابين بالقنابل العنقودية . وكانت الأوساط الشعبية في لبنان تسمي القنابل العنقودية « نابالم لبنان »[٤٦] .

وعلى الرغم من هذه الأدلة الساطعة عن سوء الاستعمال الكيفي لتلك الأسلحة ، علقت حكومتنا في ٩ تموز (يوليو) شحن المزيدمن تلك القنابل ولكن لفترة قصيرة وكجزء مما يسمى باتفاق التعاون الاستراتيجي الذي تم التوصل إليه ابان زيارة رئيس الوزراء آنذاك اسحق شامير لواشنطن في ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ ، حيث رفع الرئيس ريغن الحظر ثانية عن شحن القنابل العنقودية إلى إسرائيل . أما تأكيد البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ بأن الولايات المتحدة نفسها كانت تستعمل القنابل العنقودية ضد المواقع السورية لا يزيد المرء إلا تقيؤاً . فإضافة إلى أننا لا نفرض تطبيق التعهدات التي نلزم بها الآخرين ترانا مقصرين في أن نكون قدوة لهم بتقيدنا بها .

— ٥ —

أميركا تنظم القوة الأولى لحفظ السلام

أقام «جيش الدفاع الإسرائيلي» الحصار حول بيروت الغربية حسب النمط الكلاسيكي الذي كان متبعاً في القرون الوسطى . فمن أجل الضغط على الستة آلاف مقاتل فلسطيني المحتجزين في المدينة شرع الجيش الإسرائيلي ابتداءً من ٤ تموز (يوليو) بحرمان خمسمائة ألف مدني من المواد الغذائية والماء والوقود، إذ قطع جميع الطرق المؤدية إلى بيروت الغربية . وعلى الرغم من مطالبة إدارة ريغن لإسرائيل بأن تتراجع قواتها عن بيروت الغربية وتعود إلى المواقع التي كانت فيها قبل أول آب (أغسطس) ، رفض الإسرائيليون ذلك الطلب . وأمام هذا الموقف المتعنت بات من الضروري تأمين نوع من قوات حفظ الأمن للفصل بين القوات الإسرائيلية وبين قادة « فتح » وتأمين جلاء هؤلاء .

تضمن اقتراح فيليب حبيب ارسال الجيش اللبناني إلى بيروت الغربية لاستلام الأسلحة الثقيلة من الفلسطينيين وارسال قوة أمنية تابعة للأمم المتحدة لضمان سلامة الفلسطينيين أثناء جلائهم . وكان من المتوقع أن ينال الاقتراح موافقة مجلس الأمن . كما وكان الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف قد أعلن في ٢٠ تموز (يوليو) أن الاتحاد السوفياتي يؤيد أستعمال القوة الدولية ولكنه يعارض دخول قوات أميركية إلى المنطقة[٤٧] . ان لهذه النقطة أهمية تستأهل التسجيل باعتبار أن الذاكرة تخون أصحابها أحياناً ، وأنه يسهل على أصحاب

الغايات ومؤيديهم إعادة كتابة التاريخ . فعلى الرغم من وضوح كلام الرئيس بريجنيف ، جاء الرئيس ريغن لاحقاً (في شباط ـ فبراير ١٩٨٤) ينتحل العذر عن تقصير إدارته في ترتيب حل بواسطة الأمم المتحدة مدعياً بأن موسكو عارضت فكرة القوة الدولية التي كان هو يفضلها . والشيء المؤلم هو أن تلك القصة أصبحت مقبولة على نطاق واسع . أوليست موسكو مصدر الشرور ؟

لقد كان الرئيس ريغن على حق في نقطة واحدة : ذلك أن إدارته كانت تفضل حلاً دولياً . ولكن إسرائيل هي التي رفضت الاقتراح لا الاتحاد السوفياتي . هذا ، وجاء في تقرير أعدته اللجنة النيابية للقوات المسلحة التي قامت بالتحقيق في سلامة المارينز ما يلي : « أدلى السفير فيليب حبيب بشهادة جاء فيها أن قوات دولية مهمتها الاشراف على الانسحاب ليست مقبولة لدى إسرائيل . وجاء في الشهادة التي أدلى بها سفير الولايات المتحدة في بيروت روبرت ديلون أن الإسرائيليين لا يثقون بأية قوة دولية إلا إذا ساهمت فيها الولايات المتحدة »[٤٨] .

أما الاحتمال الأقرب إلى الواقع فهو أن إسرائيل لم تكن تريد مطلقاً أية قوة لحفظ السلام . ففي تموز (يوليو) سرب مسؤولون إسرائيليون خبراً مفاده أن الرئيس ريغن قرر نشر قوة أميركية تقوم بدور حفظ السلام . وقد كان الغرض من ذلك استفزاز « فتح » كي ترفض الخطط التي كانت قيد الدرس بحيث يستأنف « جيش الدفاع الإسرائيلي » الضرب ، غير أنه كان للتسريب أصداء في واشنطن ، ذلك أن كبار زعماء الكونغرس لم يستسيغوا ارسال وحدات من المارينز إلى الشرق الأوسط . وقال زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ الشيخ هاورد بايكر « أنه ليس من الحكمة زج قوات قتالية أميركية في الخلاف اللبناني » . كما عبر كل من الشيخ تشارلز ماثياس ، والنائب كليمنت

زبلوكي ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، عن الشعور نفسه . هذا علماً بأن وزارة الدفاع لم تكن موافقة على ذلك . وقد حذر وزير الدفاع كاسبر واينبرغر من ارسال جيوش إلى « منطقة ملتهبة » . غير أن إسرائيل رفضت القوة الدولية ، وكان ذلك بالطبع نهاية المطاف . وتحت ضغط الحاجة الملحة للعثور السريع على وسيلة لايقاف الضرب الإسرائيلي الهمجي وافق الرئيس متردداً على قوة متعددة الجنسية تشترك فيها عناصر أميركية .

وهكذا نفذت إسرائيل مرادها مرة أخرى ، وذلك ، حسب قول أحد المراقبين ، على الرغم من أنه لم يحصل قبل ذلك في التاريخ الحديث أن أجيز للمعتدي فرض شكل وتركيب قوة لحفظ السلام تجعل عدوانه بوجودها ضرورياً .

لم تسعد هذه النتيجة الأميركيين المدركين ماهية الأمور كما أن خطر موت جنود أميركيين لم يكن الاعتبار الوحيد في تفكيرهم . ذلك أن ارسال قواتنا إلى مكان يبعد ثلاثمائة ميل فقط عن حدود الاتحاد السوفياتي (وخمسة آلاف ميل عن الولايات المتحدة) كان لا بد له أن يزعج السوفيات . وكما كان متوقعاً أرسل الرئيس بريجنيف كتاباً إلى الرئيس ريغن في ٧ تموز (يوليو) هدد فيه بأنه إذا ما أرسلت الولايات المتحدة جيشاً إلى لبنان فان الاتحاد السوفياتي « سيرسم سياسته آخذاً ذلك في الاعتبار المناسب »[٤٩] وكان رد البيت الأبيض اهمالاً وعدم أهتمام . وأوضح الاتحاد السوفياتي كذلك بأنه سيستمر في إعادة امداد السوريين والفلسطينيين بأسلحة بدلاً من التي يفقدونها كما سيستمر في المطالبة بانسحاب إسرائيلي .

وجاء ١٤ تموز (يوليو) ولم يكن قد اتخذ قرار يبت بقضية ارسال القوات . وكان الإسرائيليون ما فتئوا يهددون بالتوغل في بيروت

الغربية سعياً للعثورة على قادة « فتح » والفتك بهم ، إذا لم يحصل تقدم سريع (في موضوع حفظ الأمن) . وهكذا وضع المفاوضون الاميركيون تحت المزيد من الضغط . وقالت صحيفة « نيويورك تايمز » في ١٧ تموز (يوليو) إنه كانت تجري في واشنطن والعواصم العربية دراسة دورين اثنين للمارينز . وكان يقضي الأول منها بأن تقوم القوات الأميركية مؤقتاً بضمان سلامة مرور قادة « فتح » إلى خارج لبنان . أما الثاني فكان يهدف إلى قيام القوات الأميركية بدور أطول أمداً في محاولة الفصل بين القوات الإسرائيلية واللبنانية مع تشجيع إقامة حكومة لبنانية فعّالة . وكان ، على ما يبدو ، الكثيرون من أعضاء الكونغرس مستعدين للقبول بالمهمة القصيرة الأجل ، ولكن الحماس كان ضئيلاً لبقاء قواتنا في البلاد (لبنان) مدة طويلة .[٥٠]

وأخيراً أعلنت الوزارة الإسرائيلية في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٨٢ ، قبولها بمخطط حبيب لنشر قوة سلام دولية في بيروت . وفي ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٨٣ ، طلبت الحكومة اللبنانية رسمياً من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا ارسال قوات للاشراف على الجلاء .

تعليق

يجب أن يكون دور المنتدب لحفظ السلام دور مَنْ يضع قواته بين الفرقاء المتخاصمين وإيقاف القتال . ويجب عليه ألا يسهم في القتال بأي شكل كما يجب ألا تكون قواته مزودة بأسلحة ثقيلة . ان القيام بهذا الدور يناسب دولاً لها مصالح خاصة أو علاقات خاصة في المنطقة أو مع أي من الفرقاء المتخاصمين . وهذا التعريف يستثني حكماً الدولتين العظميين، ذلك لأن التنافس بين نظاميهما له تأثير رمزي على الأقل في سياسات جميع مناطق العالم تقريباً ويوقد نيران التحاسد ويثير المشاعر .

وعليه قلت في شهادتي أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ آنذاك «سنعرض حياة جنود قوات المارينز للخطر دون حذر بإرسالهم إلى منطقة يسيطر عليها الشعور المعادي للأميركيين». وقلت أيضاً انه لو كان ثمة احتمال باستطاعة أميركا تسهيل إزاحة زعماء «فتح» «فسيبقى هناك أعداد هامة من الفلسطينيين الذين يسيطر عليهم الشعور بالإحباط والذين قد يدفع بهم اليأس إلى ارتكاب أعمال ارهابية بسبب جو العنف والموت الذي يلف المدينة.» وعليه اقترحت بأنه إذا كان هناك ضرورة لتدخل فريق ثالث «فلتقم قوات دول أخرى بذلك ـ أي شباب غير أميركيين ـ وبالتالي لا يشكلون هدفاً طبيعياً لأي قتلة».

ولكن الإدارة تجاهلت جميع التوصيات التحذيرية. ففي ٢٥ آب (أغسطس) أرسلت ثمنمائة رجل من جنود المارينز إلى لبنان للانضمام إلى وحدات من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا في قوة متعددة الجنسية من أجل حفظ الأمن في لبنان. وأعلن الرئيس ريغن أن قواتنا لن تبقى في لبنان « في أية حال من الأحوال أكثر من ثلاثين يوماً ». وكان على ضباط تلك القوة أن ينشروها في مناطق لا تنطوي على خطر كبير. ومع ذلك كانت الإدارة غير مرتاحة للوضع العام وقامت بشكل مفاجيء بسحب تلك القوات بعد مرور سبعة عشر يوماً فقط على نشرها (من ٢٦ آب ـ أغسطس ـ إلى ١١ أيلول ـ سبتمبر) وكان الانسحاب بتشجيع من شارون وزملائه الذين كانوا يخشون أن يحد وجود قوات حفظ الأمن من النشاطات التي يبذلها الإسرائيليون للتخلص من مقاتلي « فتح » الذين سيتركهم ياسر عرفات في لبنان بعد مغادرته له، حسب ادعاء الإسرائيليين[٥١].

أدهش هذا الانسحاب الدول الأخرى التي شارك جنودها في القوة

متعددة الجنسية وقد تبين فيما بعد أنه جاء قبل أوانه بشكل مأسوي لأن جنودنا انسحبوا قبل اتخاذ أية اجراءات فعالة لضمان سلامة عائلات رجال « فتح » التي بقيت في المخيمات.

— ٦ —

الرئيس ريغن يتقدم بخطة سلام للضفة الغربية

اعترى القلق الكثيرين من الإسرائيليين من جراء ضرب بيروت الغربية وحصارها من قبل « جيش الدفاع الإسرائيلي » وخصوصاً لما سببه ذلك من سقوط ضحايا بين المدنيين . ولكن سرعان ما لف النسيان ذلك القلق في أعقاب خروج قيادة « فتح » . فقد غرقت الملامات السابقة في بحر نشوة الإقتناع بأن الغزو قد نجح ، وأظهرت استطلاعات الرأي بأن ثمانين بالمئة من الإسرائيليين باتوا موافقين على الحرب[٥٢] .

وانضم عدد من المعلقين السياسيين الأميركيين إلى قافلة الناطقين بلسان الإدارة في التعبير عن فرحهم بذلك . ورأى البعض منهم أن إسرائيل قد قدمت للولايات المتحدة خدمة كبيرة باخراجها قادة « فتح » وبـ « تحرير لبنان » وبفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات حول الضفة الغربية . وبدا أن أحداً لم يلاحظ أن حكومة بيغن قد قامت بتدمير البنية التحتية لمنظمة « فتح » وأن نيتها الحقيقية كانت بالتحديد تعطيل تلك المفاوضات .

وفي تلك الحقبة سادت نغمة بأن « الحقائق الجديدة » التي بعثها الغزو في الوضع اللبناني قد خلقت بدورها «سوانح جديدة » للشروع بعمل جديد من أجل حل القضية الفلسطينية . وكان قد تم في تموز (يوليو) تنحية وزير الخارجية هيغ عن منصبه . وقال وليام كوانت ، وهو من الذين كان لهم دور بارز في السياسة الخاصة بالشرق الأوسط

ابان ولاية الرئيس جيمي كارتر ، أن مدرسة « الإجماع الاستراتيجي » قد « فقدت العطف الذي نعمت به وتم أرسال الكثيرين من ممارسيها إلى بيوتهم »[٥٣] . وأضاف كوانت أن وزير الخارجية الجديد جورج شولتز « ليس له الكثير من المتاع الايديولوجي ويبدو أنه مستعد لالقاء نظرة جديدة على السياسة الخاصة بالشرق الأوسط»[٥٤] . وهكذا باتت الظروف مؤاتية للرئيس ريغن لأن يتقدم في أول أيلول (سبتمبر) بما أصبح يعرف باسم خطة ريغن .

قال ريغن إن ثمة حقيقتين وقضيتين تؤلفان اطار السياسة الأميركية . أما الحقيقتان فهما أولاً أن الخسائر العسكرية التي منيت بها « فتح » لم تخفض من الحاجة إلى العثور على حل عادل للشعب الفلسطيني ، وثانياً أن مهارة إسرائيل العسكرية لم تأت بالسلم لتلك البلاد . وأما القضيتان فهما التهديد الاستراتيجي الذي يشكله الاتحاد السوفياتي وأعوانه ، وتحقيق السلم بين إسرائيل وجاراتها العربيات .

كانت ردة الفعل العربية الأولية على كلام الرئيس حذرة ولكن على العموم إيجابية . فبالنسبة للكثيرين من العرب بدا أن خطة ريغن قد جاءت بعنصر جديد كانوا يفتقدونه منذ زمن طويل . فقد كان كلامه ينطوي ضمناً على اعتراف أميركي بأن القضية الفلسطينية تشكل المشكلة الرئيسة في الخلاف العربي الإسرائيلي ، هذا على الرغم من أن الرئيس ريغن قد تعمد استعمال عبارات مبهمة مثل « الحقوق المشروعة » و« الاستقلالية التامة » و« حدود إسرائيل النهائية » كما أنه رفض صراحة نشوء دولة فلسطينية . ويقول كوانت أن الخطة « حرية بالاهتمام إنْ لما ورد فيها أو لما لم يرد. » مشيراً إلى أن « ذكر لبنان ورد فيها بإيجاز بينما لم يرد فيها ذكر سورية »[٥٥] .

غير أن ردة فعل حكومة بيغن كانت سلبية تماماً . ففي تصميمه

الثابت على تحاشي أي تفاوض بشأن القضية الفلسطينية ، شن بيغن هجوماً وقائياً على خطة الرئيس ريغن مستنكراً ما ورد فيها من مقترحات . وقال انها تشكل خطراً على وجود دولة إسرائيل ولذا وجب طرحها كما تطرح « جثة المولود ميتاً » . وتأكيداً لسلبيته القطعية استحصل بيغن على أكثرية خمسين صوتاً مقابل ستة وثلاثين في الكنيست . وخلال المناقشات صاح باعلى صوته بأن إسرائيل ستحتفظ بسيطرة لا نهاية لها على الضفة الغربية وغزة وأضاف « لا سبب يجبرنا على الركوع ولا أحدا يستطيع أن يرسم بالنيابة عنا حدود أرض أسرائيل »[٥٦] .

واظهاراً لازدرائها وتحديها ، سارعت حكومة بيغن إلى الإعلان عن برنامج إسكان جديد موسع . وتضمن البرنامج أعلان من وزارة الدفاع بتحويل أربعة مواقع عسكرية أمامية في الضفة الغربية إلى مستوطنات مدنية دائمة ، وعن إقامة اثنتين وأربعين مستوطنة جديدة في الضفة الغربية في السنوات الأربع القادمة . وستوطّن إسرائيل في السنوات الخمس القادمة مئة ألف إسرائيلي أضافي في الضفة الغربية وعشرين ألفاً في الجولان وعشرة آلاف في غزة . وتضمّنت الخطط أيضاً « زيادة هامة في عدد المستوطنات في الجليل وفي النقب ، أي في إسرائيل نفسها ، حيث عدد العرب يتزايد بسرعة أكثر من تزايد عدد اليهود »[٥٧] . ولعل افصح تعبير عن نوايا الصقور الإسرائيليين ذلك الذين نقل عن الجنرال أريال شارون من أن غزو إسرائيل للبنان قد جعل أي كلام عن الحكم الذاتي لفلسطينيين في الضفة الغربية غير ذي جدوى تماماً « كما كان كلام الروس البيض في الأيام التي تلت (ثورة) ١٩١٧ ، الحالم بالماضي في مقاهي باريس » .

أما رد الرئيس ريغن على هذا الرفض لمقترحاته فجاء وكأنه يعتذر

عما أبداه من تجاسر عندما تقدم بها . فبدلاً من أن يستعمل ما للولايات المتحدة من مقدرة من أجل ايقاف انشاء المزيد من المستوطنات زاد من الدعم المالي لإسرائيل بمبالغ تفوق نفقات تسريع برنامج التوطين . أما الكونغرس فقد اضاف زيادة أخرى تفوق ما قدمه الرئيس ، كي لا يكون الرئيس قد سبقه إلى ذلك .

تعليق

لا شك في أن خطاب الرئيس ريغن في أول أيلول (سبتمبر) كان مبادرة صادقة النية وان كان قد شابه استثناء « فتح » وتقرير المصير للفلسطينيين استثناءً صريحاً . ومرة أخرى ، كما حدث تكراراً مع إسرائيل في السابق ، خلطت حكومتنا بين الكلام الخطابي وبين العمل الفعلي ، وقصّرت عن الإدراك بأن الكلام يبقى من غير جدوى في غياب الارادة الهادفة إلى جعله فعالاً مجدياً . ذلك أن المطالبة باجراء مفاوضات دون البرهان على أن الولايات المتحدة مستعدة للضغط على أسرائيل لتجميد برنامج الاستيطان إنما هي حكم مسبق على عدم جدوى ذلك المجهود . فقد كانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت بصوت جهوري واضح وبلهجة الغضب أنها لن تعيد بوصة واحدة من الأرض ولن تعطي تقرير المصير إلا معنى مضحكاً ولما كانت إسرائيل قد استبعدت من البحث جميع المواضيع الهامة ، فهل يبقى أي حافز لدى العرب ليأتوا ويفاوضوا ؟ ولم يكن من المتوقع إذاً أن تبحث أية دولة عربية في سلام قسري فيما كانت إسرائيل تضم يوماً بعد يوم المزيد من الأراضي وتستولي على المزيد من المياه في الضفة الغربية .

ان رئيساً أكثر إحساساً ربما كان ليشعر بالإرباك بسبب رأي خال من التفكير سبق له أن أدلى به . وكانت الإدارات السابقة متمسكة

استمراراً بأن برنامج الإستيطان غير شرعي بموجب قرارات مؤتمر جنيف وبموجب القانون الدولي . ولكن الرئيس ريغن أعلن بروح فروسية بعد انتخابه أن أقامة مثل تلك المستوطنات « ليس بالضرورة مخالفة » . ولو أنه حاول أن يقنع حكومة بيغن بتعديل موقفها لما كان ذلك التصريح الخالي من التفكير قد أعطى إسرائيل أكثر من حجة للمناقشة . ولكنه بدلاً من ذلك أهمل الموضوع من أساسه . ولو أنه أعلن أن أميركا ستوقف دعم ذلك « الحاجز الحائل دون تحقيق السلم » (تقدر تكاليف المستوطنات بزهاء مئتي مليون دولار من أصل المليارين ونصف المليار دولار التي نقدمها لإسرائيل كمساعدات في السنة).[٥٨] لكان قد وضع الأمر في قمة نصابه . وهذا ما كان معقولاً . ولكن وفي سياق العلاقات الأميركية الإسرائيلية بات المنطق يتيماً .

ولما كان إيقاف أو تخفيض مساعداتنا السنوية ، حسب الإسلوب الجديد الذي صار متبعاً في الكلام السياسي ، يخالف الأمر بعدم « الضغط على إسرائيل قبل الرئيس دون أي تعليق بالرفض الإسرائيلي اللاذع موضحا بذلك للعالم كله ، بما فيه الملك حسين والدول العربية المعتدلة أن أية مفاوضات مجدية باتت مستحيلة نظراً لأن الإسرائيليين قد أسقطوا من حسابهم أية تنازلات ولأنهم مستمرون وبسرعة متزايدة في محاولة جعل الضفة الغربية قضية لا أهمية لها .

- ٧ -

إسرائيل تخرق وقف النار وتسمح بالمجازر

أرسل جنود المارينز إلى لبنان بموجب بنود اتفاق لوقف النار تقضي بأن تنسحب القوات الإسرائيلية والسورية وقوات «فتح» من بيروت الغربية . ونصت الفقرة الثانية من ذلك الاتفاق ـ وإسرائيل فريق فيه ـ على وجوب «تقيد الجميع به تقيداً دقيقاً وفي لبنان كله». وأعلنت إدارة ريغن أن الحكومة الإسرائيلية قد قدمت تعهدات بأنها ستبقى قواتها خارج بيروت الغربية كما هو وارد في اتفاق وقف النار.

وكان اهتمام ياسر عرفات الرئيسي لدى قبوله مغادرة لبنان سلامة العائلات الفلسطينية الباقية في مخيمات اللاجئين في لبنان. ولما كان (عرفات) وزملاؤه يشعرون شعوراً عميقاً مدركاً لخطر حصول حمام دم ـ خصوصاً على أيدي الكتائب المارونيين ـ فقد أصر على ضمانات واضحة بشأن سلامتهم. ولما كان حبيب يشعر بأن قلق زعماء فتح له ما يسوغه، طالب بضمانات من بيغن ومن بشير الجميل زعيم الكتائب. واستناداً إلى التأكيدات التي تلقاها، ربط سمعة الولايات الطيبة بها.

وتتضمن الخطة المعلنة للجلاء (عن بيروت) والتي وقعها جميع الفرقاء، وتحت عنوان «الضمانات»، الشروط التالية: «على حكومتي لبنان والولايات المتحدة تقديم الضمانات للفلسطينيين الملتزمين بالقانون وغير المقاتلين الباقين في بيروت بما في ذلك عائلات أولئك الذين جلوا عن بيروت. . . والولايات المتحدة تقدم ضماناتها على أساس التأكيدات التي تلقتها من حكومة إسرائيل ومن قيادات بعض

الفرقاء الذين كانت على اتصال معهم». وأرسل فيليب حبيب كذلك الرسالة التالية إلى رئيس الوزراء اللبناني: «استناداً إلى مباحثاتنا المتعددة... يسعدني أن أعلمكم بأن حكومة إسرائيل قد أكدت لحكومة الولايات المتحدة بأن خطة مغادرة «فتح» مقبولة لديها. وعلى أساس هذه التأكيدات فإن حكومة الولايات المتحدة واثقة من أن حكومة إسرائيل سوف لا تتدخل في تنفيذ هذه الخطة لإجلاء قيادة «فتح»، ضباطاً ومقاتلين عن لبنان بشكل:

«(أ) يضمن سلامة الأشخاص المغادرين.

«(ب) يضمن سلامة الأشخاص الآخرين في المنطقة.

«وأود أن أؤكد لكم أن حكومة الولايات المتحدة تدرك تماماً أهمية هذه التأكيدات الصادرة عن حكومة إسرائيل وأن حكومتي (الحكومة الأميركية) ستقوم بكل ما تستطيعه من أجل ضمان احترام هذه التأكيدات احتراماً دقيقاً.»(٥٩)

وجاء في الاتفاق بشأن الجلاء عن بيروت الذي فاوض به فيليب حبيب وقبلت به إسرائيل وجوب خروج ٧١٠٠ مقاتل من «فتح» مع زهاء ٢٥٠٠ جندي سوري ومقاتل من حلفاء «فتح» في جيش التحرير الفلسطيني الذي تسيطر عليه سورية. وتقول الإحصاءات الرسمية الأميركية أن حوالى ٨٣٠٠ مقاتل من «فتح» غادروا البلاد (لبنان) إضافة إلى ٣٦٠٠ جندي سوري ومقاتل من جيش التحرير الفلسطيني. ورغم ذلك، وفي ٣ أيلول (سبتمبر) وفي أعقاب انتهاء عملية الجلاء في أول أيلول (سبتمبر) خرق «جيش الدفاع الإسرائيلي» وقف النار وادخل قواته إلى المناطق الإسلامية في بيروت وإلى منطقة سكنية تدعى بئر حسن تقع شمال المطار، بحجة وجود مؤيدين لـ «فتح» مختبئين هناك(٦٠).

كان كل ذلك مقدمة للفاجعة التي حصلت في أعقاب اغتيال بشير الجميل في ١٤ أيلول (سبتمبر). فبعد ذلك الحدث بساعات قليلة، وبإذن من رئيس الوزراء بيغن، خرق «جيش الدفاع الإسرائيلي» تعهداته واندفع إلى بيروت الغربية وسيطر عليها. واستجابة لتطبيعه السياسي كانت ردة فعل الرئيس ريغن الأولى تقديم الاعتذار عن تصرف «جيش الدفاع الإسرائيلي» في تصريح لا ارتباك فيه بأن «ما حملهم (القوات الإسرائيلية) على العودة كان الهجوم الذي جاء في أعقاب الرئيس المنتخب من قبل بعض الميليشيات اليسارية التي كانت لا تزال موجودة في بيروت الغربية».(٦١)

ومع حلول يوم الخميس كان مستشاروه الأكثر ادراكاً قد سيطروا فعبرت الإدارة عندها عن أفكار أخرى. وصار التأكيد السائد هو أن دخول الجيش الإسرائيلي (بيروت) يشكل «خرقاً واضحاً» لاتفاق وقف النار «يتناقض مع التأكيدات» التي قطعت للولايات المتحدة قبل ذلك بيومين فقط. وأعلن كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية في بيانين متماثلين أن «لا مسوغ في رأينا لاستمرار الوجود الإسرائيلي في بيروت الغربية. وإننا ندعو إلى الانسحاب الفوري». وفي هذه الأثناء كانت الدول العربية قد استنتجت بأن أميركا شجعت، أو على الأقل، وافقت على الإجراء الإسرائيلي. كما أخذ مسؤولو الإدارة في واشنطن يخشون من أنهم إذا لم يتخذوا موقفاً حازماً بفرض انسحاب القوات الإسرائيلية ستصاب «مصداقية» الولايات المتحدة بضرر فادح. ولم تكن هذه المرة الأولى ولا الأخيرة التي تعير فيها الإدارة الأميركية الشكل اهتماماً أكثر من الاهتمام بجوهر الموضوع.

أما ما جاء في أعقاب ذلك فكان الرقصة الطقوسية المعتادة: إسرائيل تجاهلت الخطوة الأميركية، وواشنطن ازداد زعيقها قليلاً،

وبشكل مؤقت فقط، حتى أن «عدداً من مسؤولي وزارة الخارجية» نقل عنهم قولهم ـ وكانوا آملين بأن يكون ذلك صحيحاً غير أنهم لم يصدقوا ـ «لقد أخذ يقوم الآن صراع الإرادة بين الولايات المتحدة وإسرائيل». وللمرة الأولى بعد بدء الغزو شاركت الولايات المتحدة الدول الأخرى في مجلس الأمن الدولي في إدانة التقدم الإسرائيلي بإجماع الأصوات، بعد أن كانت قد حاولت دون جدوى شطب كلمة «إدانة» من النص النهائي. وقد أعطى القرار إسرائيل أربعاً وعشرين ساعة للانسحاب من بيروت الغربية، أو على الأقل، للموافقة على الانسحاب. (٦٢) ولكن الأحداث أظهرت مرة أخرى أنه في كل مرة تقع فيها عين الولايات المتحدة على عين إسرائيل تكون حكومتنا أول من يشيح بنظره.

وباحتلاله بيروت الغربية خلافاً للوعد الذي كانت قد قطعته إسرائيل لتوها، أخذ الجيش الإسرائيلي على عاتقه الإشراف على مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين وتحمل مسؤوليتهما. عندئذ لم يضع الجنرال شارون وزملاؤه دقيقة واحدة ففتحوا أبواب المخيمين أمام أصدقائهم وحلفائهم الكتائب الذين شرعوا، كما تبين للجنة كاهان، بذبح ما بين سبعمئة وثمانمئة فلسطيني، رجالاً ونساءً وأطفالاً* معيدين بذلك إلى الذاكرة مذابح تيمورلنك. ولو كانت قيادة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، كما ادعت ترغب فقط بإخراج المتطرفين في «فتح» من المخيمات لكان بإمكانها القيام بذلك بنفسها أو طلب ذلك من وحدات شيعية في الجيش اللبناني مناهضة للفلسطينيين، لا بواسطة الكتائب المعروفين بتعطشهم للمجازر. (٦٣)

(*) مصادر الهلال الأحمر الفلسطيني قالت أكثر من ٢٠٠٠ أما شهادات الوفاة التي صدرت فكان عددها ١٢٠٠ شهادة.

ومع أن أخبار المجازر شاعت على نطاق واسع، رفضت الحكومة الإسرائيلية بقحة سحب قواتها من بيروت الغربية. وكان قد مضى على المجازر عشرة أيام وكان العالم قد أصيب بالغثيان من جراء قصص الرعب عن المجازر، وحتى المنظمات الأميركية اليهودية كانت قد أخذت ترفع صوتها، قبل شروع الجيش الإسرائيلي بالانسحاب.

وفي أميركا نفسها ذهبت مسؤوليتنا عن هذه القضية المفجعة دون أن يهتم بها إلا القلائل. ولكن الوقائع واضحة بما فيه الكفاية. فقد وضعنا ثقتنا بوعد الشرف الذي قطعته إسرائيل، ولولا ذلك لما كان قادة «فتح» قد وافقوا على الرحيل. ذلك أنهم وثقوا بوعدنا بأن الحماية ستؤمن للفلسطينيين الباقين. وعندما وعدت أميركا بأنها «ستفعل كل ما في وسعها» لتضمن أن إسرائيل ستفي بإلتزاماتها حملوا ذلك الوعد على ظاهره. وما كانوا ليثقوا أبداً بوعد إسرائيلي ولكنهم وثقوا بنا. أما نحن فقد خناهم.

ومع العلم بأن المجازر قززت نفوس الحساسين من الناس في مختلف أنحاء العالم، لم ينح أحد باللائمة على إدارة ريغن لكونها وضعت الولايات المتحدة في وضع لم تشرّف فيه وعدها. ولم تبد الصحافة الأميركية أي انتباه يذكر إلى أنه بسبب خرق إسرائيل لوقف النار وتسهيل حدوث المجازر وضعت أميركا في موضع المقصر عن تنفيذ تأكيداتها لقادة «فتح» بخصوص سلامة العائلات الفلسطينية داخل المخيمات. وإذا كانت صحافتنا قد أظهرت تستراً خالياً من اللياقة، فإن الأمر لم يفت الدول العربية إطلاقاً. ففي جلسة نقاش في مجلس الأمن، أعلن المندوب الأردني أن «إسرائيل اختارت أن تعري قدرة الولايات المتحدة أو مصداقيتها» على أنها «كفيل اتفاقية بيروت».

وأعقبه مندوب الكويت قائلاً «ان مصداقية الولايات المتحدة باتت نتيجة ذلك في الميزان. . .»

وفي نهاية المطاف صوتت الولايات المتحدة الى جانب قرار يدين «المجزرة المجرمة» ولكن بعد أن استخدمت كامل قواها السياسية لشطب أي ذكر لإسرائيل في القرار. ولم يمنع ذلك مندوب إسرائيل من استنكار موقف مجلس الأمن «لانحداره إلى أعماق جديدة من الانحلال والفساد الخلقيين».

ولا يستطيع المرء إلا أن يتأمل الفرق في ردة فعل دوايت أيزنهاور لو أن المجزرة حصلت إبان رئاسته وصار وعد الولايات المتحدة موضع التساؤلات والتشكيك. ولم يكن أيزنهاور ليكتفي بوضع إسرائيل أمام الحساب بل ولكان أيضاً قد أوضح قرفه من التعامل مع حكومة استمرت في إبقاء الجنرال شارون بين وزرائها.

ولئن لم يبدر عن الحكومة الأميركية أي تأسُّف على نكثها بوعدها لقادة «فتح» بأن «تفعل كل ما في وسعها» من أجل ضمان تقيد حكومة إسرائيل بإجراءات الانسحاب، فقد شعر الكثيرون من الإسرائيليين بالخجل وبالتقيؤ بسبب ما حدث. وقد تبين من استطلاعات الرأي أن تأييد الشعب للحرب قد انخفض من ٨٠ بالمئة قبل المجازر إلى ٤٥ بالمئة في تشرين الثاني (نوفمبر) ثم إلى ٣٤ بالمئة في كانون الأول (ديسمبر)[٦٤]. وأجمعت الصحافة الإسرائيلية على إدانة المجازر، وطالب بعضها ليس فقط باستقالة شارون وبيغن بل باستقالة الحكومة بأجمعها. ولم يتراجع الغضب الشعبي عندما أصدرت الحكومة بياناً جاء فيه: «لا أحد يستطيع أن يقدم لنا المواعظ حول القيم الأخلاقية أو احترام الحياة البشرية. لقد اتهم الشعب اليهودي زوراً بسفك الدماء». وكان من شأن ذلك الانعدام في الشعور والإحساس أن

ازدادت الاعتراضات الشعبية بشكل بات معه من المستحيل مقاومة المطالبة بفتح تحقيق. ومساء السبت، أي بعد مرور أسبوع على المجازر، قام حوالى أربعمئة ألف شخص، أي ما يزيد على ١٠ بالمئة من يهود إسرائيل بتظاهرة في تل أبيب استنكاراً لما حدث.

وأخيراً اضطر بيغن للرضوخ، فقبل بتأليف لجنة قضائية للتحقيق. ولكن، وكما يحصل في مثل معظم هذه التحقيقات، لم ترض اللجنة التي أطلق عليها اسم «لجنة كاهان» أياً من الفريقين. فقد اعتبر الكثيرون من زعماء حزب العمل أن نتائج التحقيق التي تقر بمسؤولية إسرائيل غير المباشرة، غير كافية. أما الزعماء المؤيدون لتجمع الليكود فاعتبروها بالغة القسوة. وفي الواقع تبين للصحفي الإسرائيلي دانيال غفرون الذي زار سوق الخضار في القدس، وهو أحد معاقل الليكود، أن جميع الذين استمزجهم حول التقرير ـ وكانوا أكثر من خمسين شخصاً ـ استنكروا التقرير على أنه بالغ القسوة. وقال واحد منهم فقط أن على شارون أن يستقيل.[٦٥]

وبسخطهم على المجازر أكد الإسرائيليون على أنهم شعب يتحلى بالروح الإنسانية. وبضعف استجابتها لتقرير لجنة كاهان جعلت حكومة إسرائيل الكثير من الإسرائيليين يشعرون بالخيبة والاحباط، ذلك أنها أبقت على شارون في عضويتها حاصرة معاقبته بإعفائه من منصبه كوزير للدفاع. ورغم كل صراخه (في خطاباته المسرحية) أظهرت تلك الأحداث أن بيغن في جوهره زعيم ضعيف.[٦٦]

ومن الصعب التكهن الآن بما ستكون نظرة المؤرخين إلى تاريخ إسرائيل في هذه الحقبة. فقد شعر الإسرائيليون العقلانيون بقلق بالغ بسبب بروز انقسامات عميقة وحادة في الرأي بين أفراد الشعب. وازدادت وطأة الصدمة التي أصيبوا بها فور نشر التقرير (كاهان)

وخصوصاً عندما هوجمت جماعة من حركـة «السلام الآن» وقتـل أحد أفرادها بقنبلة يدوية ألقاها عليهم جمهور بشع وهائج من الرعاع.

وبإلقاء نظرة على الماضي في أعقاب الخبـرة السابقـة لحكومتنـا مع رئيس الوزراء بيغن وزملائه ـ وهذا أمر كان يجب إيضاحه لحكومتنا في حينه ـ يبدو جلياً أنه كان على بلادنا ألا تقطع أي وعد رسمي استناداً إلى تعهد صادر عن حكومة بيغن، دون أن تكون (الولايات المتحدة) مصممة تصميماً لا مواربة فيه على اجبار إسرائيل التقيد بإلتزاماتها.

المرحلة الثانية

من تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٨٢ إلى أيار ـ مايو ـ ١٩٨٣

الولايات المتحدة تحاول مسـاعدة إسـرائيل عـلى تحقيق المجموعة الثانية من أهـدافها: لبنـان صديق تحت هيمنـة إسـرائيلية، معـاهدة سـلام، وطـرد الجيش السـوري من الأراضي اللبنانية.

- ٨ -

زججنا بالمارينز ثانية في قوة لحفظ السلام

نظراً لأن مصداقية الولايات المتحدة تعرضت للتشكيك بسبب مجازر صبرا وشاتيلا، شعرت إدارة ريغن بأن عليها واجباً في احتواء أعمال العنف فكان من الضروري إيجاد (فريق آخر) للحيلولة دون اشتعال المنطقة بأكملها.

إن الحل البديهي والمنطقي يقضي الآن، أكثر منه في المرة السابقة التي نشرت فيها قواتنا (المارينز)، بالاستعانة بقوة من الأمم المتحدة. وكانت تلك القوة في الواقع موجودة على بعد أميال قليلة أي في جنوب لبنان، على الحدود مع إسرائيل. وتتألف تلك القوة المعروفة باسم «يونيفيل» (أي قوة الأمم المتحدة في لبنان) من ٥٣٠٠ رجل يرابطون هناك منذ شهر آذار (مارس) ١٩٧٨، ولم تكن قد انيطت بها أية مهمة (خلال الغزو). وعليه كان بالإمكان نقل بعض وحداتها من الجنوب إلى بيروت على وجه السرعة وسد فراغها في الجنوب باستقدام قوات بديلة إليه. ولم يكن هناك أي تشكيك في أن البيت الأبيض كان يرغب في تحميل المسؤولية للأمم المتحدة، علماً بأن الكونغرس أصر على بحث إمكانية نشر قوات الأمم المتحدة.

لماذا إذاً لم تستفد الإدارة الأميركية في تلك الظروف من الحل بواسطة الأمم المتحدة؟ والمعلوم أنه في كل مرة تتعارض فيها الآراء بين إسرائيل والولايات المتحدة تكون النتيجة معروفة سلفاً، وهكذا حصل الإسرائيليون على ما يريدونه. فبالرغم من الاصرار الأميركي، قالت

إسرائيل بوضوح بأنها لن تسمح لقوات الأمم المتحدة بالتوجه شمالاً عبر خطوط «جيش الدفاع الإسرائيلي». وبتأفف وخجل قالت أنيتا ستوكمن، الناطقة بلسان وزارة الخارجية، «إننا نأمل بكل تأكيد أن توافق إسرائيل على تحرك قوات الأمم المتحدة». وبالطبع لم تقبل إسرائيل بذلك. أما حكومتنا فتراجعت كالعادة، وبردة فعل المتدرب تدريباً حسناً، دون مجرد همسة واحدة. وفي الواقع، وحسب ما كان رئيس الوزراء بيغن قد أوضح، كان بالإمكان تجاهل الرئيس ريغن لأنه ليس الله. هكذا وخلافاً للعدالة والانصاف والسوابق حددت الدولة المعتدية ثانية شروط إزالة الفوضى التي خلقتها هي.

وقد قيل ان إسرائيل عارضت قوة الأمم المتحدة لأن بعض العناصر التي تتألف منها ربما كانت من بلدان غير صديقة لها. ولكن من الصعب أن يقال ذلك في الدول التي بعثت بقواتها لتشارك في قوة الأمم المتحدة وهي فرنسا وفنلندا وفيجي وارلندا وغانا وايطاليا وهولندا والنروج والسويد. ومع ذلك كان لدى إسرائيل ما يسوغ مقتها للأمم المتحدة: فبرأي إسرائيل ارتكبت تلك القوات إساءة لها لأنها عندما وجدت نفسها غير قادرة على مقاومة عسكرية فعالة لجأت إلى عدة وسائل متلائمة مع مهمتها لعرقلة طريق «جيش الدفاع الإسرائيلي» وتقدمه المدمر بإتجاه بيروت.(٦٨)

وقد يكون لإسرائيل، فضلاً عن مقتها للأمم المتحدة، سبب آخر يحدو بها إلى عرقلة مساعي المنظمة الدولية. فثمة احتمال بأن تكون قد حسبت أنها بتوريطها بلادنا أكثر فأكثر في لبنان يمكنها ضمان استمرار مساعدتنا لها في تحقيق مآربها. وكان زعماء إسرائيل يعلمون ـ وقد تبجحوا بذلك مرات عديدة ـ ان باستطاعتهم السيطرة على تصرفات أميركا.

وهكذا أرسلنا قواتنا إلى بيروت ثانية. وقد كانت فترة إلتزام (بقاء القوات) في المرة الأولى قصيرة جداً أما في المرة الثانية فكانت، حسب طبيعة الأحوال، غير محددة، وبالتالي طويلة جداً. ففي المرحلة الأولى كانت الغاية من ارسال المارينز قد حددت فترة بقائهم، باعتبار انهم سيبقون حتى انسحاب «فتح»، لا أكثر. أما مهمتهم الثانية فجاء تحديدها بعبارات من العموميات أي أنهم سيبقون «حتى انسحاب جميع القوات الأجنبية». ولكن لا السوريون ولا الإسرائيليون أبدوا أية نية بالانسحاب. ونتيجة ذلك باتت تلك القوة قوة عسكرية لا مهمة واضحة لها، وبالمعنى التكتيكي لا حاجة إلى قوة لا مهمة لها.

ولما لم يكن أحد يعلم بالتحديد على ما يبدو، ماذا كان على المارينز أن يقوموا به، ولما لم يأت لاحقاً أي تفسير، ظلت شروط بقائهم فوضى بفوضى فيما أخذت الإدارة تتنقل دون اكتراث من نظرية إلى أخرى. وفي شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، تقدم نيكولاس فيليوتس، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط «بتوضيح» جاء فيه أن الانسحاب الإسرائيلي السوري لم يكن «تصنيفاً مشروطاً» بل مجرد «توقّع» وأن القوات (الأميركية) ستغادر (لبنان) عند أواخر العام ١٩٨٢ «على أبعد تقدير».(٦٩)

تعليق

مرة ثانية دفعت بنا إسرائيل إلى القيام بدور كان علينا ألاّ نقوم به اطلاقاً: فقد جاء ذلك خطأً فوق خطأ. ولو أننا عاملنا إسرائيل كما نعامل الدول الأخرى وألزمناها بتعهداتها، لما كانت قد تجرأت على خرق وقف اطلاق النار بمثل تلك الشجاعة. ولو أننا وقفنا موقفاً حازماً عندما رفضت إسرائيل قوة سلام دولية، لكانت الولايات

المتحدة قد تجنبت مصرع زهاء ثلاثمائة من رجال المارينز . ولكن إدارة ريغن بتقصيرها الاصرار على حقوق دولتنا ومصالحها سمحت لإسرائيل بزجنا في مستنقع خطر وباهظ التكاليف .

ـ ٩ ـ

وزير الخارجية يحاول التوسط في مفاوضات أتفاقية سلام لبنانية ـ إسرائيلية

كان أحد أهم غايات مخطط إسرائيل الطموح من غزو لبنان فرض معاهدة سلم كاملة الشروط على الحكومة اللبنانية ، تؤمن لها السيطرة الكاملة على جنوب لبنان بوسائل متعددة ومنها الضابط المرتزق المأجور الرائد سعد حداد وجيشه الخاص . ولكن الأحداث لم تجر حسب الخطط المرسومة . فمنذ بداية الغزو تقريباً خيب بشير الجميل أمل الزعماء الإسرائيليين ، ذلك أن « كتائبه » قصرت عن تقديم مساعدة أكثر من نصفية لعمليات « جيش الدفاع الإسرائيلي » العسكرية . وزاد الرئيس اللبناني المنتخب من خيبة أمل بيغن وشارون عندما استدعياه إلى اجتماع عقد في استراحة حكومية في شمال إسرائيل في أول أيلول (سبتمبر) وقدما إليه قائمة بمطالبها .

بدأ الاجتماع بداية سيئة حيث بدا مؤكداً أن بيغن أرادها كذلك ، باعتبار أنه أبقى بشير الجميل منتظراً مدة ساعتين . ورفض بيغن ، مقاطعاً بشير الجميل ، التفسيرات التي كان هذا الأخير يدلي بها بشأن عدم استطاعته توقيع معاهدة سلم كالتي تريدها إسرائيل . وأنحى بيغن وشارون بالتوبيخ والاهانات على الفكرة البديلة التي تقدم بها بشير لعقد اتفاق عدم اعتداء وقام خلاف آخر حول دور الرائد حداد، قائد جيش أسرائيل الخاص في جنوب لبنان ، الذي كان بيغن قد اصطحبه إلى الاجتماع . وعلى الرغم من أن بشيراً كان ينوي محاكمة سعد حداد بتهمة مخالفة الأوامر وبالخيانة لأنه تعامل مع إسرائيل طلب منه بيغن

أن يعين حداد وزيراً للدفاع في الحكومة الجديدة ، أو على الأقل ، تعيينه قائداً أعلى للقوات المسلحة . وقيل انه عندما رفض بشير ذلك الطلب رفضاً قاطعاً اتخذ بيغن لهجة أكثر تعنتاً وفظاظة وتوعداً ، مشيراً إلى أن إسرائيل هي في موضع القوة وأنه لمن الأفضل لبشير أن يساير مطالبها إذا ما كان يدرك مصلحته . وانتهت المقابلة بأن تحولت إلى مباراة في الصياح[٧٠] .

وكان بشير برفضه المطالب الإسرائيلية المجحفة يعبر عن أكثر بكثير من آرائه الشخصية . لقد كان يعلم أن أنذار بيغن سيلاقي الرفض المؤكد من قبل الزعماء المسلمين في لبنان ، وحتى من قبل الكتائبيين المعتدلين . ذلك أن هؤلاء جميعاً لم يكونوا على أستعداد للتخلص من الفلسطينيين والسوريين للوقوع تحت سلطة إسرائيل . وقبل مصرعه العنيف ، أي بعد ذلك الاجتماع باسبوعين تماماً ، كان بشير قد أوضح بأنه لن يؤدي دور القرد المدرب عند الزعيم الإسرائيلي المتسلط . وكان يعرف يقيناً شراسة السياسة اللبنانية ولم يجروء بالتالي على إدارة ظهره للسياسات الفئوية في البلاد ولا الظهور بمظهر الضالع كثيراً في التآمر مع أسرائيل . ولما كان لبنان أرضاً خصبة للنظريات الشيطانية ، أتهم الزعماء المسلمون إسرائيل بإغتياله ، بينما اتهمت إسرائيل السوريين به ، ووجه مؤيدوه الاتهام إلى الرئيس اللبناني السابق سليمان فرنجية . ولهذا الأخير دافع جوهري لكره بشير ، ذلك أنه قبل سنوات قليلة قام الكتائب باغتيال ابنه (طوني فرنجية) وثلاثين شخصاً آخرين من أفراد الأسرة ومؤيديها .

وإذا كانت آمال الإسرائيليين ببشير قد خابت فذلك يعود إلى أنهم عقدوا عليه منذ البداية آمالاً عريضة . فمن بين جميع الزعماء الموارنة ، كان بشير أكبر صديق لإسرائيل . فهو الذي قام بالخطوات الأولى

للحصول على مساعدات من إسرائيل ، كما قام الإسرائيليون من جهتهم بدور هام في جعله رئيساً (للجمهورية) . فوجود قواتهم العسكرية الضخمة في نطاق المكان الذي جرى فيه التصويت كان لها دون شك شأن في التأثير في مواقف بعض النواب ، كما أن إسرائيل قدمت له مساعدة كبيرة في تأمين الخمسة إلى العشرة أصوات النهائية والضرورية للحصول على ثلثي أصوات النواب الضروريين لانتخاب الرئيس . ولم يكن تحصيل ثلثي الأصوات بالأمر السهل لأن زعماء المسلمين في بيروت الغربية وطرابلس والبقاع الغربي وحتى بعض النواب الموارنة قاطعوا الانتخاب . وعليه فصلت وزارة الدفاع الإسرائيلية فريقاً من الاختصاصيين عملوا بنشاط ، وبوسائل أخرى ، لتأمين تأييد أنصار كميل شمعون، مرشح المعارضة إلى جانب أنهم أمنوا طائرة لنقل أحد النواب الطاعنين في السن إلى مكان الجلسة .

وإذا ما كان الإسرائيليون قد توقعوا الكثير من بشير ، فقد كانوا من الناحية الثانية ، يشككون كثيراً بأخيه أمين . فمنذ البداية كان أمين يقوم بدور ضابط الأرتباط مع دمشق وكان يفضل أقامة علاقات أوثق مع سورية على اقامة علاقات مع إسرائيل . وكان بشير قد منع أخاه ، إلى حد بعيد ، من أن يكون له صوت فعال بين الموارنة . هذا وقد بدت على أمين علامات الامتعاض عندما فاز أخوه بالرئاسة[٧١] . وهكذا ، وبدلاً من أن يحتضن الإسرائيليون أميناً وريثاً لبشير ، فكروا لبعض الوقت بتلافي اقامة انتخابات رئاسية ثانية وبأن يحملوا الرئيس المنتهية ولايته الياس سركيس على تعيين صديقه القديم العقيد جوني عبدو على رأس حكومة عسكرية . وكانت الحكومة الأميركية قد وضعت كل ثقلها آنذاك إلى جانب أمين الجميل ، وهي هفوة كبيرة لأن عبدو لم يكن فقط صديقاً لأميركا بل لأن له أيضاً قاعدة شعبية

أوسع بكثير إذ أنه كان مقبولاً أكثر لدى الشيعة وعناصر إسلامية أخرى . وعلى كل حال حصل الأميركيون على ما أرادوا وفي ٢١ أيلول (سبتمبر) انتخب مجلس النواب أمين الجميل رئيساً بسبعة وسبعين صوتاً ، بينهم الكثير من الزعماء المسلمين الذين سبق لهم أن قاطعوا انتخاب بشير ، لأنهم رأوا في أمين مرشح الولايات المتحدة لا مرشح إسرائيل[٨٢] .

وعلى الرغم من أن الأشياء لم تسر كلها حسب ما كان متوقعاً ، فقد كان الإسرائيليون أبعد بكثير عن الاقتناع بالتخلي عن حلمهم القديم أي معاهدة سلم كاملة الشروط . ولما كانت الحكومة الأميركية صديقة أبدية للإسرائيليين ودائمة التساهل معهم ، ساورهم الأمل بأنهم إذا ضغطوا عليها كي تضغط هي بدورها على الرئيس أمين الجميل فقد تقبل الحكومة اللبنانية بعقد المعاهدة المنشودة . ذلك أن الغاية المعلنة للحكومة الأميركية ضمان خروج جميع القوات الأجنبية من لبنان ، وكانت إسرائيل تربط خروج قواتها بعقد معاهدة سلم كاملة الشروط .

ولكن المفاوضات بشأن تلك المعاهدة كانت طويلة وصعبة . وكان الجميل يتعرض لضغط من قبل العناصر الإسلامية كي لا يعطي إسرائيل الحقوق الخاصة التي تطالب بها في جنوب لبنان . وكان المسلمون يرون أن ذلك التنازل يعني ضمناً ضم الجنوب إلى إسرائيل بشكل مخجل ، علماً بأن القسم الأكبر من الجنوب يشكل موطن الشيعة . وعليه لجأت إسرائيل إلى تطويل فترة المساومة حول قضايا صبيانية مثل مكان عقد المفاوضات ومستوى المفاوضين ، فيما كانت أميركا تزيد من ضغطها على اللبنانيين والإسرائيليين معاً . ومع الوقت تبين أن تلك الطريقة بلغت بالوضع إلى نقطة تراجع المردود . فقد

أخذ يزداد تذمر الشعب الإسرائيلي بسبب تزايد عدد الضحايا بين الإسرائيليين بشكل مقلق ، كما فقد الثقة بالمفاوضات التي أخذ وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز يشرف عليها شخصياً .

وعلى الرغم من أن الحكمة في ذلك التحرك الدبلوماسي كان مشككاً بفعاليتها ، فقد كان تدخل شولتز الشخصي قابلاً للفهم من وجهة نظره الشخصية . ذلك أنه لما كان لم يمض مدة طويلة بعد على تعيينه وزيراً للخارجية ، أراد أن يبرهن عن أهليته ، في حين كانت الإدارة متشوقة لتحقيق أي انجاز دبلوماسي ، ولو بالضغط ، لتخفيف سواد سجل اخفاقها المستمر . وهكذا زج شولتز بسلطة أميركا ووقارها في محاولة لاجبار حكومة الجميل على أعطاء إسرائيل المقدار الادنى الذي تستطيع اعطاءه من السيطرة على جنوب لبنان .

وباستثناء الأميركيين الذين كانوا ضالعين فيه شخصياً ، لم يكن أحد راضياً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٧ أيار (مايو) علماً بأن التنازلات الرئيسة المقدمة لإسرائيل تضمنتها بروتوكولات سرية في حين أن النص المعلن كان ينطوي على المواضيع الأقل إيذاءً للرأي العام الإسلامي . أما بالنسبة لأكثرية اللبنانيين ، ومن بينهم الكثير من الموارنة ، وكذلك للسوريين ، فقد كان الاتفاق يمثل تنازلات كبيرة جداً عن السيادة . وقد شعر هؤلاء بالإهانة لما ورد فيه من وعود في باب « تطبيع العلاقات » . أما بالنسبة للإسرائيليين فقد أعطاهم الاتفاق من السيطرة على الجنوب مقداراً أقل بكثير مما كانوا يأملون به ، هذا فضلاً عن أنه لم يكن عبارة عن معاهدة سلم كاملة الشروط . وعليه عدلت الحكومة الإسرائيلية خططها والمح رئيس الوزراء بيغن أمام بعض مؤيديه المقربين في الجبهة الداخلية إلى أنه شرع باخراج تمثيلية . فقد وقعت حكومته الاتفاق من أجل الحصول على رضى

الأميركيين وتحسين العلاقات المتوترة قليلاً مع واشنطن . وكي يضمن لإسرائيل تنازلات كان من شأنها لو نشرت أن تثير نقمة المسلمين اللبنانيين ، طالب بيغن بعدد من البروتوكولات السرية وحصل عليها ومنها كتاب جانبي من المفاوضين الأميركيين جاء فيه أنه لا ينبغي على « جيش الدفاع الإسرائيلي » الانسحاب من لبنان إلا إذا وافق السوريون على الانسحاب في نفس الوقت . وعند توقيع الاتفاق كان باستطاعة بيغن أن يتوقع أن السوريين سيرفضون الانسحاب وكان بالتالي واثقاً من أنه لن يترتب على إسرائيل الالتزام بالاتفاق[٧٣] .

وفي الوقت نفسه ومن أجل اكمال طقوس السياسة الداخلية ، وصلت التمثيلية إلى الكنيست . وحاولت حكومة بيغن تمرير الاتفاق على أنه يعادل الهدنة المنتظرة منذ زمن بعيد والتي استأهلت قيام الحرب . ولكن المعارضة العمالية أستنكرته على أنه ليس بأفضل من اتفاقية الهدنة الأصلية الموقعة في العام ١٩٤٩ . ومن المؤكد أن الاتفاق لم يحقق آمال معظم الإسرائيليين الذين كانوا أكثر ما يرغبون فيه إنما هو عودة فورية للأبناء والأزواج الذين يخدمون في « جيش الدفاع الإسرائيلي » والتخلص من كامل وجعة الرأس اللبنانية .

وإذا كان الاتفاق قد كدر الإسرائيليين فإنه وضع أمين الجميل في أسوأ وضع ممكن ذلك أن موقفه في لبنان قد أعتراه ضعف حاد . فبسبب تدخل شولتز الواضح جداً بات أمين متهماً بأنه انصاع للولايات المتحدة ، فيما أعربت الفئات الغاضبة في لبنان عن سخط شديد على التنازلات التي قدمها لإسرائيل . وجد أمين نفسه بين المطرقة والسندان وحاول بكل قواه الافادة من عامل الزمن بتجنب التوقيع الرسمي كي لا يثير سخط المسلمين من جهة والظهور ضمناً من جهة أخرى بأنه ينوي الابرام وذلك لارضاء الموارنة اليمينيين .

ولم يكن الاتفاق يشكو فقط من تقليص سيادة لبنان ، ولكن عدم وجود الحس الدبلوماسي لدى جورج شولتز قضى على أي أمل بأن يكون الاتفاق مقبولاً . وربما كان الوزير شولتز في عقله الباطن يرجو من تدخله الشخصي أن يقلد نجاح هنري كسينجر في مفاوضات سيناء الثانية . إلا أنه كان ينقصه الخبرة اللازمة لمثل ذلك العمل . ففي العام ١٩٧٤ كان كسينجر حاد الادراك لمعرفة حاجة الرئيس حافظ الأسد معرفة دقيقة قبل الحصول على موافقته على عقد صفقة بين إسرائيل ومصر . وعليه كان على اتصال دائم بالحكومة السورية . ولكن شولتز تجاهل كرامة سورية وحاجاتها السياسية والأمنية تجاهلاً واضحاً . ويبدو أنه اتكل على تأكيدات مبهمة من دول عربية معتدلة ، ولم يقم وزناً ـ حسب قول الشائعات ـ للنصائح التي أسدتها السفارة الأميركية في دمشق، فأدار ظهره للسوريين معرباً عن ثقته بأن سورية ستنسحب (من لبنان) عندما توافق إسرائيل على الانسحاب[٧٤].

وعندما زار شولتز دمشق في ٧ أيار (مايو) بدا أن السوريين كانوا يتوقعون أنه سيبحث معهم التعديلات التي قد يرغبون بادخالها على الأتفاق مع إسرائيل . ولكنه بدلا عن ذلك استعرض الخطوط الكبرى التي تم الاتفاق عليها مع الإسرائيليين وقدمها على أنها أمر واقع دون أن يقترح أية تعديلات تفي بحاجات سورية[٧٥]. إضافة إلى ذلك بدا أن الإدارة الأميركية ترغب في عدم تشجيع أية مباحثات جدية مع الرئيس حافظ الأسد ، ذلك أنه بعد ستة أيام أي في ١٣ أيار (مايو) هدد وزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرغر (بعمل) « ثأري بالقوة » ضد سورية . وهكذا لم يكن هناك أي مجال للدهشة عندما رفض المسؤولون السوريون باحتقار استقبال السفير حبيب عندما أرسلته حكومتنا إلى دمشق في ١٨ أيار (مايو) .

وفي تكرارهما التأكيد للعالم بأن سورية ستسحب قواتها من لبنان إذا ما تم التوصل إلى اتفاق لبناني إسرائيلي، كان كل من وزارة الخارجية والبيت الأبيض قد أساء فهم الموقف السوري أو تعمد إساءة نقله. لقد أوضح الناطقون باسم سورية ومنهم الرئيس حافظ الأسد بالذات، بأن القوات السورية لن تغادر لبنان إلا بعد أن تكون القوات الإسرائيلية قد انسحبت وبعد أن تكون الحكومة اللبنانية قد بسطت سيطرتها حتى الحدود الإسرائيلية. ولكن أتفاق ١٧ أيار (مايو) كان أبعد بكثير من أن يفي بالشرط السوري. أما إسرائيل فقد رفضت الانسحاب دون قيد أو شرط وأصرت بالمقابل على أن لها حقوقاً وأمتيازات رغم أن تلك الحقوق والأمتيازات تنتقص كثيراً من السيادة اللبنانية.

لقد بدء أن إدارة ريغن لم تستطع أبداً تحديد موقف صريح. ففي بداية الغزو في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ كانت حكومتنا قد صوتت إلى جانب قرار لمجلس الأمن الدولي اتخذ بالأجماع وطالب بإنسحاب القوات الإسرائيلية انسحاباً تاماً من الأراضي اللبنانية. وبتأييده للشروط التي تضعها إسرائيل ثمناً للانسحاب لم ينقض فقط موقف إدارته السابق، بل أنه في ذلك رفض المبدأ الذي سبق أن أعلنه وأيده الرئيس ايزنهاور عندما أجبر إسرائيل على الانسحاب من سيناء بعد قضية السويس في العام ١٩٥٦، إذ قال: «هل يجوز السماح لدولة هاجمت واحتلت أراضٍ ليست لها ورغم إرادة الأمم المتحدة، بأن تفرض شروطاً لانسحابها منها؟ على الأمم المتحدة ألا تتراجع».

وعلى الرغم من البراهين المتزايدة على عكس ما يقولانه، أستمر الوزير شولتز والرئيس ريغن باصدار البيانات الشديدة اللهجة. ففي مؤتمر صحفي بتاريخ ١٧ أيار (مايو) أي يوم التوقيع على الاتفاق،

قال الرئيس ريغن أنه واثق من أن سورية ستسحب قواتها «بسبب الضغط من قبل دول عربية أخرى». وربما كان التصريح يعكس بيانات التأييد المتحفظة الصادرة عن المملكة العربية السعودية والأردن ومصر والجزائر. ولكن بعد أن انكشفت الاتفاقات السرية وتبين أن حكومة الجميل تحاول تخفيف أهميتها أي أهمية إعطاء إسرائيل ليس فقط حقوقاً خاصة في جنوب لبنان بل أيضاً «إنهاء حالة الحرب» بين إسرائيل ولبنان، ذاب ذلك التأييد واختفى.

وكانت خطة إسرائيل البارعة: قبولها، أولاً بوثيقة مرفوضة ثم تأكيد فشل تلك الوثيقة بربط انسحابها (انسحاب إسرائيل) بإنسحاب سوري متزامن. وتلقت حكومة بيغن، كما كان هو قد توقع، تنويهاً هاماً من الرئبس ريغن هنأه فيه على حسن تصرفه كرجل دولة عندما وافق على أنسحاب بالغ الدقة (ولم يكن في الحقيقة أي انسحاب). وفي الوقت نفسه حولت موافقة إسرائيل هذه سخط ريغن نحو سورية بسبب انتهاكها حرمة الأراضي اللبنانية. ففي مؤتمر صحفي عقده بعد أن كانت سورية قد أوضحت موقفها من أتفاق ١٧ أيار (مايو) أعلن الرئيس ريغن باسلوبه الشعري الذي يلجأ إليه في معالجته للقضايا غير السارة أن الرئيس حافظ الأسد قد «نكث بوعده» ولكن العكس هو الصحيح، إذ يجوز القول بأن الرئيس حافظ الأسد كان الفريق الوحيد الذي اتبع مساراً واضحاً ومستقراً، في حين أن الولايات المتحدة اهملت واجباتها في الحفاظ على سيادة لبنان من جارته القوية القابعة عند جنوبه.

تعليق

كيف يمكن لحكومة أميركية أن تكون قد أساءت قراءة ردود فعل دمشق إلى تلك الدرجة؟ أمر سيحيرّ المؤرخين في المستقبل دون أي

شك . فمن وجهة نظر السوريين لم يقم الجيش السوري بأي هجوم كما فعل «جيش الدفاع الإسرائيلي»، بل أنه دخل في العام ١٩٧٦ بموجب تفويض من قبل جامعة الدول العربية وبدعوة من الحكومة اللبنانية لحمايتها من « فتح » وعناصر إسلامية أخرى . . . وبقي في لبنان بموجب تلك الدعوة أكثر من ست سنوات . ولما كان لبنان قسماً من سورية مدة أربع عشرة سنة بين العام ١٩١٨ و١٩٣٢ الذي اقتطع فيه الفرنسيون الكيان اللبناني الجديد المصطنع ، لا يزال السوريون يعتبرون لبنان قسماً مما تسميه إسرائيل أرض سورية .

ان مصلحة سورية في لبنان ليست فقط عاملاً من عوامل التاريخ . وإذا ما كانت إسرائيل تشعر بقلق أمني يتعلق بجنوب لبنان ، فإن لسورية أسباباً أمنية ، لها ما يسوغها ، لابقاء قواتها في وادي البقاع . وقد أبدت سورية هذا القلق في صيف ١٩٨١ عندما قام الكتائبيون بتوسيع وتعبيد طريق ترابي يصل منطقتهم في الجهة الغربية من الجبل بمدينة زحلة ، عاصمة البقاع الإدارية. وكان رد فعل السوريين أن طردوهم من المدينة . علماً بأن ذلك العمل لم يكن له أية صلة بإسرائيل ، وبإنه لا يشكل تهديداً لها ، أعلن بيغن بشكل دراماتيكي وبصلابة وبتورع كاذب (مخصص غالباً للاستهلاك الداخلي باعتباره كان وسط معركة انتخابية ستجري في حزيران ـ يونيو) أنه لن يسمح بإبادة المسيحيين في لبنان ، وأرسل في ١٨ نيسان (ابريل) « جيش الدفاع الإسرائيلي» لإسقاط طوافتين سوريتين لنقل الجنود . وردت سورية بنصب ثلاث بطاريات صواريخ سام ـ ٦ في وادي البقاع . وقد احتاج نزع فتيل تلك الأزمة إلى مجهود دبلوماسي مشترك من قبل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة .

وأمام تلك الخلفية ، فمن السذاجة الافتراض بأن السوريين

سينسحبون من وادي البقاع (حيث هاجمت إسرائيل قواتهم قبل ذلك بعشرة أشهر فقط) طالما ستُبقي إسرائيل بموجب اتفاق ١٧ أيار (مايو) دوريات تجوب المناطق المتاخمة لحدودهم . لقد سبق لسورية أن شعرت بتهديد لأنها عندما غزت إسرائيل مرتفعات الجولان الاستراتيجية ثم ضمتها إليها . وبمدافع وصواريخ منصوبة فوق تلك المرتفعات كان بإمكان إسرائيل ضرب دمشق في أي وقت . واضافة إلى ذلك حصلت إسرائيل على قاعدة أخرى للمراقبة على قمة جبل الباروك الذي يشرف على البقاع وحيث تستطيع الرادارات الإسرائيلية كشف أواسط سورية مما يعطي إسرائيل وسيلة لمراقبة ساحات القتال في حال نشوب حرب ومن ناحية أخرى تستطيع الطائرات الإسرائيلية، وقد فعلت ذلك سابقاً ، أن تطير فوق البقاع قبل الاستدارة شرقاً للاغارة على دمشق ، في حين أنه يمكن توجيه هجوم بري من البقاع باتجاه مدينة حمص حيث توجد قيادة جهاز الأتصالات السوري . كل ذلك أثار قلقاً جدياً لدى السوريين من احتمال قيام عملية كماشة تشترك فيها الكتائب بهجوم من الشمال الشرقي وإسرائيل بهجوم من الجنوب . وقد كانت هذه هي الخطة عينها التي حلم بها الإسرائيليون في تآمرهم مع بشير الجميل[٧٦] .

ولو كانت الدبلوماسية الأميركية أكثر لباقة لشعرت بقلق سورية الأمني ولتوقعت بأنه فيما لو أعطيت إسرائيل منطقة أمنية فسيطالب السوريون حتماً بمنطقة أمنية خاصة بهم. ولكان تسنى للولايات المتحدة بالتعاون مع الفرقاء الثلاثة ـ سورية ولبنان وأسرائيل ـ محاولةترتيب حل شامل يستجيب ليس فقط لمتطلبات إسرائيل بل وكذلك لمتطلبات سورية . ومن المؤكد أن مثل هذا الاتفاق كان من شأنه أن يقلص كثيراً من سلطة حكومة الجميل ، ولكنه كان

قد حاز على تأييد سورية وبات بالتالي أكثر قبولا لدى العناصر الإسلامية في لبنان ، قبولاً ما كان ليأتي اطلاقاً عن طريق اتفاق يعطي إسرائيل مركزاً تفضلياً . وبدلاً من الاعتراف بأنها ارتكبت هفوات أودت بها إلى الطريق المسدود وباتت معها بحاجة إلى إعادة النظر في خططها ، استمرت إدارة ريغن بالضغط على أمين الجميل كي يرفض أي تعديل على اتفاق ١٧ أيار (مايو) . واستمر الضغط مدة طويلة بعد أن بات واضحاً أن وجود ذلك الاتفاق حال دون توسيع الجميل لقاعدة حكومته بحيث يستطيع الاستمرار في الرئاسة . وفي النهاية ، وكما كان متوقعاً ، اضطر الجميل إلى رفض الاتفاق تحت ضغط المعارضة، وكان ذلك عملاً ، فسر في الظروف التي كانت سائدة في حينه ، على أنه هزيمة للولايات المتحدة وانتصاراً لسورية .

وفي تعاميها عن دقائق الوضع المعقد ، استمرت إدارة ريغن بإدانة « رفض » سورية الانسحاب على أنه « العقبة الرئيسة أمام السلم في لبنان » . لقد تجاهل هذا الاتهام أن سورية ، حسب السجلات ، عرضت المرة تلو المرة سحب قواتها من لبنان كجزء من انسحاب تام دون شروط لجميع القوات الأجنبية ، أي الإسرائيلية والسورية والفلسطينية .

لماذا اتخذت إدارة ريغن مثل هذا الموقف العديم الحساسية وتشددت فيه حتى الفشل المحتوم ؟ يقول بعض الذين يريدون دائماً تفسير كل ما يبدو غير عقلاني على أن مرده إلى الضعف البشري ، أن الوزير شولتز تصرف بوحي من عامل التأثر من الاستقبال الفاتر الذي قابل به الرئيس حافظ الأسد ما كان هو (أي شولتز) يعتبره نصراً دبلوماسياً شخصياً . ويضيفون أن ذلك الدافع يفسر قرار الإدارة المفاجىء بإعطاء إسرائيل « اتفاق تعاون استراتيجي » والذي بات يعرف شعبيا على أنه معاهدة وهذا موضع سيجري بحثه في فصل لاحق .

المرحلة الثالثة

(حزيران - يونيو - ١٩٨٣ إلى شباط - فبراير - ١٩٨٤)

أخفقت إسرائيل في تحقيق معاهدة السلم التي سعت إليها، ورأت أن حكومة الجميل أضعف من أن تكون آلة في خدمة أهدافها. وتخلت عن مخططها وسحبت «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى جنوب لبنان تاركة قوات المارينز معرضة للنار. ورغم أن ذلك قضى على أي أمل بعودة لبنان دولة موحدة لا جيوش أجنبية فيها، أصرت إدارة ريغن على الاستمرار في السعي وراء السراب.

— ١٠ —

إسرائيل تبعد « جيش الدفاع الإسرائيلي » جنوباً بعيداً عن الخطر

ما إن جاء منتصف العام ١٩٨٣ حتى أصبح واضحاً للحكومة في القدس ـ وليس في واشنطن ـ أن مخطط لبنان الذي درسته إسرائيل طويلاً قد مات . لقد تعلم الإسرائيليون من خبرة مخيبة أن حكومة مارونية في بيروت تحت السيطرة الإسرائيلية ستكون من الوهن بحيث لن تتمكن من بسط سلطتها على البلاد بأكملها ، وأن التمازج بين القوة والتساهل تناقض لا مجال فيه للتسوية . فكانت خطوتهم التالية كما رأوا مناسباً ، الاستمرار في احتلال جنوب لبنان والحصول بالقوة على ما لم يتمكنوا الحصول عليه بعقد معاهدة . وظهر أن محاولة إيقاف حكومة الجميل على قدميها بالقوة أمر باهظ التكاليف مالياً وسياسياً وبشرياً ، إذ كان « جيش الدفاع الإسرائيلي » يصاب بالخسائر من جنوده ، وخصوصاً في جبال الشوف ، إضافة إلى مطالبة الرأي العام الإسرائيلي المتزايدة بعودة الجنود ، واتضح أن وزير الدفاع الجديد موشي أرينز الذي لم يكن مسؤولاً عن الغزو ، كان يرغب في التراجع إلى الجنوب حيث يصبح الجيش أقل عرضة للاخطار[٧٧] .

وظهر بجلاء أن حكومة بيغن لم تعر أي اهتمام لاحتمال تخليها عن مخططها في لبنان وقد يكون من شأن ذلك ارباك إدارة ريغن التي أصبحت آنذاك معروفة بتأييدها لحكومة الجميل . أما أن تكون أميركا على درجة من الجنون لأن تلاحق غاية تخلت عنها إسرائيل لاستحالة تنفيذها فهذا قرار اتخذته واشنطن . كما أن الإسرائيليين ما كانوا

ليمهدوا لنا الطريق بالموافقة على الغاء أتفاق ١٧ أيار (مايو) علما بأنه صار من الواضح أن تلك الوثيقة لن تكون فعالة في أي وقت .

لقد جاء الإجراء الإسرائيلي حسب القاعدة الأزلية القائلة : « على كل واحد انقاذ نفسه بنفسه » . ولو كان هناك حكومة أميركية حذرة تفهم معنى الرسالة لكانت قد اتخذت هي الأخرى إجراءات للخروج (من لبنان) . ولكنها ، بعد أن أصبحت سجينة تصريحاتها المتطرفة لم يعد لدى إدارة ريغن أدنى فكرة عما يجب عليها فعله . فقد وقعت ضحية الخطأ نفسه الذي ارتكبته الولايات المتحدة في فيتنام أي الاعتقاد أنها بالإرادة المصممة وبالمرافق الواسعة تستطيع أن تتدخل بالشؤون الداخلية لبلد صغير له قيمه وتقاليده القديمة ، وأن تفرض بشكل فعال نظاماً هشاً على جميع الفئات المتحاربة . ولكن وعلى الرغم من أن بيارق الخطر كانت ترفرف وبحفيف مسموع ، لم يحد الرئيس ريغن عن مسار جسّد فيه تعريف جورج سنتايانا للرجل المتعصب بقوله : إنه ذلك الرجل الذي يضاعف بذل المجهود بعد أن يكون قد نسي الغاية التي يعمل من أجلها . وقد بدا أن الرئيس ريغن مهووس بفكرة أن باستطاعتنا تخويف السوريين وجعلهم يغادرون لبنان بعرض ضخم للعضلات العسكرية . وكان من الواجب أن يقول له أحد أن تلك محاولة عقيمة لا فائدة ترجى منها في وجه خصم صلب الإرادة كالرئيس حافظ الأسد .

المارينز في خط النار

لم يكن من شأن الانسحاب الإسرائيلي إلا أنه ترك أميركا دون شريك في مخطط إسرائيل للبنان ، ولكن ذهاب « جيش الدفاع الإسرائيلي » من جبال الشوف وضع قوات المارينز في خطر . وكان « جيش الدافع الإسرائيلي » قد احتل تلك الجبال في بداية غزوه

للبنان . ولكن الاحتلال لم يكن موفقاً . فقد كان الدروز والشيعة والمسيحيون قد استوطنوا تلك المرتفعات منذ قرون بعيدة ، وباتوا مشهورين بالضراوة التي دافعوا بها عن موطنهم مرة تلو أخرى . ولما حاول المسيحيون الموارنة السيطرة على المنطقة في العام ١٨٦٠ ، ذبحهم الدروز . ثم في الحرب الأهلية في السبعينات (من هذا القرن) دحر الدروز الغزاة الموارنة مرة ثانية . وبين الدروز والكتائب عداوة قديمة وعنيفة بحيث أن الفائز من الفريقين في أي خلاف يمكن أن يجعل من الفريق الخاسر ، كوماً من الجثث.

وفيما كان الإسرائيليون منذ مدة يتآمرون مع الكتائب ، كانوا أيضاً ينسجون الحبائل مع الدروز . وفي ممارستهم لسياسة القوة بتسليح الفريقين ووضع كل فريق منهما بوجه الأخر ، سعى الإسرائيليون إلى الحيلولة دون تفوق أي منهما على الآخر بفارق كبير. وفي الوقت نفسه حاولوا تجنب الظهور بمظهر المعارض للدروز مسايرة للعدد الذي لا يستهان به من الدروز، داخل إسرائيل، (لهم ممثل في الكنيست) الذين لا يرغبون بايذائهم .

وكما يحصل في كثير من الأحيان ، بالغ الإسرائيليون في لعبتهم هذه . ففيما كانوا يحتلون الشوف دعوا مشاركيهم في التآمر ـ الكتائب ـ لدخول قرى درزية واستعراض قوتهم فيها فضلا عن توجيه الاهانات للسكان . وخلال شهر تموز (يوليو) ١٩٨٢ أدى إدخال فصائل من الكتائب إلى سوق الغرب إلى قيام معركة مع الدروز سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى . ونتج عن دخول فصائل كتائبية إلى بيت الدين قيام أعمال ثأرية دموية[٧٨] . وهكذا عندما انسحب « جيش الدفاع الإسرائيلي » دون تأمين انسحاب الكتائب كان لا بد من حصول قتال شرس .

وتحسباً لذلك سعى الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إلى حماية شعبه من مذبحة كالتي نفذها الكتائبيون في صبرا وشاتيلا . وحصل بواسطة أصدقاء من الدروز في سورية على أسلحة ومعدات تحضيراً للمعركة المحتومة الحصول بعد أنسحاب « جيش الدفاع الإسرائيلي » . ولم يكن عليه الانتظار طويلاً(٧٩) وكذلك المارينز . فقد كانوا يتمركزون بالقرب من وحدة من الجيش اللبناني في مطار بيروت ، تحت الجبال المشرفة . وكانوا في حال انسحاب « جيش الدفاع الإسرائيلي » سيصبحون دون شك في خط تقاطع النيران بين الجيش اللبناني وحلفائه الكتائب من جهة والدروز الذين يدافعون عن بيوتهم من جهة أخرى . وقد كان ذلك واضحاً جداً .

وعلى الرغم من أن قادة « جيش الدفاع الإسرائيلي » كانوا يتفهمون الوضع تماماً فقد هزوا باكتافهم ؛ فإذا كان الأميركيون قد أختاروا ترك المارينز في خط النار فذلك شأنهم وليس له تأثير في خطط الانسحاب الإسرائيلي . وكان التنازل الوحيد الذي منحوه للمفاوض الأميركي روبرت مكفارلن تأخير موعد الانسحاب حتى ٣١ آب (أغسطس) لافساح المجال أمام الجيش اللبناني والمليشيات الإسلامية للمبارزة في بيروت الغربية(٨٠) .

وكما كان متوقعاً بدأ المارينز يفقدون أولى ضحاياهم في حزيران (يونيو) ١٩٨٣ وذلك بعد أيام قليلة من إعلان إسرائيل عن مخططها للانسحاب وسط معارضة متزايدة لاتفاق ١٧ أيار (مايو) . وفي ٢٩ آب (أغسطس) قتل أثنان من المارينز وجرح أربعة عشر ، وكذلك في ٦ أيلول (سبتمبر) قتلت نيران صاروخية أثنين آخرين وجرحت ثلاثة . وفي الوقت نفسه قاتل الدروزُ والشيعةُ الكتائبَ والجيشَ اللبناني قتالاً فعالاً بحيث أنهم بعد بضعة أسابيع فقط أصبحوا

يسيطرون على جميع الطرق الساحلية جنوب المطار وعلى معظم جبال الشوف في حين رجال المارينز يعانون ما يعاني منه المتفرجون الأبرياء . لم يكونوا هدفاً للقذائف الصاروخية أو المدفعية التي سقطت عليهم بل كانوا في خط النيران المتبادلة بين الفريقين المتواجهين . وفي ١٨ أيلول (سبتمبر) قال الجنرال بول أكس كلي قائد قوات المارينز : «أيًّا كان الذي يطلق النار علينا . . . فهو انما يطلق النار على المكان الذي نحن فيه أكثر مما هو علينا . وليس ثمة دليل على أن أحداً يقصد وضع المارينز تحت النار » .

وعندما أعلن عن وقف لاطلاق النار في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ، قال روبرت هـ . بيليترون نائب مساعد وزير الخارجية أمام لجنة نيابية ما يلي : «إننا لا نعتقد بأن هناك مجهوداً مشتركا يستهدف المارينز ولكن هؤلاء موجودون في منطقة تحصل فيها أعمال عنف »(٨١) .

تعليق

عندما بات واضحاً ان اسرائيل تخلت عن الأمل بأن الحكومة المارونية التي نصّبتها قادرة على السيطرة على لبنان خالٍ من قوات سورية كان على حكومتنا أن تدرك مضامين ذلك وتسحب المارينز فوراً . ولكن ، ورغم انه كان واضحاً ان انسحاب « جيش الدفاع الاسرائيلي » من الشوف سيرفع درجة الخطر على جنودنا المحاصرين ، لم نتخذ أي إجراء فعال للجم إسرائيل ومنعها من الانسحاب . وهذا يثير سؤالين لم تجب عنهما الادارة إجابة مرضية :

أولاً : عندما أصبح واضحاً ان انسحاب « جيش الدفاع الاسرائيلي » من الشوف سيجعل رجالنا في خط النار ، لماذا قبلنا بقرار

اسرائيل ولم نبد الا عتباً بسيطاً ، ثم استمرينا في إبقاء المارينز في المطار ؟

ثانياً : عندما اعترفت اسرائيل بسحبها قواتها ان حكومة الجميل لا تستطيع السيطرة على لبنان مع استمرار وجود اتفاق ١٧ آيار (مايو) ، لماذا استمرت الادارة الأميركية بمعارضة نقض ذلك الاتفاق وبالاصرار على حث حكومة الجميل على توسيع قاعدتها السياسية ؟ ألم يكن واضحاً ان ذينك الموقفين متناقضان تماماً ؟

— ١١ —

الولايات المتحدة تتورط مباشرة

كان من واجب ادارة ريغن فور إعلان الاسرائيليين عن الانسحاب ان تعمل بسرعة من أجل إنقاذ المارينز من الموت والإصابات . وكان عليها اللجوء الى القاعدة القانونية القديمة القائلة بأن تغير الظروف يغير المواقف ، وإشعار الحكومة اللبنانية والفرقاء المعنيين الآخرين بأن عدة تطورات قد طرأت ومنها الانسحاب الاسرائيلي وعدلت مادياً الشروط التي بموجبها تم نشر قوات المارينز ، وعليه لم يعد باستطاعة تلك القوات القيام بالمهمة الموكلة إليها ذلك ان نشر قوات حفظ السلام لا يعني مطلقاً تعريضها للخطر وقد ثبتت الامم المتحدة بسوابق متعددة سحب قوات حفظ السلام لدى فشل وقف النار وتعذر قيام تلك القوات بالمهام الموكلة إليها . ولو ان ادارة ريغن وضعت برنامجاً زمنياً للانسحاب بالتشاور مع الدول الأخرى المشتركة في القوة متعددة الجنسية لما وصفها أحدٌ بالجبن أو بعدم الشعور بالمسؤولية .

ولكنها عوضاً عن التركيز على محاولة سحب قواتنا من موقع لا يمكن الاحتفاظ به ، ألزمت تلك القوات بالمشاركة الفعلية بالقتال . ولم تكتف حكومتنا بالسماح للمارينز باطلاق النار على مواقع الدروز الذين كانوا يدافعون عن أنفسهم في وجه الموارنة ، بل شرعت باستعمال المدافع الثقيلة في الاسطول الضخم المنتشر ، قبالة الشاطيء . وبما أننا كنا قد أصبحنا نساعد الجيش اللبناني على احتلال مواقع الدروز ، حسب تصريح جديد للرئيس ريغن ، استمر أسطولنا

بضرب الدروز بمدافعه وطائراته رغم ان قائد المارينز نفسه كان قد صرح علناً بأن قواتنا لم تكن آنذاك معرضة للخطر[٨٣] .

إن مثل هذه الاعادة الجذرية لكتابة مهمة قوات المارينز كان يجب أن تثير معارضة قوية على الجبهة الداخلية ، ولكن لم يتقدم أحد في تلك الحقبة ولو بإثارة نصوص قانون سلطات الحرب . وكان سبب تعثر قيام أي مجهود في ذلك الاتجاه ان أحداً في واشنطن لم يكن يعلم ما هي الاغراض المفروض ان يحققها المارينز . ومع ان الصحف استمرت في وصفهم بانهم « حماة السلم » فإنه لم يعد هناك أي سلم كي يُحافَظ عليه . وكانت تعليقات الرئيس ريغن اللامبالية تزيد الأمور تعقيداً . ففي ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، أعلن ان على قوات المارينز « مهمة تمكين الحكومة اللبنانية من إعادة سيطرتها الكاملة على العاصمة ـ وهذا شرط أساسي لبسط سيطرتها على مجمل البلاد » ـ وهذا دور لا صلة له بحفظ السلام حسب المعنى الذي صار متعارفاً عليه تاريخياً لهذه العبارة . فالمهمة الكلاسيكية لقوة حفظ السلام الفصل بين الفئات المتحاربة وليس مساعدة فريق للسيطرة على الأخر . ولكن القضية بأجملها اختلطت على البيت الأبيض .

وبعد وصول المارينز بساعات قليلة قال ريغن بانهم سيغادرون بيروت فقط عندما تؤكد السلطات اللبنانية بأن الحكومة اللبنانية باتت قادرة بنفسها على حفظ الأمن في البلاد . وفي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ ، ردد الرئيس بامانة صدى التصريحات التي أطلقت إبان حرب فيتنام بقوله لمراسلي الاعلام ان للولايات المتحدة « مصالح حيوية » في لبنان لانه « إذا ما انتهى الأمر بوقوع لبنان تحت طغيان قوى معادية للغرب ، فلن يتعرض وضعنا الإستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط وحده للخطر ، بل وكذلك استقرار منطقة الشرق

الأوسط بأكملها » . فبعد أن أشار الى خطر هذه الخسارة المرعبة أوضح بأن لا مسوغ لتعزيز قوات المارينز إذ قال في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ ، انه إذا ما حدث « انهيار الأمن والنظام » في لبنان فسيكون ذلك سبباً لسحب المارينز . وبعد مرور اسبوع واحد وفي محاولة لإيضاح ذلك الابهام قال انه إذا ما قامت حكومة جديدة في لبنان وراحت تتحرك « في اتجاه مختلف . . . أتصور عندها بأن ذلك يشكل سبباً لإخراجهم »[٨٤] .

وازدادت الضبابية عندما أبقى البنتغون (وزارة الدفاع) المارينز في مواقعهم في خضم قتال واسع ، علماً انه سبق لها ان قالت أمام الصحفيين بأنهم لن يشتركوا في « القتال » وسيجري سحبهم اذا ما نشب قتال جدي . وعندما أخذ المارينز يصابون بالخسائر بسبب تبادل النيران الغزيرة بين المواقع المتقابلة ، علماً بان ذلك كان حتمي الوقوع في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي ، تصرفت ادارة الرئيس ريغن وكأن الدروز هم أخصام أميركا . وفي محاولة للتوفيق بين الهلوسة والمبادىء ، أخذ ناطقون باسم الادارة اضافة الى عدد من المعلقين في الصحف والتلفزيون يشيرون الى الدروز والى جميع معارضي نظام الجميل ـ وهم في الواقع الأكثرية ـ على أنهم « قوى يسارية » . وصار حوارنا القومي عبارة عن خليط من الشعارات والاتهامات ألبست لباس المفاهيم (السياسية .) وفي مقابلة تلفزيونية شاهدتها بنفسي ، قال أحد أعضاء الكونغرس باننا نحارب من أجل « حليفنا » حكم الجميل .

إتخذ تورطنا العشوائي المتخبط عن غير هدى منحى تربصياً ففي بداية الأمر أجيز للسفن الحربية الأميركية ضرب مواقع مدفعية الدروز والشيعة حفاظاً على المارينز . ثم لم تعد قواتنا مقيدة بالرد على النار ،

بل أجيز لها استعمال المدفعية والطيران دعماً للجيش اللبناني . وجاء في أعقاب ذلك شروع الطائرات الأميركية بطلعات استفزازية فوق مواقع المدفعية السورية في المناطق الواقعة تحت الإشراف السوري .

وعندما أودى القصف بحياة جندي أميركي (وحصل أسر الملازم غودمن الذي صار الآن شخصية شهيرة) تحولنا الى القصف البحري علماً بانه أقل دقة في التصويب وأكثر احتمالاً بالتالي لاحداث إصابات بين المدنيين .

وأخيراً أخذت بحريتنا تقصف المواقع الدرزية قرب سوق الغرب في عملية دعم مباشر لوحدات الجيش اللبناني فيما شوهد عدد من ضباط المارينز أثناء المعركة في سوق الغرب نفسها « يجمعون المعلومات لمساعدة سفن الاسطول على تصحيح تهديفها»(٨٥) .

وهكذا ، خطوة بعد خطوة ، سمحت الولايات المتحدة لنفسها بالانجرار أكثر فأكثر الى الاسهام المباشر في الحرب الأهلية اللبنانية سعياً لتحقيق غاية تخلى عنها الاسرائيليون أنفسهم . وحتى حسب تعابير الرئيس ريغن المطاطية ، لم نعد قوة لحفظ السلام(٨٦) . فقد حدد الرئيس ، ودون إبداء أي تفسير مفهوم ، مهمة لقواتنا تختلف تماماً عن الأصل ، فجعلها مساعدة الحكومة اللبنانية في محاولة لبسط سلطتها بالقوة (وبالتالي سلطة الكتائب) على لبنان كله ـ علماً بأن الأحداث برهنت بوضوح استحالة تحقيق ذلك الهدف .

تعليق

التحول المفاجيء في دور المارينز لا يظهر فقط سوء تقدير مثير للدهشة ، بل وكذلك جهلاً مقلقاً بالتاريخ . فقد كان في زج المارينز ومدافع اسطولنا في مساعدة الجميل على دحر الفئات المناهضة له في

بلاده تكراراً يشبه جداً مغامرتنا الفاشلة في فيتنام . وكما سبق لبعض رؤسائنا السابقين أن فعلوه في جنوب شرق آسيا ، ألزم الرئيس ريغن القوات الأميركية والهيبة الأميركية بمحاولة مساعدة حكومة ضعيفة ذات قاعدة شعبية ضيقة ، تساندها فئة ضئيلة فقط من الشعب ، لفرض سيطرتها على فئات تحركها دوافع قوية وتسلحها دولة مجاورة ، تماماً كما كان الوضع مع الفيتناميين الشماليين . وكان وضعنا في لبنان يشبه كثيراً وضعنا في فيتنام ، فقد كنا نعمل في منطقة غريبة عنا ، بعيدة عن أميركا ، يسودها العذاب ولا تشكل أمة في واقعها ، ولم يكن لنا فيها إلا مصالح محدودة . وفشلنا في فيتنام علماً باننا زججنا فيها بـ ٥٦٠ ألف رجل . أما في لبنان فقد سعينا لتحقيق هدف مستحيل بـ ١٨٠٠ رجل فقط تساندهم سفن الاسطول الأميركي التي كانت تطلق نيران مدافعها من البحر .

وثمة عوامل كثيرة تحمل على الاعتقاد بأن موقف الرئيس من مشاكل لبنان المعقدة كان شديد التأثر بإيمانه بان جميع المشاكل يمكن رد أصولها الى الاتحاد السوفياتي أو على الأقل الى ما يطلق عليه تعبير « الماركسية اللينينية » . وبوحي من ذلك الايمان لجأ ريغن الى منطق ملتو لاستخراج معادلة عجيبة تتلخص في انه لما كان الدروز يحصلون على السلاح من سورية فقد باتوا استناداً الى ذلك الواقع عملاء للسوريين ؛ ولما كان السوريون يحصلون بدورهم على الأسلحة من موسكو فقد أصبحوا كذلك عملاء للكرملين. وبالتالي فإن هزيمة الغزاة الموارنة على أيدي الدروز ستشكل نصراً للاتحاد السوفياتي الذي « يسعى للسيطرة على الشرق الأوسط » ، وبعد ذلك بالطبع على العالم كله . ولا ريب في أن آراءه الفارغة هذه حقنت ضميرنا القومي بمسكن قوي : أى إذا كان القتال في لبنان جزءاً من التنافس التاريخي بين

أميركا و « امبراطورية الشر » يكون في ذلك مسوغ لاشتراكنا في أعمال التقتيل . هل كان أحد ينظر الى الحقائق ؟ ولولا ذلك الغلاف السياسي لكانت الحرب الأهلية في لبنان قد فقدت الكثير من قيمتها التلفزيونية ولكانت قد أدخلت في برامج ساعات الليل المتأخرة شأنها شأن أي خلاف محلي لا يثير الكثير من اهتمامنا .

— ١٢ —

مذبحة المارينز

في الثالث والعشرين من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ ، ظهر بشكل مأسوي خبل ادارة ريغن التي زجت بقوات المارينز في البيئة اللبنانية المشبعة بالكراهية ، عندما دمرت شاحنة مليئة بالمتفجرات مركز قيادة المارينز في مطار بيروت الدولي وقتلت ٢٦٥ أميركياً . وفي الساعة نفسها ضربت شاحنة أخرى مشابهة الوحدة الفرنسية العاملة في قوة حفظ السلام موقعة بين صفوفها ٥٩ قتيلاً . وفي ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) جرت عملية اخرى مشابهة في قيادة اسرائيلية أوقعت ٦٠ قتيلاً[٨٧] .

توافقت آراء دوائر الاستخبارات في الدول الثلاث على ان العمليات الارهابية هذه كانت من عمل مجموعة شيعية متعصبة تدعمها ايران (تطلق على نفسها اسم « الجهاد الاسلامي ») يقيم أفرادها بالقرب من بعلبك في شرق لبنان . ولكن الرئيس ريغن في بحثه المحموم عن نظرية تآمرية أخرى أكثر إثارة ، أعلن انه الآن « مصمم أكثر من أي وقت مضى » على الا « يتمكن المخططون من السيطرة على تلك البقعة من الأرض ذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية »[٨٨] . لقد كان رد فعله هذا غريزياً ولكن غير عقلاني . ولو استطاع لكان قد ذهب إلى أبعد من ذلك في الربط بين المتهمين بالتخطيط لتلك الجريمة وبين الكرملين ، ذلك ان الايرانيين الشيعة يكرهون السوفيات مثله وبنفس الشدة . ولكن هناك السوريون . فقد

ألمح الناطقون باسم الادارة الى ان الارهابيين ما كانوا ليتمكنوا من تأدية مهمتهم القاتلة لولا مشاركة سورية .

وتبعاً للنمط الذي تعودوه كان رد الاسرائيليين على الهجوم الذي تعرضت له قواتهم غارة جوية على مقر قيادة الارهابيين الشيعة بالقرب من بعلبك في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) . وفي ١٧ منه قام الفرنسيون بغارة أخرى . وقد قيل ان الشعور في واشنطن كان قوياً بوجوب القيام بغارة نهائية تتمم تدمير الهدف نفسه ـ وهو اقتراح لا بد ان يكون قد تقدم به شخص قرأ قصة آغاثا كريستي البوليسية « اغتيال في قطار الشرق السريع » حيث غرز كل من الساعين للأخذ بالثأر خنجره في جثة الضحية لجعل الجرم جماعياً . وقيل أيضاً ان الولايات المتحدة امتنعت عن القيام بذلك تحت ضغط وزير الدفاع بالاشتراك مع رئيس أركان القوات المشتركة (في الولايات المتحدة) .

تعليق

هذه المرة لم تقلّد الادارة الأميركية الاسرائيليين في عمل لا يتلاءم مع طبيعة أميركا . فبعد أن تركنا بلدنا يتورط في الخلافات الداخلية في لبنان ، وكان من المؤكد أن وضعنا سيكون في حال أسوأ بكثير لو اننا ساهمنا بممارسة مبدأ « عينان اثنتان مقابل سن واحدة » الذي تتبعه إسرائيل باستمرار ، أو لو اننا رددنا على أي عمل إرهابي بضرب منتظم لقرى عربية فنقتل من المدنيين أكثر بكثير مما نقتل من الارهابيين . ذلك انه لا تستطيع أية قوة عظمى تفاخر بالعدالة وبالانسانية أن تأتي بمثل تلك الأعمال دون ان تسيء الى صفاء مبادئها(٨٩) .

— ١٣ —

الادارة توثق ربط أميركا باسرائيل

في تأكيده على إيمانه المتحجر بان التآمر الشيوعي متهم اتهاماً مطلقاً ، مما يستدعي بالتالي اعتبار سورية عميلة سوفياتية بسبب قبولها بعض المساعدة العسكرية ، كان الرئيس يتجاهل ضمناً ممارسات أميركا نفسها . واستطراداً ، هل يستطيع أحد أن يناقش في انه نظراً لامداد الولايات المتحدة القوات المسلحة الاسرائيلية بأسلحة ومعدات متطورة أصبحت اسرائيل عميلة لأميركا ؟ أليس عكس ذلك القول أكثر صحة منه ؟ فما من أحد على معرفة بالوضع في سورية يستطيع اعتبار الرئيس حافظ الأسد إلا أنه الرجل الرئيس الأوحد . لقد أكد هنري كيسنجر خبرات الآخرين عندما وجد فيه (الرئيس الأسد) عام ١٩٧٤ « وطنياً في قمة الوطنيين » .(٩٠) ذلك انه ليس فقط عنيداً في استقلاليته بل انه برهن بوضوح عن استقلاله عن موسكو عندما رفض المداخلات السوفياتية بشأن ياسر عرفات .

وهو إضافة الى ذلك زعيم قوي الشخصية ثابت التصميم . وقد برهنت الادارة الأميركية عن بساطة تستدعي الشفقة عندما حاولت تخويفه وحمله على سحب قواته من لبنان . فبدلاً من أن يناوروا أمام الضغوط الأميركية رد السوريون بمضاعفة مساعداتهم العسكرية للفئات المناوئة لحكومة الجميل . وكان رد وشنطن الغريزي زيادة الضغط العسكري دون أي اكتراث ضميري بالضحايا بين المدنيين عندما أطلقت البارجة « نيوجرسي » قذائفها من عيار ١٦ إنش على

مواقع الشيعة والدروز ، وعن مسافة يصعب معها التصويب الدقيق ويسهل التدمير .

ولو اننا تعلمنا أي شيء من خبراتنا المؤلمة في السنوات السابقة لكان علينا ان ندرك بوضوح تكاليف وأخطار التأييد المطلق لكل مغامرة اسرائيلية ، والعفو آلياً عن كل وعد أخلت به اسرائيل ، والتعويض الطوعي عن كل التحطيم الذي تحدثه أعمال اسرائيل التخريبية ، وعن الاستمرار في السعي وراء مخطط اسرائيل الامبريالي في لبنان حتى بعد ان تخلّت اسرائيل نفسها عنه معتبرة ان لا أمل يرجى منه ، وعن ادارة الخد الآخر بعد ان يوجه زعماء إسرائيل الى الولايات المتحدة الاحتقار والاستخفاف الوقحين ، وكان يجب على الادارة بعد إجلاء « فتح » ان تترك مشاكل لبنان المؤلمة للبنانيين كي يحلوها بأنفسهم ، فتخفض من خسائر الأميركيين البشرية وتكون عندئذ قد أظهرت حساً سياسياً قيادياً حتى ولو كنا قد تأخرنا في إتخاذ قرار الانسحاب .

وبابتعادها عن المفهوم من واقع الأمور لم تبذل ادارة ريغن أي مجهود على الاطلاق لسحب بلادنا من المستنقع اللبناني ووضع سياسة مستقلة لها مرسومة حسب حاجاتها ؛ بل ربطت البلاد ، بدلاً عن ذلك ، ربطاً أوثق بأحلام حكومة بيغن الطموحة وكأن اسرائيل تستحق المكافأة على إقحامنا في لبنان .

ومنذ حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ ، أخذت اسرائيل تسعى لاستغلال هوس الولايات المتحدة بالتهديد السوفياتي من أجل الحصول على ترتيب دفاعي يؤمن لها مساعدة الولايات المتحدة في حال حدوث هجوم عربي آخر عليها . وفي ١٩٨١ ، وبعد مرور شهر واحد على نجاح ادارة ريغن في مقاومة محاولة اللوبي الاسرائيلي للحيلولة دون صفقة طائرات « أواكس » للمملكة العربية السعودية ، شعر الرئيس

ريغن بان عليه ان يتقدم بعرض للتعويض على اسرائيل ، فقدم لها ما يسمى بـ « اتفاق التعاون الاستراتيجي » . وكان يأمل من ذلك أن يهدىء من روع اللوبي الاسرائيلي وان يعطي الاسرائيليين في الوقت نفسه مكافأة على تقيدهم بالتزامهم الانسحاب من سيناء ، حسب شروط اتفاقات كامب دايفد ـ وهذا عمل سبق لنا أن سددنا ثمنه لإسرائيل مرات متعددة .

غير ان العرض الذي تقدمت به ادارة ريغن أقل مما كان الاسرائيليون يطالبون به . فقد كانت اسرائيل تحاول الحصول على وجود أميركي دائم كإقامة قواعد أميركية في اسرائيل أو وضع قوات أميركية على أراضيها أو على الأقل تخزين أسلحة وعتاد أميركي فيها . ولكن الادارة حاولت جعل التعاون مقتصراً على إجراءات مهدئة مثل « مناورات مشتركة » و « لجان مشتركة » . وقد أظهر ذلك التباين في الرأي عدم وجود دوافع مشتركة لذلك الاتفاق . ذلك أن اميركا كانت ترغب في تحسين فعالية قوة الانتشار السريع التي خططت لاستعمالها بوجه عدوان سوفياتي ، دون إيذاء شعور الدول العربية المعتدلة اما اسرائيل فلم تكن مهووسة بطيف روسيا العدوانية بل بهجوم يشنه عليها جيرانها العرب. وكان الإسرائيليون يعدون ترتيباً يعبر بشكل منظور وواضح عن التزام أميركا باسرائيل ، ويؤمن لهم توافر السلاح والعتاد لحرب طويلة دون الحاجة الى اقامة جسر جوي آخر ، ويضمن توريط أميركا مباشرة بنشر قوات (أميركية في اسرائيل) في حال حصول هجوم عربي آخر .

ولكن الاتفاق المخفف الذي تم التوصل إليه لم يصبح نافذاً ، ذلك أن اسرائيل ، كما مر معنا ، استغنمت بشكل مفاجيء انشغال أميركا بأزمة بولندا لضم مرتفعات الجولان . رد الرئيس ريغن بغضب فاعلن

تعليق الاتفاق الجديد ، أما رئيس الوزراء بيغن الذي لا يرضى بأن يتقدم عليه أحد فأعلن تخليه عنه كلياً .

وسنأتي في الفصل الثاني من هذا الكتاب على تفاصيل أسباب عدم تطابق أهداف اسرائيل وأهداف الولايات المتحدة ، ولماذا يجب أن تكون بلادنا حذرة من ربط مصيرها ربطاً وثيقاً بطموحات اسرائيل التوسعية . ولكن الادارة بدت في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) غير مدركة لهذه الحقائق التي لا تتفق مع مصلحة الولايات المتحدة ، عندما أعادت إحياء اقتراح « اتفاق التعاون الاستراتيجي » . وقد ذهبت هذه المرة الى أبعد من السابق إرضاءً لمطالب اسرائيل ، الى حد القبول بتخزين مواد عسكرية (في اسرائيل) . وهذا يعني فقدان سيطرة أميركا الفعلية على تلك المواد . فطالما الاسرائيليون مضطرون في حال حصول حرب طويلة للاعتماد على جسر جوي أميركي سيبقى لنا ، كما أوضح هنري كيسنجر في ١٩٧٣ ، بعض التأثير في تصرفات اسرائيل . أما الآن فقد تخلينا عن ذلك مقابل لا شيء .

وكان الاتفاق الذي حصل مثلاً كلاسيكياً عن صفقة جاءت الموجبات فيها على فريق واحد . ذلك أن الولايات المتحدة لم تحصل على أي تنازل من قبل اسرائيل ، كما انه ليس من الواضح ما إذا كانت الادارة قد حاولت ذلك . ولم تصر الادارة حتى على وجوب تجميد اقامة المستوطنات في الأرض المحتلة التي سيستمر المكلفون الأميركيون بتمويلها بواسطة مساعداتنا الاقتصادية لاسرائيل . وتقول الادارة بكل تقوى وخشوع ان الغاية من الاتفاق « إعطاء أولوية للخطر الذي يشكله تزايد تدخل الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط على مصالحنا المشتركة » علماً بأنه من الواضح ان اهتمام اسرائيل مركز على مواضيع تختلف عن ذلك .

أما النقاط الأساسية المعلنة في الاتفاق فهي التالية :

ـ زيادة الهبات العسكرية الأميركية لاسرائيل بمبلغ ٤٢٥ مليون دولار سنوياً .

ـ السماح لاسرائيل باستعمال جزء من هذه المساعدة في صنع طائرات « ليفي » المقاتلة النفاثة وبيعها في الأسواق العالمية ، بحيث تنافس منتجي الطائرات الأميركيين . ولأسباب جوهرية واضحة واجه السماح المذكور معارضة قوية من قبل صناعة الطائرات في الولايات المتحدة . ورغم ان هذه الصناعة قد برهنت باستمرار عن قدرة هائلة على توجيه الضغط السياسي في ظروف أخرى ، إلا أنها برهنت في هذا المجال أنها ليست نداً للوبي الاسرائيلي . ولم يسبق أبداً ان أعفيت أي دولة أخرى من التقليد القديم المعمول به والقاضي بحصر استعمال أموال المساعدة العسكرية في شراء أسلحة أميركية دون سواها . ان هذا الاستثناء يشكل سابقة خطيرة .

ـ إنشاء لجنة أميركية اسرائيلية لاجراء تمارين عسكرية مشتركة والاعداد لاستعمال المرافيء الاسرائيلية من قبل سفن الاسطول السادس الأميركي .

ـ خزن أعتدة أميركية في اسرائيل تستعملها قوة الانتشار السريع الأميركية ـ ولن يكون مستغرباً أن تحول تلك الاعتدة الى اسرائيل لتستعملها في حال حصول هجوم عليها وتستغني بذلك عن جسر جوي كالذي أقيم عام ١٩٧٣ .

ـ الولوج فوراً في مفاوضات لعقد اتفاق للتبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة واسرائيل على أساس إعفاء الاستيراد والتصدير من الجمارك والرسوم ، وهي تنازلات ستكون ذات قيمة كبرى في حال

إلغاء الأفضليات العامة للعالم الثالث . وثمة تشكيك جدي في ما إذا كانت اسرائيل ستخضع لأنظمة الدعم المالي . وعلى كل ، يبدو ان الادارة والكونغرس مستعدان لمنح اسرائيل ترتيبات تجارية تفضيلية لم يمنحاها الى جارتنا كندا .

ـ استئناف شحن القنابل العنقودية الى اسرائيل رغم ان « جيش الدفاع الاسرائيلي » خرق مرات متعددة القيود التي فرضناها على استعمال تلك الاسلحة المقرفة .

وقوبل هذا الاعلان في طول الشرق الأوسط وعرضه بعدم تصديقه في البداية ، ثم بالغضب والحيرة . وكان قد سبق للوزير هيغ ان اكتشف ، عند عرضه مشروع « الاجماع الاستراتيجي » وترويجه له ، ان الدول العربية لا تخشى الاتحاد السوفياتي كثيراً ، وان ليس هناك « تزايد تدخل سوفياتي في الشرق الأوسط » . بل على العكس ، فقد تراجع النفوذ الروسي تراجعاً كبيراً بعد ان طرد الرئيس أنور السادات الخبراء الروس من مصر عام ١٩٧٤ . أما ارتفاع مستوى نشاط موسكو في سورية عما كان عليه قبل ١٩٨٢ ، فالمسؤولية فيه تقع على اسرائيل وحدها التي سببت توسع الوجود الروسي عندما تبرعت بتدمير المعدات المقدمة الى سورية من الاتحاد السوفياتي ، إبان غزوها للبنان .

ورغم نكران ادارة ريغن وجود « أي خطط لتخطيط عسكري مشترك من أجل القيام باعمال عسكرية ضد سورية أو أية دولة عربية اخرى » لم يصدق العرب ذلك الكلام ، بل ينبغي ألا يصدقوه . فهم يرون ان أمل السوفيات بزيادة نفوذهم في الشرق الأوسط يتوقف الى حد بعيد على تقاعس أميركا عن لجم اسرائيل وعن العمل كوسيط شريف في عملية تحقيق السلام . أما توقيع الاتفاق فيشير بقوة الى ان أميركا قد انحازت الى فريق ولم تعد صالحة للقيام بدور ذلك الوسيط .

لماذا اختارت الادارة اتخاذ هذا الاجراء بينما ما زالت بلادنا تدفع الثمن الباهظ الذي سببه غزو اسرائيل الفاشل للبنان ؟ لعل أبسط التفاسير لهذا التعذيب الذاتي أكثرها تطابقاً مع الواقع : ان قرار إعادة إحياء اتفاق التعاون الدفاعي وتوقيته ردَّةُ فعل من قبل مسؤولين مذعورين ، خائبين ، فقدوا الصواب ، يشعرون بضغط داخلي متزايد ويواجهون انتخابات قريبة الموعد ولا يعرفون بديلاً لما يفعلون[٩١] .

وربما قال البعض في محاولة لابعاد الاتهامات ان المخططين في الادارة قد تأثروا بتعابير هنري كيسنجر الجيوسياسية المعقدة بشأن تصحيح ميزان القوى في المنطقة بوجوب اقناع اسرائيل باستئناف القتال . أو لعلهم قد أقنعوا بعضهم البعض بذلك محاولين تسويغ ما يعلمون بانه خطأ بخطأ . ولا يبدو ذلك الاقتراح معقولاً كثيراً ولو قيس بذلك المقياس ، ذلك انه لا دليل يشير الى ان ميزان القوى قد تأثر تأثراً مادياً ، ولكن الشيء الذي يصعب فهمه هو كيف تستطيع بلادنا تحسين ذلك الميزان بانحيازها الى جانب أربعة ملايين اسرائيلي وبالتالي معاداة مئة مليون عربي؟ فعوضاً عن محاولة اقناع إسرائيل باستئناف القتال كان يجب علينا لجمها عن ركوب رأسها في استعمال القوة العسكرية وفي سوء استعمال معداتنا العسكرية .

- ١٤ -

دروس وعبر .

يشير عنوان هذا الكتاب الى ان قصة غزو اسرائيل للبنان وموافقة أميركا عليه ضمناً ، واشتراكها في الجرم أحياناً ، عبارة عن سرد زمني لاغلاط وخيانات سواء من قبل الولايات المتحدة أو من قبل اسرائيل ، خيانات وأغلاط لم تكن وليدة ساعتها . فقد تلاحقت الخيانات والأغلاط بانتظام مهين مع تلاحق احداث تلك الحقبة ولكثرتها خصصت لها الفصل الأخير من هذا الكتاب .

ولكن مجرد تسجيل الاخطاء ليس كافياً . فاذا كنا لننقذ شيئاً من حطام السفينة اللبنانية المنكودة عائماً كان أم غارقاً ، علينا ان نتفحص بدقة نتائج الغزو ومغازيه ونستخلص منها عبراً نعتبر بها جدياً .

تلك هي الغاية من الفصل الثاني الذي يلي ، أي تقييم المضامين واستخراج المغزى الأوسع من هذه الحقبة المجنونة والمأسوية .

الفصل الثاني

دروس ونتائج

ـ ١٥ ـ

نتائج الغزو وما تلاه

أشرت سابقاً الى ان لبنان ليس من اللاعبين الرئيسيين في لعبة الشرق الأوسط . فهو عبارة عن منطقة جغرافية تتميز بالمأسوية والموت ، لها حدود مصطنعة ، تحتوي على مجموعة عجيبة من الفئات المتناحرة التي يسيطر عليها الولاء القبلي والولاء للعائلة وللطائفة وللبقاء الاثني أكثر بكثير من أي شعور قومي . ومفهوم لبنان كأمة أضعف بكثير من أن يتحمل وزر تاريخه المكتوب بالدماء . ويبدو ان الاحتمال الواقعي ضئيل في أن يتمكن من تجنب التقسيم الفعلي الذي أصبح واقعاً بشكل جزئي منذ ثماني سنوات .

ليس للبنان ، على مأسوية ماضيه وربما مستقبله أيضاً ، قيمة تذكر بالنسبة للمصالح الأميركية . كما أن الاحداث المؤلمة التي حلت به منذ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، لم تبدل شيئاً من وضعه هذا ، علماً باننا لا نستطيع إحداث أي تأثير في قدره هذا حتى ولو كانت أهميته لنا أكبر بكثير . لقد كان مخطط اسرائيل الرامي الى فرض حكم ماروني يشمل لبنان كله برعايتها ، سراباً ولّده صلف متعال ازداد تحقيقه بعداً عن الممكن بعد ان تخلّت عنه اسرائيل واحتضنته أميركا .

كانت سورية والفئات الاسلامية أكبر الرابحين من تلك الاحداث المأسوية ، فقد ارتفعت مكانة الرئيس حافظ الأسد في سياسة الشرق الأوسط بما أبداه من شجاعة وحنكة ، وصارت سورية تنافس مصر في زعامة العالم العربي . وبالمقابل ، أخذت قوة الموازنة تتضاءل باستمرار

حتى بلغت مستوى يتناسب تقريباً مع قدرتهم وعددهم ، الذي بلغ الآن زهاء ٢٠ بالمئة فقط من مجمل عدد السكان ، وفقدوا بذلك المركز المميز الذي شغلوه مدة طويلة . هذا ، ولم يستمروا في كونهم قوة سياسية متماسكة ذلك ان زعماءهم وميليشياتهم يبدلون باستمرار مواقفهم من حكومة أمين الجميل .

أما اسرائيل فكانت خاسراً كبيراً اذ ان تاريخ انتصاراتها العسكرية تلطخ من جراء حملة باهظة التكاليف ومخيبة للأمل فشلت في تحقيق أهدافها ، بينما أصيب الشعب الاسرائيلي بصدمة مؤلمة جداً لجهة ثقته الكبيرة بقدرات القوة العسكرية . وكان من شأن تلك الحملة العسكرية الفاشلة ان زادت من تعرض أمن اسرائيل للخطر عوضاً عن تحسينه . ونتج عن هجوم اسرائيل ان قدم الاتحاد السوفياتي من السلاح والمعدات لسورية ما تفوق قيمته ملياري دولار ، إضافة الى ان تفوق اسرائيل الجوي على الصعيد الاقليمي بات مشكوكاً بأمره . ويرى زئيف شيف ، المحرر العسكري المرموق في صحيفة « هآرتز » ان سورية قد حسنت قوتها البرية بحيث باتت تستطيع تحدي الجيش الاسرائيلي في مرتفعات الجولان ، وكذلك في وادي البقاع[٩٢] .

جاء احتلال اسرائيل لجنوب لبنان يضيف عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الاسرائيلي المنهار (تتوقف حياته على استمرار حقنه المتزايد بالمساعدات الأميركية) ، كما انه أدى الى تلطيخ سمعة اسرائيل كدولة ديمقراطية إذ أن ٣٠ بالمئة من المقيمين فيها حالياً لا يتمتعون بحق التصويت . وبوجود أكثر من مليون ونصف المليون من الفلسطينيين العرب تحت الحكم العسكري الاسرائيلي حيث يزداد التململ وتشتد أعمال القمع البشعة . قبل الغزو كانت اسرائيل على علاقة صداقة بالشيعة الذين يشكلون الآن أكبر مجموعة اثنية في لبنان . صحيح ان الشيعة

المناهضين لـ « فتح » حيوا بالازاهير جيش اسرائيل الغازي ، اعترافاً بالجميل . غير ان « جيش الدفاع الاسرائيلي » استباح سلطة الحكومة اللبنانية وحل محل المسؤولين المحليين فتحول الى موضوع كراهية وعنف لدى الشيعة الذين ينصبون للجنود الاسرائيليين زهاء خمسة عشر كميناً في الاسبوع .

ولم يكن الناس الذين وقعوا تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي الضحايا الوحيدين لمطامح اسرائيل العسكرية ، ذلك ان على المرء ان يأخذ في الحسبان أيضاً الافراد والعائلات المهجرة بسبب جحافل « جيش الدفاع الاسرائيلي » الغازية . ان التأثيرات التراكمية لكل تلك العوامل في وضع اسرائيل باتت قريبة الظهور . ذلك انه لا تستطيع أية دولة الاستمرار في اكتساب الأعداء بشكل دائم دون أن يأتيها يوم تتعرض فيه لرد قاس . في الداخل يشعر الاسرائيليون العاقلون والمعتدلون بالاسى لجنوح بلادهم أكثر فأكثر نحو الفلسفة الاسبرطية ، مبتعدة عن المثل الانسانية التي وضعها مؤسسوها . هؤلاء هم الذين خانتهم الادارة الأميركية بتقديمها الدعم لحكومة بيغن إبان الاجتياح من دون حساب .

فإذا كانت اسرائيل تعاني الآن من مغالاة زعمائها ، فلقد حلت بأميركا خسارات فادحة من جراء حسابات ادارة ريغن المليئة بالأخطاء الكبيرة .

وكان من نتائج انحيازها الى جانب اسرائيل وعقدها معها إتفاق التعاون الاستراتيجي الذي يشار إليه على انه معاهدة ، ان أضعفت الولايات المتحدة تأثيرها كوسيط ، وموقفها لدى الدول والشعوب العربية . وبتبرعها لدعم نظام لبناني ضعيف لا أمل يرجى منه ، أصيبت بلادنا بهزيمة سياسية كلفتها من احترامها وسلطتها .

وبسماحها ان تقع فريسة الخديعة ، وتحنث بتعهدها الرسمي بحماية الفلسطينيين الذين ظلوا في لبنان بعد خروج قيادة « فتح » منه ، ألقت ادارة ريغن بظلال الشك على موثوقية بلادنا ومصداقيتها ، وبمشاركتها فريقاً متعطشاً للدماء في خلاف داخلي لا يمس بمصالحها ، لطخت سمعة بلادنا واتسامها بالانسانية . وأخيراً قوّت موقف سورية كثيراً في العالم العربي كما انها اذا ما استمرت في سياستها المنحازة من حيث الاسلحة والتسليح ، ستقدم فرصاً وسوانح كي يوسع الاتحاد السوفياتي من نفوذه .

يعرف الرؤساء الذين يتحلون بالحكمة كيف يعترفون بالهزيمة ، كما فعل الرئيس جون كنيدي في أعقاب عملية خليج الخنازير . ولكن الرئيس ريغن يفضل الكلام المزدوج المعنى والادعاء بانه حقق نجاحاً في لبنان . ويفعل الرئيس ريغن خيراً إن هو تذكر قول تشرشل المأثور في مجلس العموم البريطاني في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ بعد تراجع الحلفاء من دنكرك (في فرنسا) : « علينا الحذر من ان نلصق أوصاف النصر بهذه النجاة » .

— ١٦ —

دروس من خبراتنا في لبنان

عانت الولايات المتحدة الكثير بسبب الأغلاط التي ارتكبتها في لبنان ، وستبقى تلك المعاناة ثمناً مقبولاً اذا تعلم زعماؤنا دروساً جدية من تلك الأحداث .

للبعض من تلك الدروس تطبيقات عامة، وللبعض الآخر علاقات محدودة بالمشاكل والأخطار التي تواجهنا في ساحة الشرق الأوسط حيث تسود الفوضى .

دروس التطبيقات العامة

انجرفت إدارة ريغن تدريجاً نحو متاهة لبنان دون إدراك أو استشفاف للأرضية السياسية والاجتماعية التي غامرت بالدخول اليها . وقد أسهمت توهمات الوزير اليكسندر هيغ بـ « الاجماع الاستراتيجي » الذي لا وجود له ، في الفوضى العامة ، وكذلك نزعة الادارة الى معالجة كل القضايا والنظر الى جميع المناطق كما ولو كانت بنفس الحجم والأهمية بالنسبة الى مصالح أميركا . ولم يستطع زعماؤنا إخفاء إيمانهم الساذج بأن قوة أميركا العسكرية تضمن لنا القدرة على حل المشاكل . وأخيراً جاءت مقاربة الادارة لأزمة لبنان لتظهر بجلاء خطر تفسير مشاكل العالم بمفهوم الحرب الباردة .

وإرتكبت حكومتنا ، إضافة الى ذلك ، أخطاء اخرى كان بامكانها تجنبها لو كان زعماؤنا أكثر إلماماً بالتاريخ . فقد ألزمت دماء أبنائنا

وأموالنا بتأييد حكم لبناني لا يمثل إلا فئة واحدة من الشعب مكرِّرة بذلك الخطأ الذي إرتكبناه في فيتنام . وارتكبت أيضاً الخطأ الفادح باستخدامها استخداماً خجولاً لقدرة الولايات المتحدة العسكرية في محاولة لإخراج السوريين ، وهذا هدف لا يتحقق إلا بزج قوة عسكرية كبيرة فيه ، فضلاً عن أخطار كبيرة ونفقات أكبر لا تسوغها مطلقاً مصالحنا الضئيلة .

على ان الأهم والأبعد من ذلك ان ادارتنا أظهرت مرة ثانية حاجة بلادنا الماسة لأن تتعلم كيف تنسحب من أوضاع غير مناسبة ، أقحمت نفسها فيها بقلة ادراكها ، بأدنى الخسائر الممكنة ودون الهدر في الموارد كما يفعل المقامرون المدمنون. لقد اتضحت تلك الحاجة في حرب فيتنام . في أواخر الستينات وبعد تردد طويل توصل الزملاء إبان ادارة الرئيس ليندون جونسون الى اقتناع كنت قد سبقتهم إليه بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تحقيق أهدافها المعلنة . ومع ذلك ، لم يكن في طوقهم مواجهة الكلفة السياسية لانسحاب تكتيكي . وكانوا يصرون على القول بأن ذلك من شأنه الحاق ضرر جسيم بـ « هيبة » وبـ « مصداقية » الولايات المتحدة . وكانوا يتساءلون ، هل سيصدقنا أصدقاؤنا اذا ما امتنعنا عن الوقوف وقفة صامدة بوجه الفيتناميين الشماليين ؟

وكان جوابي آنذاك بأن أصدقاءنا وحلفاءنا سيحترمون أميركا إذا ما أظهرت تعقلاً بتخفيف خسائرها وبانتزاع نفسها من وضع لا علاقة له تذكر بمصالحها ومن ظروف تستحيل معها الغلبة . ولم يكن فشلنا في تحقيق الغلبة هاجسي الأكبر (بامكاننا شطب خسارتنا كما في أي عمل فاشل) بل كان سبب قلقي كوننا لا نواجه منطق الوضع الذي نحن فيه . ورغم النصح والايضاح استمر الرئيس بتصعيد اللهجة الخطابية

وبارسال المزيد من الشباب ليميتوا ويموتوا لأن أحداً لم يضطلع بفكرة انتزاع أنفسنا من ذلك الوضع .

وإذا ما كنا في حينه بحاجة إلى انتزاع أنفسنا من فيتنام ، فقد كنا بحاجة مرة ثانية لانتزاع أنفسنا من لبنان . قال كارل ماركس «إن جميع الأحداث العظمى والشخصيات الفذة تأتي مرتين تكون أولاهما كارثة والثانية مهزلة» . وقد كان لبنان التكرار المهزلي لفيتنام . ورغم أن إسرائيل تخلت عن الهدف الذي شاركنا فيه بقلة احتراز ، استمر الرئيس ريغن بتشديد نبراته الخطابية ، مصراً على أن للولايات المتحدة «مصالح حيوية» في لبنان وإننا لا نجرؤ على «الاستسلام» وإلا «فإنهم سيجتاحون الشرق الأوسط بأكمله» .

وتختصر الناحية المهزلية بالتساؤل التالي : إذا كان للبنان أهمية قصوى بالنسبة لمصالحنا ، فلماذا إذاً حصرنا التزامنا بـ ١٨٠٠ من جنود المارينز تساندهم مدفعية السفن قبالة الشاطىء ، بينما التزمنا بـ ٥٥٠ ألف رجل في فيتنام ، ومن أجل تحقيق الكلام الرنان نفسه ؟

لقد تماثلت أخطاؤنا في الحالتين رغم عدم التناسب بينهما في عدد الرجال . وكان على حكومتنا أن تعترف في وقت مبكر بأنها أخطأت في الزج بقواتنا وبهيبتنا في تأييد حكومة ضعيفة في نزاعات محلية . كما كان عليها بالتالي التخفيف من لهجتها والتشديد على قلة أهمية القضية ثم العمل الجدي على إيجاد المسوغ المنطقي للانسحاب . ولكن زعماءنا فعلوا العكس تماماً في كلتا الحالتين : فقد أعلنوا بأعلى أصواتهم عن الضرورة الملحة لتحقيق نصر هو غير قابل للتحقيق ، وعن النتائج الكارثية التي ستترتب على هزيمة غير قابلة للرد . وكانت المحصلة في فيتنام أننا فقدنا (٥٥) ألف رجل ، أما في لبنان فكانت اننا وضعنا

المارينز في موقف محبط وعرضناهم للنيران المتبادلة بين فريقين في خصام ليس لبلادنا فيه إلا مصلحة ثانوية .

ولئن كان على إدارة ريغن أن تتعلم من فشلنا في لبنان دروساً في التطبيقات العامة هذه ، فإنها لم تبد أي دليل يشير إلى أنها فعلت . ويبدو الآن أننا نعاود ارتكاب الأخطاء نفسها ولكن مع تعديل في الأسماء ، ذلك أننا استبدلنا الأسماء بأسماء أمكنة في أميركا اللاتينية ، دون تعديل في اللهجة ولا في التصرف القائمين على المنطلقات الخاطئة نفسها ، أي تضخيم أهمية المنطقة ، والمبالغة في الإيمان بعلاقتها بالحرب الباردة ، وعدم اكتراث أعمى بالحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وإيمان صبياني بجدوى الحلول العسكرية .

دروس تتعلق بالشرق الأوسط :

إذا كانت حكومتنا ـ بل بلادنا ـ استناداً إلى الأدلة المتوافرة حتى الآن ، لم تتعلم إلا القليل من جنون تدخلنا في لبنان ، فهل اكتسبت من ذلك بعض الحكمة في ما يختص بمشاكل الشرق الأوسط المعقدة والخطيرة وخصوصاً منها علاقتنا بإسرائيل ، تلك العلاقة التي هي في صميم ورطتنا في الشرق الأوسط ؟ إن هذه القضية لقضية رئيسة ينبغي أن ينكب عليها الأميركيون ، ذلك لأن الشرق الأوسط هو دون أي ريب أخطر منطقة في العالم ، بل إنه ، كما سأبين في ما بعد ، البلقان الجديد للحرب العالمية الثالثة .

أنبأتنا الصفحات السابقة بأن الولايات المتحدة تورطت في لبنان لأنها ، بسبب انعدام وجود سياسة خاصة بها للشرق الأوسط ، اعتمدت اعتماداً أعمى على سياسات إسرائيل الهادفة إلى تحقيق أغراض تتنافى مع مصالحنا . وكي ننقذ أنفسنا من مغامرات أشد

خطورة وتدميراً ، علينا أن نكون واضحين أشد الوضوح من حيث طبيعة ونتائج علاقاتنا الحالية بإسرائيل ، وأن ننظر باهتمام وتيقظ بالغين لنعرف إلى أين ستودي بنا تلك العلاقات .

وفي الصفحات التالية سأعالج تطور علاقاتنا مع إسرائيل والفرضيات المغلوطة التي قامت عليها وما تزال ، والأخطار الكامنة في التطور المرتقب للأحداث ، إذا ما استمرينا في مسارنا الحالي ، وضرورة وضع تصميم جديد لعلاقات أميركية إسرائيلية على أساس الاحترام المتبادل ، هذا إذا كنا لنتحاشى الكوارث التي يتجه نحوها البلدان بسرعة .

المسؤولية :

سأبدأ أولاً بتوضيح قضية المسؤولية كمقدمة للبحث الأوسع .

لقد ركزت في بحث الأحداث التي تلت غزو إسرائيل للبنان على السياسات والتصرفات الإسرائيلية لأن إدارة ريغن لم تقم بأي عمل سوى ردة الفعل على مبادرات إسرائيل . ولكنني لست أقول بأن جميع مشاكل الشرق الأوسط ناتجة عن تصلب إسرائيل وطموحاتها ولا عن سوء الحسابات الأميركية وأخطائها . وانه لمن المؤكد بأن العرب أنفسهم يتحملون قسطاً من الملامة .

يسود العالم العربي واقع غير طبيعي من عدم التطابق بين أساليب التفكير من جهة والحقائق المجردة من جهة أخرى . فالفكر السياسي لم يرافق الأحداث ، ومواقف الفئات المتخاصمة لم تتطور مع تطور الواقع . ونتيجة ذلك استمر الزعماء العرب حتى الفترة الأخيرة على الأقل في إصرارهم على رفض الواقع . ذلك أن الشعور المضخم بالكرامة ، ومرارة الهزيمة والتهجير ، والضياع الناجم عن الكراهية ،

وتصور الخيال واقعاً ، جعلتهم يستبدلون العمل العقلاني الفعال بالخطب النارية .

وبدلاً من القبول بوجود دولة إسرائيل واقعاً سياسياً دائماً وعقد سلم معها ، حاربوا وتكررت هزائمهم ثم انكمشوا على أنفسهم فترة طويلة متمسكين بموقف رافض لم يجدهم نفعاً . وانه لمن مهازل الدهر أنهم اعترفوا في قمة فاس عام ١٩٨٢ بواقع إسرائيل وقدموا تنازلات كانت إسرائيل لتقبل بها بسرور عام ١٩٤٩ . غير أن مطامح إسرائيل كانت قد نمت في تلك الفترة نمواً كبيراً ، كما نشأ في أميركا فريق إسرائيلي ضاغط وحسن التدريب بلغ من القوة ما غل أيدي بلادنا حتى عن محاولة ردم الهوة .

لم يكن فشل العرب في مواجهة الواقع وفي ملاحقة مصالحهم الحقيقية العامل الوحيد الذي أسهم في الفوضى الحالية الكارثية . فإصرارهم على اتخاذ القرارات بالإجماع ، مقرون بعدم وحدة الهدف والغاية ، سمح لدول متطرفة مثل ليبيا واليمن الجنوبي بفرض حق النقض على مقرراتهم . وهكذا ، وبانعدام العقلانية المتفشي في الشرق الأوسط ، سمحت الدول العربية التي تكبدت النفقات المادية والبشرية في حروبها مع إسرائيل ، بأن تفرض عليها سياساتها دول تملصت من دخول المعركة .

وأخيراً ينبغي تخطئة العرب لتلكئهم عن مساعدة الفلسطينيين بشكل فعال أو إنساني . فمع أن العرب يتحدثون بفصاحة وإشفاق عن المأساة الفلسطينية ، فقد تركوهم يرتجلون وسائل الدفاع عن أنفسهم عبر منظمة «فتح» التي فيها مواطن الضعف نفسها التي تشكو منها جامعة الدول العربية . فهي أيضاً تعتمد الإجماع وتعكس بذلك ، وإن بشكل مصغر ، تضارب الآراء عينه . وهكذا أقعدتها

التفرقة عن اتخاذ أي مواقف غير المواقف المتطرفة التي تحول دون الإسهام الفعال في البحث عن السلام .

وباختصار وضع العرب أنفسهم بميوعة مواقفهم في موضع اللاسلم واللاحرب ، أقوالهم أقوال محاربين وتصرفاتهم تشنجية يعتريها التردد ، يوافقون على الأعمال الإرهابية وبالمقابل تتجنب الدول المتطرفة التي تأوي الإرهابيين الخوض في حرب حقيقية . كما أن الكثيرين من الزعماء العرب تحدثوا بطلاقة عن السلم ولكنهم تراجعوا عن اقتناص فرص السلم التي سنحت في فترات ، وإن كانت محدودة .

وهكذا فإننا نواجه ثانية نمطاً تواتر تكراره في التاريخ : مأساة شعبين متخاصمين يخدعهما زعماء ضعفاء حسنو النية وقصيرو البصيرة، منشغلون بأنفسهم فلا يدركون السوانح ، مليئون بالكراهية والطمع والكبرياء المصطنع الذي يعميهم عن مواجهة الحقيقة، فضلاً عن كونهم أقل شجاعة من أن يصنعوا السلام .

ومثلما تتحول الحكومة الأميركية والأميركيون الذين يؤيدون، دون حساب، حكومات إسرائيلية توسعية، إلى أدوات طيعة في أيدي الإسرائيليين المتشددين ، كذلك تقوي دول عربية موقف أولئك المتشددين أنفسهم بعدم التقدم بمشاريع للسلم أو بعدم تأييد المبادرات الأميركية ، ثم تعود تلك الدول إلى مطالبة واشنطن بإنقاذها من نتائج تفرق صفوفها (الصفوف العربية) وانعدام نشاطها ، وبأن تلجم إسرائيل .

أما مؤيدو إسرائيل ، فيصرون من ناحية أخرى على أن تعتصر الولايات المتحدة التنازلات من العرب دون وضع أي ضغط من أي نوع كان على إسرائيل . ويتساءل هؤلاء لماذا لا تفرض الولايات المتحدة على العرب القبول بشروط إسرائيل ؟ ولكن الجواب عن هذا

السؤال بديهي ، ذلك أن تأثير الولايات المتحدة في الدول العربية محدود لأن الولايات المتحدة لا تعطي الدول العربية إلا منافع محدودة .

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة هي التي تحافظ على مستوى المعيشة في إسرائيل ، وتقدم لها كميات هائلة من الأسلحة مجاناً ، وهي التي تتدخل نيابة عنها سياسياً . وقد جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب وصف مسهب لما لبلادنا من مجال واسع للضغط على إسرائيل ، ولكن الشيء الوحيد الذي نفتقر إليه هو الإرادة لاستخدام مجال الضغط هذا .

وإذا ما كان السلام سيأتي يوماً إلى الشرق الأوسط ، وهذا احتمال يتضاءل مع مرور الزمن ، فلن يكون ذلك إلا عندما تبدأ أميركا باستعمال ما لها من وسائل للضغط على إسرائيل في فترة لا يزال فيها بعض بقايا التأثير في الجهة المقابلة . وقد لا تسنح فرصة كهذه إلا لفترة قصيرة باعتبار أن قوة اندفاع بلادنا في الانجراف إلى جانب إسرائيل سيخنق قريباً أي تأثير يذكر لأميركا في الدول العربية كما سيدفع بالمعتدلة منها إلى التصلب .

ـ ١٧ ـ

حرب العام ١٩٦٧
والتقهقر المتزايد في سياسة أميركا الشرق أوسطية

أخذ تورط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يتميز بالتقهقر التدريجي من الحياد باتجاه الانحياز . فقد حاولت الولايات المتحدة منذ قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨ وحتى نشوب حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ ، تأدية دور الحكم المتجرد بين الفريقين المتخاصمين على ساحة الشرق الأوسط ، فاستخدمت وسائل الإقناع السياسية والاقتصادية من أجل تسوية والحفاظ على السلام .

وكان ذلك الدور المناسب تؤديه دولة عظمى لها مصالح متنوعة في منطقة لها هي مصلحة في أن يحل فيها السلام تفوق أهمية أية مصلحة أخرى . ففي ١٩٥٠ رفضت الولايات المتحدة طلباً تقدمت به إسرائيل لشراء الأسلحة . ولتلافي قيام سباق تسلح ، سعت حكومتنا إلى تنسيق بيع الأسلحة مع كل من بريطانيا وفرنسا عبر الإعلان الثلاثي المؤرخ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٥٠ .

بقي ذلك الإعلان العامود الفقري للسياسة الأميركية حتى نهاية ولاية الرئيس كنيدي ، حيث ظلت حكومتنا تحاول مخلصة الحفاظ على نوع من الموضوعية في رسم سياستها في الشرق الأوسط . وحاولت أميركا قدر الممكن اتباع سياسة المعاملة المتعادلة باعتبار أن أفضل الوسائل لتحقيق السلام تكمن في نوع من التعادل في التسلح .

وبمجيء إدارة جونسون أخذ تأييد أميركا لإسرائيل ينمو نوعاً وكماً .

ففي العام ١٩٦٤ ، وهي آخر سنة مالية تقررت موازنتها في عهد الرئيس كنيدي ، بلغت المساعدات الأميركية لإسرائيل أربعين مليون دولار ولم يتضمن أي شطر يذكر منها المساعدات العسكرية . وجاءت إدارة الرئيس جونسون الذي أدار بظهره لمبدأ التعادل وتخلى عن الإعلان الثلاثي . ففي سنتي ١٩٦٥ و١٩٦٦ الماليتين قدمت إدارته لإسرائيل ليس فقط أسلحة دفاعية بل كذلك ٢٥٠ دبابة و٤٨ طائرة هجومية . وتضخمت مساعداتنا لها إلى درجة أنه في العام ١٩٦٦ وحده قدمت حكومتنا مساعدات عسكرية لإسرائيل تفوق كل ما سبق أن قدمناه لها خلال السنوات الواقعة بين تاريخ قيامها والعام ١٩٦٦ .

كان ذلك الابتعاد عن السياسة الخارجية المتماسكة التي انتهجتها الولايات المتحدة حتى ذلك الحين تغيراً جذرياً . ومع ذلك لم يكن المستوى الذي بلغته مساعدتنا في العام ١٩٦٦ سوى مقدمة خجولة بالمقارنة مع ما جاء بعدها . ذلك أنه في أعقاب حرب ١٩٦٧ ارتفعت مساعداتنا العسكرية والاقتصادية لإسرائيل ارتفاعاً مفاجئاً باعتبار أن الرئيس جونسون استجاب إلى الضغوط السياسية الداخلية وإلى تأثيرات الأصدقاء من السياسيين ، وحوَّل العلاقة السياسية ـ العسكرية ـ الاقتصادية مع إسرائيل تحويلاً جذرياً . وأصبحت الولايات المتحدة لأول مرة المزوِّد الأول لإسرائيل بالأسلحة ، وصاحبة الفضل الاقتصادي الأكبر عليها ، ومؤيدتها السياسية الأولى . وبدأت شلّالات النقد والأسلحة والعتاد تنهمر عليها من أميركا .

حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ حد جديد :

كانت حرب ١٩٦٧ نقطة تحول خطيرة في علاقات أميركا بإسرائيل ، إذ لم يكن من شأنها فقط زيادة مستوى ونوعية اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة زيادة هائلة ، بل حولت أيضاً العلاقة

القائمة بينهما على مبادىء محددة إلى علاقة غير صحية بالنسبة لكليهما . ولم تتخل الولايات المتحدة عن مفهوم توازن القوى وتتحول إلى المصدر الأول لتزويد إسرائيل بالسلاح فحسب ، بل تخلت الحكومات الأميركية المتعاقبة عن سياسة الرئيس أيزنهاور الحازمة والحكيمة التي أعلنها عام ١٩٥٦ بأنه لا يحق لمرتكبي العدوان الاحتفاظ بأرض احتلوها بالقوة ولا فرض شروط لانسحابهم منها وإعادتها إلى أصحابها .

بدأ التحول عن ذلك المبدأ في أعقاب حرب ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . وتمخضت المساومات التي تلت ذلك عن صدور القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن الدولي الذي كان يؤمل منه مقايضة الأرض بالسلام . ومراعاة لإسرائيل حدَّد القرار تحديداً مبهماً الأراضي التي يجب أن تتخلى عنها إسرائيل ، كما أنه تجاهل من ناحية أخرى تحديد موعد الانسحاب وأسلوبه وأية شروط واضحة لحرية الفلسطينيين المهجرين والمقيمين تحت الاحتلال في حرية تقرير المصير . وكانت النتيجة أن القرار وضع أسساً لتجميد الوضع مدة طويلة تصلبت خلالها مواقف الفريقين . واللافت للنظر أن إسرائيل لم توافق رسمياً على القرار بما شكل في الأساس ذريعة تمسَّكت بها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للإدعاء بأنها غير ملزمة به ، علماً بأنها لم تبد أي اعتراض عليه عند إقراره .

ولما تمنع العرب عن التفاوض ، من موقف الضعف ، لشعورهم بأن قدرتهم التفاوضية غير كافية ، ولما رفض الإسرائيليون التفاوض مع منظمة «فتح» التي عينتها جامعة الدول العربية المتحدث الوحيد باسم الفلسطينيين ، لم تعقد أية مفاوضات . وعوضاً عن ذلك أخذت

الدول العربية تعيد بناء قواتها العسكرية لجعل قدراتها العسكرية أقرب تلاؤماً مع حدة التصاريح ؛ توجهت مصر نحو الروس للحصول على الأسلحة بينما زاد الأميركيون من هباتهم ومساعداتهم العسكرية لإسرائيل .

في كتابه الصريح بعنوان «محاربو القدس» وصف دونلدنيف النتائج الرهيبة لحرب ١٩٦٧ وصفاً واضحاً قال :

«. . . كانت حرب ١٩٦٧ أسوأ مأساة في التاريخ الحديث للشرق الأوسط. ففي السنوات الست عشرة التي أعقبتها عصف بالمنطقة من الكراهية والعنف وسفك الدماء أكثر مما حل بها منذ قيام الدولة العبرية . فمجرد سرد الأحداث الرئيسة يرسم صورة مؤلمة : فمن حرب الاستنزاف إلى أيلول (سبتمبر) الأسود، إلى حملة الإرهاب التي قامت بها «فتح» وتُوِّجت بعملية ميونخ إلى حرب ١٩٧٣ إلى التنازع على جنوب لبنان الذي كاد يؤدي إلى دمار بيروت، ثم مرة أخرى إلى ذبح واستئصال آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذي أدى إلى تجدد الحقد والكراهية» .

وكانت إحدى النتائج الرئيسة لحرب ١٩٦٧ أن جعلت أميركا المصدر الأول للسلاح إلى إسرائيل . ولكن ، وإذا كانت تلك الحرب التي أثارت عواطف الرئيس جونسون المؤيدة لإسرائيل قد أدت إلى تصعيد دراماتيكي في المساعدات الأميركية لها ، فإن المستويات التي بلغتها المساعدات آنذاك كانت متواضعة جداً قياساً إلى الزيادة الفلكية الأرقام في المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة في أعقاب حرب ١٩٧٣ وإبان ولاية الرئيس نيكسون . وخلال جولات كيسنجر

المكوكية اشترت أميركا السلام بين مصر وإسرائيل . لقد كان الاتفاق عبارة عن صفقة عقارية عجيبة إذا اشترت الولايات المتحدة فعلاً من إسرائيل آلاف الكيلومترات المربعة من الرمال بمبلغ باهظ ثم دفعت للمصريين مبلغاً باهظاً أيضاً كي يستعيدوا تلك الكيلومترات .

ولم يكن ذلك في الواقع إلا الدفعة الأولى في الحساب . فتبعاً للدبلوماسية الكيسنجرية ، جاء نمط جديد من التزايد المتواصل في مستويات المساعدة بما فيها المساعدة العسكرية ، مما جعل إسرائيل أقوى دولة عسكرياً في الشرق الأوسط ، إلى حد باتت معه ، كما يفاخر بعض الإسرائيليين ، القوة العسكرية الرابعة في العالم .

وتحكي القائمة البيانية التالية بوضوح حكاية تلك المساعدات إذ تبين كيف عجلت إدارة نيكسون قبل حرب يوم الغفران وبعدها من دفق المساعدات العسكرية والاقتصادية بحيث تضاعفت قيمتها مرات عديدة منذ أواسط الستينات . وتبين القائمة مثلاً أن مجمل المساعدات العسكرية في السنوات الثلاث عشرة بين ١٩٤٨ و١٩٦١ بلغ أقل من مليون دولار ، مقابل أكثر من ١٨ مليار دولار من المساعدات العسكرية في السنوات الاثنتين والعشرين بين ١٩٦٢ و١٩٨٤ .

المساعدات الأميركية لإسرائيل
(بمليارات الدولارات)

الحقبة	عسكرية		اقتصادية		المجموع	
	إجمالي	معدل سنوي	إجمالي	معدل سنوي	إجمالي	معدل سنوي
٦١-٩٤٨	٠,٩	(*)	٥٩٣,٦	٤٢,٤	٥٩٤,٥	٤٢,٥
٧٣-٩٦٢	٣٩١١,٦	٣٠٠,٩	٧١٣,٧	٥٤,٩	٤٦٢٤,٣	٣٥٥,٧
٧٨-٩٧٤	٤٠٠٠,٠	٨٠٠,٠	٢٦٧٩,٩	٥٣٦,٠	٦٦٧٩,٩	١٣٣٦,٠
٨٤-٩٧٩	١١٥٠٠,٠	١٩١٦,٧	٤٩٣١,١	٨٢١,٩	١٦٤٣١,١	٢٧٣٨,٥
	١٩٤١٢,٥		٨٩١٨,٣		٢٨٣٢٩,٨	

(*) أقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار في السنة .

حصل التصعيد السريع في المساعدات خلال الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٤ رغم اتفاقات كامب دايفيد التي كان ينبغي بتحييدها لمصر ، أن تخفض من حاجات إسرائيل العسكرية . وبلغت كلفة شراء تأييد مصر لتلك الاتفاقات ـ بشكل دعم غير مباشر لإسرائيل ـ أكثر من عشرة مليارات دولار . وهكذا ، فإذا جمعت الكلفتان ، يكون السلم الإسرائيلي المصري قد كلف الولايات المتحدة ٢٥ مليار دولار من الدعم أي أكثر من أربعة مليارات دولار في السنة ابتداءً من ١٩٧٩ ، هذا وما زالت التكاليف على ارتفاع . إن مدة استحقاق قروضنا لإسرائيل ثلاثون سنة في حين نفرض على الدول الأخرى التسديد خلال ١٣ سنة . وإذا ما نجح اللوبي الإسرائيلي في مجهوداته الحالية ، فإن معظم القروض البالغة تسعة مليارات دولار ، إن لم تكن جميعها ، ستصبح ملغاة . هذا وتعتبر وزارة الدفاع الأميركية أن الخطر العسكري على إسرائيل أقل بكثير مما تقدره إسرائيل نفسها [٩٤] .

المنطق في تسليح إسرائيل :

قلبت الولايات المتحدة رأساً على عقب فرضيات السياسة التي تقدم السلاح بموجبها لإسرائيل، وذلك تسويغاً للزيادة المذهلة في تلك المساعدات . وبخضوعها للضغط السياسي تخلت الولايات المتحدة عن قناعتها بأن التوازن في التسلح هو أفضل ما يضمن السلم في الشرق الأوسط . ورأت أنه يجب إعطاء إسرائيل من السلاح والعتاد ما يفوق أسلحة وعتاد الدول العربية المجاورة جميعها .

إن منطق قلب السياسة بهذا الشكل عبارة عن مزيج من انعدام الأخلاق في تطبيق المبادىء ، والآمال المعتبرة حقائقاً ، إضافة إلى عوامل السياسة الداخلية . يقول مؤيدو إسرائيل إنها ستبقى محجمة عن السعي لتحقيق السلام طالما شعرت بعدم الاطمئنان . ولكن

عندما نؤمن لها التفوق العسكري ستشعر بالاطمئنان ويتحول عندئذ موقفها إلى موقف تعاوني يسعى إلى تحقيق السلام مع جيرانها . ولم يزعج أحد في الإدارة نفسه بالتساؤل عما يحتمل أن يكون عليه تأثير تسليح إسرائيل الذي يفوق حاجاتها في سياسات الدول العربية ، وعما إذا كان خلق سباق تسلح في الشرق الأوسط يخدم المصالح الأميركية .

على كل حال برهنت التطورات التي حدثت منذ العام ١٩٧٣ أن ذلك التسويغ المنطقي خاطىء بشكل خطير . وكان من شأن ذلك زيادة ثقة إسرائيل بقدرتها العسكرية إن رفضت الحلول المقترحة رفضاً أشد صلابة من ذي قبل ، بدلاً من أن يشجعها ذلك على التسويات والمسايرة * .

(*) تتحمل السياسة الأميركية عبئاً ثقيلاً من جراء فشلها في حل المشاكل المريرة في المنطقة . فبعد حرب ١٩٧٣ ، التي أزال فيها العرب عن أنفسهم العار السابق ، بما أظهروه من شجاعة وأهلية لم تكن متوقعة ، كان بإمكان الولايات المتحدة ، لو اتبعت سياسة الإنصاف والاستمرار في الضغط أن تحقق تقدماً رئيساً نحو سلم شامل ، ذلك كان ما أراده السادات من زيارته التاريخية للقدس ، وما كان الرئيس كارتر يسعى إلى تحقيقه بكل صدق . ولكن كارتر سئم من مجابهة عناد وتعنت بيغن في الوقت الذي كانت فيه حكومة الليكود تسعى دون كلل لتحقيق مخططها الاستراتيجي . فبموافقته على حل ثنائي مع مصر في كامب دايفيد (ابتز بواسطته مبلغاً كبيراً من الولايات المتحدة) حقق بيغن هدفاً كان قد خطط له منذ زمن وهو تحييد أكبر قوة في العالم العربي . ولما زال عنه تهديد قيام هجوم عليه من جبهتين شعر بأنه حر في تجاهل التزامه المزدوج التفسير الوارد في الشطر الثاني من اتفاقات كامب دايفيد . وصرح بيغن بغلاظة أنه لن يتخلى عن بوصة واحدة من الضفة الغربية . واستغل انشغال أميركا في قضية بولندا لضم مرتفعات الجولان ومنذ ذلك الوقت لم تقم الولايات المتحدة إلا بتحركات مترددة من أجل حل القضية الفلسطينية . واستغل الإسرائيليون كذلك التشرذم العربي للمماطلة في اتخاذ أي خطوة جدية نحو التفاوض ، إذ ضمنت لهم براعة أصدقائهم من الأميركيين المتحمسين بأنه ليس من الصعب إقناع الكونغرس الأميركي بسياساتهم التوطينية لمدة تكفي لتفادي أي خطر جدي قد ينجم عن التفاوض .

اختصر كيسنجر موقف إسرائيل عندما كتب عن رابين رئيس وزرائها آنذاك ما يلي : «أطلب من رابين أن يؤدي تنازلات فيقول إنه لا يستطيع بسبب ضعف إسرائيل . فأعطيه المزيد من السلاح فيقول إنه ليس بحاجة لتقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية»[٩٥] .

ولا داع إطلاقاً لأن يندهش كيسنجر من ذلك القول . فقد كان هو قبل ذلك ببضع سنوات ، قد أسهب في مبدأ يفسر لماذا يعارض الإسرائيليون التنازلات الضرورية من أجل السلام مهما كانت كميات الأسلحة التي نقدمها لإسرائيل ، قال :

> «عندما توجد دولة ترى أن النظام الدولي مجحفاً بحقها، تكون العلاقات بينها وبين الدول الأخرى ثورية . . . ومن المؤكد أن دوافع الدولة الثورية قد تكون دفاعية وقد تكون تلك الدولة صادقة في الشعور بأنها مهددة. ولكن العلاقة المميزة لدولة ثورية ليست شعورها بأنها مهددة ـ باعتبار أن مثل ذلك الشعور تنطوي عليه طبيعة العلاقات الدولية القائمة على دول ذات سيادة ـ بل في أن لا شيء يمكنه أن يطمئنها. إن الأمان المطلق ـ أي تحييد الخصم ـ هو الذي يعتبر ضمانة كاملة. وهكذا فإن رغبة دولة ما بالأمان المطلق يعني القلق المطلق للدول الأخرى كلها.
>
> فالدبلوماسية، وهي فن لجم استخدام القوة، لا يمكن أن تكون فاعلة في بيئة كهذه[٩٦]» .

لا تزال إسرائيل رسمياً في حالة حرب مع جميع جاراتها باستثناء مصر ولكن عصابها قد تطور إلى حد لم يعد معه أي حجم من القوة العسكرية يستطيع أن يؤمن لها « الأمان المطلق » الذي تنشده ،

فستسعى لذلك ودون أي شك إلى «تحييد» أخصامها باعتبار أن ذلك وحده هو «الضمانة الكافية» . وبتعبير كيسنجر فإن إسرائيل «دولة ثورية» في سياسة الشرق الأوسط، وإن الدبلوماسية وهي «فن لجم استعمال القوة لا يمكن أن تكون فاعلة في بيئة كهذه» وفي مثل تلك الظروف .

وإذا كانت أميركا مخطئة في افتراضها أن إسرائيل المسلحة إلى ما فوق حاجتها ستشعر بالأمان وتكون بالتالي ميالة إلى صنع السلام ، فقد كان الكثيرون من الإسرائيليين ، ومنهم من يسهم في تحديد سياسة الحكومة ، يعملون حتى الفترة الأخيرة حسب افتراض خاطىء أيضاً . ذلك أنهم غذوا الحلم الذي راودهم بأن جيران إسرائيل من الدول العربية سيتآلفون مع حقيقة التفوق الإسرائيلي الساحق ويقبلون بحدود إسرائيل الموسعة على أنها الأمر الواقع . إن هذا الافتراض ، كغيره من الافتراضات المبنية على الرغبة لا على المنطق ، يخالف تماماً الخبرات السابقة وكذلك الذكريات القديمة التي تعقد السياسة في الشرق الأوسط . وإذا كانت فكرة أرض الميعاد ـ وهي وثيقة إثبات الملكية قد مر عليها أربعة آلاف سنة ـ تسيطر على السياسة الإسرائيلية ، فإن التاريخ معشعش في نفوس جيرانها . فإسرائيل بالنسبة إليهم هي «فيليتسيا الجديدة» التي ، كفيليتسيا القديمة قبلها ، تتألف من مهاجرين إلى منطقة يأتيهم الدعم من الخارج ويسعون للسيطرة والغزو بواسطة قوة متفوقة وبرامج توطين في بلاد يهودا الجبلية .

إن التحذير الذي أثاره استمرار تزايد قوة إسرائيل العسكرية لا يحمل الدول العربية على القبول بالوضع الراهن، بل على العكس من ذلك فإنه أخذ يحمل العرب على تجاوز اللامبالاة ويجبر حكوماتهم على

الإعداد لمعركة مقبلة . لقد أعطت إسرائيل دفعاً جديداً لذلك الاتجاه بمهاجمتها سورية ، وبإهانة الاتحاد السوفياتي . وكان رد سورية برنامج تسلح ضخماً ، مما جعل إسرائيل تطالب بالمزيد والمزيد من الأسلحة . وإذا تعذر إيقاف سباق التسلح فسيكون مجال التفاوض الدبلوماسي محدوداً جداً بحيث لا يبقى مجال إلا «لدبلوماسية بوسائل أخرى» حسب قول كلاوسويتز ، أي حرب كارثية أخرى يحتمل جداً أن تنجر إليها الولايات المتحدة .

إنني لا أجد أساساً للاقتناع بأن الدول العربية ستقبل مع مرور الأيام بحدود إسرائيل الحالية . بل على العكس فقد زاد الإسرائيليون أعداد أعدائهم بسبب مغامرتهم في لبنان واحتلالهم جنوبه . وطالما استمرت سورية تشعر بأن ضم إسرائيل للجولان يهدد سلامتها ، وطالما هناك ثلاثة ملايين فلسطيني مشردين في أنحاء العالم العربي يطالبون باستمرار بوطن قومي ، وطالما استمرت إسرائيل بنزع ملكية الأراضي من المقيمين في الضفة الغربية واضطهادهم ، وخصوصاً طالما استمر وجود «جيش الدفاع الإسرائيلي» في جنوب لبنان، يبدو أن تجدد الحرب لا مفر منه . واستمرار إسرائيل في البحث المَرَضي عن «حدود يمكن الدفاع عنها» يضمن استمرار وطول فترة حالة الحرب . لقد برهن نابليون بشكل مأسوي خطل ذلك المفهوم عندما دمر أوروبا لخمس عشرة سنة سعياً وراء تحقيق هدف الثورة الفرنسية الرامي إلى بلوغ «حدود طبيعية» . وها قد أخذ الآن الكثيرون من الإسرائيليين يدركون بأن المستوطنات في الضفة الغربية لا تقوي أمن إسرائيل بل تسيء إليه وتضعفه . فتلك المستوطنات معرضة بشكل غير عادي لنيران مدافع وصواريخ الجيوش المعادية . كما أن وجود المستوطنين فيها لا يزيد حماية حدود إسرائيل بل يطيل القوائم بأسماء الضحايا من المدنيين الإسرائيليين .

ولم يعد باستطاعة أميركا اليوم اتباع سياسة غض النظر لأننا أخذنا نفقد بسرعة مركزنا الدبلوماسي كوسيط غير منحاز . ففي أعقاب حرب ١٩٧٣ ، لم يتوجه العرب نحو الولايات المتحدة حباً بها أو بغضاً بالاتحاد السوفياتي ، بل لأنهم رأوا فيها القوة الوحيدة التي تملك وسائل ضغط فعالة على إسرائيل ، والقوة الوحيدة التي لديها القدرة على ضمان عودة أراضيهم إليهم دون نزاع جديد . غير أن موقفهم هذا أخذ يتبدل سريعاً نظراً لتزايد صيرورة أميركا رهينة الأهواء والمطامع الإسرائيلية . وإذا عقدنا الآن تحالفاً ناجزاً مع إسرائيل ، مثلما يصر الكثيرون ، فستتحول أميركا إلى عدو للعرب . وفيما يشاهد العرب عجز أميركا عن معالجة لجاجة عدوانية إسرائيل ، فإنهم سيُدفعون ثانية نحو أتباع سياسة الحرب التي لا يجدون من يؤيدهم فيها سوى الاتحاد السوفياتي .

إن الدرس الرئيس الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تتعلمه هو أن عامل الزمن في الشرق الأوسط لا يخدم السلم بل يعمل ضده ، وأكثر زعماء العرب اليوم هم من البراغماتيين أي الذين يتعاطون مع فن الممكن . ولا يزال بالإمكان إقناعهم بالحل إذا ما أصرت الولايات المتحدة على إسرائيل للتخلي عن هوسها بأنها «دولة ثورية» ذات «أمن مطلق» . ولكن الوقت بات قصيراً . وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة فسيكون زعماء المستقبل عند العرب أكثر صلابة وأكثر تصميماً من جهة وأقل استعداداً للتأثر بنفوذ أميركا من جهة أخرى .

تزايد قوة اللوبي الإسرائيلي والاتجاه نحو سياسة الاستقطاب :

لما كان عامل الزمن يعمل عكس السلام ، يبدو من المؤلم جداً أن الشلل المنتظم في السياسة الأميركية والآخذ بالازدياد منذ ثمانية

وعشرين عاماً يعرقل إن لم يكن يقف حائلاً دون مبادرة جدية من أجل تحقيق السلام . وكان من جراء إصرار أيزنهاور المبدئي عام ١٩٥٦ على أن تتخلى إسرائيل عن الأراضي التي اجتاحتها في حرب السويس ، أن تنبه وتهيج الزعماء الأميركيون اليهود فانبروا فوراً إلى تجييش مرافقهم السياسية الهائلة من أجل الحصول على قوة وفعالية فريدتين . ولو أنهم ركزوا تلك القوة السياسية على تشجيع إسرائيل ومساعدتها للسعي من أجل تحقيق السلام لكان باستطاعتهم تغيير وجه الشرق الأوسط الحزين . ولكنهم عوضاً عن ذلك راحوا يؤيدون كل سياسة تنتهجها إسرائيل ويدافعون عن أي عمل تقوم به دون أي اعتبار إلى جهة انتماء حكومتها . فبعد أن سيطر تجمع الليكود على الحكومة ، أخذ تأييدهم المطلق لها يجنح نحو قطع الطريق على الإسرائيليين المعتدلين الذين كان عليهم تشجيعهم .

ولئن كان اللوبي الإسرائيلي لم يقصد ذلك ، فقد كانت نتيجة تأييده المطلق هذا تقوية أشخاص من أمثال بيغن وشارون وشامير الذين ما فتئوا يجرون إسرائيل نحو الدمار الذاتي . وباستخدام اللوبي قوته السياسية ليضمن لإسرائيل تسلحاً من الرأس إلى القدم من جهة وللحيلولة من جهة أخرى دون مبيع الأسلحة الأميركية من دول عربية معتدلة ، يدفع ذلك اللوبي بالحكومات العربية إلى الابتعاد عن أميركا والتوجه نحو دول أخرى أقل صداقة لإسرائيل والحصول على أسلحة منها .

وستكون النتيجة الحتمية لهذا الضغط ، في حال استمراره ، تمحور سياسات الشرق الأوسط المتشابكة ، وجعل الولايات المتحدة ، بكونها المؤيد الوحيد لإسرائيل ، تزداد بعداً عن الدول العربية الأكثر اعتدالاً . ومن هنا لا بد أن تندفع تلك الدول العربية في تصعيد

تسلحها ، وأن يصبح من الأصعب التفاهم مع الأنظمة العربية المتصلبة ، وأن يزداد الاتكال على الاتحاد السوفياتي للحصول على السلاح والمعدات .

- ١٨ -

نضوج ثمار التمحور

أخذت الثمار المرة المذاق لذلك الضغط المفضي إلى التمحور تلوح بوضوح من خلال مقابلتين أجريتا مع العاهل الأردني الملك حسين في آذار (مارس) ١٩٨٤ . وقد صنف الملك فيهما الولايات المتحدة على أنها لا تصلح وسيطاً في النزاع العربي الإسرائيلي بسبب انحيازها المتزايد باتجاه واحد . ومع أن مؤيدي إسرائيل الأميركيين قابلوا تلك الملاحظات بازدراء وتقريع ، فقد أوضحت المقابلتان ما كان ظاهراً للمراقبين الأكثر حذاقة . ذلك أن الملك حسين أشار ضمناً إلى أن الولايات المتحدة تساعد إسرائيل على إحداث تمحور في الشرق الأوسط بسبب مزيج بالغ الخطورة من السذاجة وانعدام الحزم داخل الولايات المتحدة. وأضاف بأنه من دون حدوث تعديل في السياسة الأميركية فهو لا يرى ـ ولست أرى معه أيضاً ـ أي أمل في قلب ذلك الاتجاه . وعقب بالقول إنه قد فقد الأمل بحدوث ذلك التعديل . إن على المفكرين الأميركيين أن يدققوا بكل جدية في تلك الملاحظات لأنها تظهر ثمار التمحور المرة الطعم الذي نجم عن السياسات التي أقنعت الحكومة الإسرائيلية واللوبي الإسرائيلي الولايات المتحدة باتباعها. بل وينبغي إدراج المقابلتين في كتب التاريخ على أنهما بداية خطوة رئيسة نحو اضمحلال أي أمل بالسلم في الشرق الأوسط[٩٧] .

لم يكن هناك أي سر في توقيت كلام الملك . فعندما تكلم في آذار (مارس) كان يستشف بوضوح القوى والاتجاهات السياسية في السياسة

الأميركية . فقد شاهد زعماء أميركا السياسيين منغمسين في قذارة وانحطاط السنة الانتخابية حيث قارب مرشحون للرئاسة حدود الجنون في محاولاتهم للإعراب عن مطواعيتهم للوبي الإسرائيلي . وأدرك ، كما أوضح هو والرئيس المصري حسني مبارك ، أن الكثيرين من أعضاء الكونغرس الذين عارضوا بيع صواريخ «ستينغر» للأردن يؤيدون إضفاء الشرعية على ضم إسرائيل للقدس الشرقية بنقل السفارة الأميركية إليها ، علماً بأن ذلك سيعتبر إهانة لدى ستمائة مليون مسلم ويثير شعورهم العدائي باعتبار القدس تأتي في المرتبة الثالثة بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وقد حاولت إدارة ريغن تحاشي تلك الإساءة من قبل الكونغرس ، ولكن ليس ثمة ما يضمن قدرتها على تحاشيها . وإضافة إلى ذلك فقد أربك الرئيس بقلة انتباهه الملك عندما أعرب ضمناً في خطاب ألقاه أثناء وليمة عشاء أقامها مؤتمر الزعامة الفتية التابع لاتحاد النداء اليهودي ، عن أن أية صفقة سلاح ستعقد مع الأردن سيجري التفاوض بشأنها مع اللوبي الإسرائيلي ، وهذا موقف جعل قبول الملك بتلك الأسلحة إهانة غير مقبولة .

ولم يكن ذلك سوى المرحلة الأخيرة من موسم الأوهام القاحل . فبعد إعلان مقترحات الرئيس ريغن بشأن السلام في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، طلبت حكومتنا من الملك الانضمام إلى مفاوضات تجري تحت مظلة كامب دايفيد . وعندما فشل الملك في الحصول على تفويض من كبار الفلسطينيين للاشتراك في تلك المفاوضات عجل مؤيدو إسرائيل الأميركيون باتهامه بأنه نسف مبادرة الرئيس . ولكنهم استنسبوا تناسي الحقائق التالية :

(١) إن الحكومة الإسرائيلية رفضت منذ اللحظة الأولى

مشروع ريغن، وأن رئيس الوزراء بيغن أعلن بأن إسرائيل لن تعيد قطعاً أياً من الأراضي المحتلة . فلم يعد هناك بالتالي أي حافز يحمل الملك حسين على دخول المفاوضات .

(٢) على الرغم من مطالبة الرئيس غير المجدية بتجميد إقامة المستوطنات، استمرت الولايات المتحدة بتمويل مشروع الاستيطان الموسع، بل استعملت أيضاً حق النقض عند إعلان الأمم المتحدة عدم شرعيته. وقد أشار الملك إلى أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية لا يزداد قسوة* فحسب بل إن برنامج المستوطنات بات يقترب بسرعة من نقطة اللاعودة.

(٣) استبعد الرئيس ريغن في الاقتراح الذي تقدم به في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ إقامة دولة فلسطينية مستقلة وأصر على ما أسماه الحل الأردني. ورغم أن الزعماء العرب في الضفة الغربية رفضوا ذلك الحل بالإجماع، استمر الملك حسين في محاولة الحصول على موافقة الزعماء الفلسطينيين على تمثيل فلسطيني مقبول. وقد أوضح للرئيس ريغن إبان زيارته لواشنطن أن عليه التشاور مع المجلس الوطني الفلسطيني، وعدد أعضائه ٣٠٠، والحصول على موافقتهم، ومع الأعضاء المقيمين في الضفة الغربية،

(*) صدر قانون جديد يقضي بالحكم بالسجن عشرين سنة على من يلقي حجراً على سيارة سواء أصيب فيها أحد أو أي شيء (صحيفة «جروزالم بوست» ـ الطبعة الدولية ـ ٣ إلى ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٤ ـ الصفحة ٥ .)

وقطاع غزة وعددهم ١٦٠ شخصاً. ولكن السلطات الإسرائيلية حالت دون ذلك بأن منعت سمات الخروج عن زعماء الضفة الغربية وغزة وحالت دون ذهابهم إلى الأردن لمقابلة الملك. وعندما طلب الملك النجدة رفض الرئيس ريغن الضغط على إسرائيل للتراجع عن قرارها[٩٨].

تصر الإدارة الأميركية على أنها قطعت وعداً للملك حسين بأنها على استعداد لبذل محاولة لاستعمال نفوذها لإقناع الإسرائيليين بتجميد برنامج الاستيطان، طبعاً شرط أن يوافق الملك على التفاوض مع إسرائيل. ولكن نظراً لفشل أميركا طول السنوات الماضية في تحقيق تجميد مؤقت لبرنامج الاستيطان أو حتى في تحقيق تخفيض الدعم المالي الأميركي لذلك البرنامج، هل يستطيع الملك أن يثق بوعد مبهم كهذا وهل الثقة كافية لأن يعرض نفسه للاحتقار في العالم العربي إذا ما فشلت أميركا مرة أخرى التصرف تصرفاً فاعلاً، وهذا ما يبدو مؤكداً تقريباً ؟ ويستطيع الملك إحصاء الأصوات داخل الكونغرس ولديه أسباب تحمله على التشكيك في قدرة إدارة ريغن على فرض تجميد الاستيطان أو حتى التوقف عن تمويله، حتى ولو حاولت ذلك. والملك يعرف تماماً أن القضية ليست حزبية، ذلك أن مرشحي الحزب الديمقراطي للرئاسة بدوا في تصريحاتهم وخطاباتهم أكثر تعصباً من الرئيس ريغن في محاولة إرضاء مؤيدي إسرائيل.

ويفسر الملك مجهودات إسرائيل المنتظمة الرامية إلى توطين فلسطينيي الضفة الغربية في وادي الأردن على أنها تبدو كما لو كانت الخطوة الأخيرة نحو الدفع بهم إلى الجهة المقابلة من نهر الأردن، تمشياً مع ادعائهم (الإسرائيليين) بأن القضية الفلسطينية قضية شعب لا

«قضية أرض». هذا، ويلاحظ الملك أيضاً «وجود مخطط لتطبيق قوانين الأرض الإسرائيلية على كل الأراضي المحتلة»*.

هذا هو تقييم الملك حسين الأكيد للوضع كما يراه. ولكن ما هي المضامين الأوسع لاستنتاجات الملك الكئيبة ؟

تراود المتطرفين الإسرائيليين، كالجنرال شارون، فكرة قديمة وردت الإشارة إليها في الصفحات السابقة، وهي الإطاحة بالملك حسين، لأن في ذلك، حسب رأي شارون، ما يسوغ هجوماً إسرائيلياً على دولة فلسطينية متصلبة، والسيطرة عليها بالقوة. وليس هذا المخطط الغريب محصوراً بشارون وحده بل إن زملاءه المتشددين في وزارة شامير يشاطرونه الرأي. ففي إحدى جلسات المناقشة في الكنيست قال روني ميلو، زعيم تجمع الليكود (الذي ينتمي إليه بيغن وشامير وشارون) إن الليكود لم يتخل مطلقاً عن مطالبته بالضفة الشرقية (الأردن بأكمله) التي يسمونها «أرض إسرائيل الشرقية» علماً بأنهم قد يتخلون عنها كجزء من حل يتم التوصل إليه بالتفاوض مع الأردن[٩٩].

إن لهذا الكلام غير المسؤول إساءتين في إسرائيل نفسها: فهو لا يشجع المتطرفين الحالمين بإعادة أمبراطوريتي داوود وسليمان إلى الوجود فحسب، بل يزيد من رسوخ الاقتناع في الأوساط العسكرية الإسرائيلية بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» سيقوم في حال نشوب حرب

(*) تكمن أهمية قانون الأرض الإسرائيلي في أن كل الأراضي هي ملك للدولة أو للوقف اليهودي، وكلاهما له الحق في وضع اليد الفوري عليها بحيث يمكن طرد العرب من أرضهم باعتبار أنه ليس هناك ما يسوغ وجودهم شرعاً فوق تلك الأرض. وقد طُبقت هذه القوانين حتى على المواطنين العرب الإسرائيليين؛ أما الذين ليسوا بمواطنين فوضعهم أشد بؤساً.

مع سورية بالهجوم عليها عبر شمال الأردن . وقد ازداد القبول بهذه الاستراتيجية بسبب المساعدات السوفياتية لسورية لبناء تحصينات قوية مقابل مرتفعات الجولان . ومن أجل الإلتفاف حول خط «ماجينو»* الجديد وتلافي أعداداً غير مقبولة من الضحايا ، سيكون «جيش الدفاع الإسرائيلي» مضطراً للهجوم عبر الأردن ، حتى ولو أراد الأردن البقاء على الحياد في الصراع الإسرائيلي السوري .

إن ذلك كله يشغل بال الملك حسين . فقد اتبع منذ عدة سنوات سياسات ترمي إلى تلافي الحرب . وخصص الأموال التي تتوافر لديه للمشاريع الإنشائية أكثر منها لمشاريع التسلح . فكان أن تقلصت قوات الأردن العسكرية بالمقارنة مع قوات الدول المجاورة . أما الآن وبعد أن فقد الملك الثقة بأن أميركا ستلجم مغامرات إسرائيل ، أخذ يستعجل في زيادة قواته العسكرية بسلاح سوفياتي إذا اقتضى الأمر .

وبالفعل بدأت الزيادة بالإعلان بأن الملك يخطط لزيادة أفراد جيشه ولإنشاء جيش شعبي يضم ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل على غرار ما فعله العراق . كما إنه يسعى لتوثيق علاقاته بسورية وبمنظمة «فتح» ، ويتوجه نحو موسكو للحصول على المعدات العسكرية . وجاء في الأنباء أن وفوداً أردنية رفيعة المستوى تتوجه إلى دمشق للبحث مع الرئيس حافظ الأسد ، بينما تستمر المباحثات مع فلاديمير بولياكوف ، المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية السوفياتية الذي كان في زيارة لعمان . وقالت مصادر حكومية في عمان في آب (أغسطس) إن رئيس الأركان الأردني سيزور موسكو لشراء المزيد من

(*) خطّ «ماجينو» هو عبارة عن منشاءات دفاعية ضخمة جداً أقامتها فرنسا قبالة حدود ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن الألمان التفوا عليها بالهجوم عبر بلجيكا رغم إعلان الأخيرة حيادها .

الأسلحة المتطورة . ونتيجة لتراكم خيبات الأمل ، اقتنع الملك حسين أخيراً ، وبعد انتظار طويل ، بأنه لم يعد بإمكان الأردن الوثوق بالولايات المتحدة مصدراً لإمداده بالسلاح ، في حين أن موسكو تقدم شروطاً أفضل من شروط أوروبا الغربية للتسديد . وثمة إشاعات تقول بأن الملك قد يسعى أيضاً للحصول على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفياتي [١٠٠] .

ومنعت الحكومة الأميركية الكويت من شراء صواريخ «ستينغر» المضادة للطائرات للدفاع عن نفطها ، مما حمل الحكومة الكويتية على عقد صفقة مع الاتحاد السوفياتي قيمتها ٣٢٧ مليون دولار ، تشمل صواريخ أرض جو وأرض ـ أرض ودبابات وغير ذلك من السلاح والعتاد . ومن المتوقع أن يتوسع هذا الاتجاه مع تزايد عدد الدول العربية التي تقوي جيوشها وتعيد تسليحها من الترسانة السوفياتية .

ومع تقلص ثقة الدول العربية بأميركا يزداد عدد تلك الدول التي باتت تؤمن بأن القوة ، والقوة وحدها ، تمكنها من استعادة نقاط استراتيجية كمرتفعات الجولان ، وتأمين وطن للفلسطينيين المهجرين حالياً أو لإزالة الحكم الإسرائيلي عن حوالى مليون ونصف المليون من الفلسطينيين وغيرهم من العرب المقيمين في الأراضي المحتلة والتي صارت الآن تضم جنوب لبنان . وتعلم الدول العربية تمام العلم بأنه لم يسبق لإسرائيل إطلاقاً أن تخلت عن أراض عربية إلا بضغط خارجي (السويس في ١٩٥٦) أو عندما تواجه ضرورة تكتيكية تقضي بإرضاء خصم خطر (مصر عام ١٩٧٩) ، أو عندما تواجه عدداً كبيراً وغير مقبول من الضحايا (لبنان عام ١٩٨٣) . لقد أصبح مستقبل إسرائيل غير مريح لأن سورية تحسن قواتها العسكرية بسرعة بمساعدة سوفياتية ، ولأن دولاً عربية مشرقية أخرى تنمي وتحسن قواتها

العسكرية كذلك . هذا ، وبدأ فعلاً بعض الاختصاصيين العسكريين يتنبأون أنه في العام ١٩٨٨ أو ١٩٨٩ ، وفي حال بقاء الدبلوماسية مجمدة تماماً ، يُحتمل أن تكون الدول العربية الرئيسة قد بلغت مستوى من القدرة الحربية يكفي لتشجيعها على حسم صراعها مع إسرائيل بالوسائل العسكرية .

ـ ١٩ ـ

منظويات ضمان أميركي لأمن إسرائيل

أخذت التطورات والاحتمالات هذه تحمل بعض الإسرائيليين القلقين على المستقبل وأصدقاءهم الأميركيين على التساؤل عن صحة افتراضين أساسيين اللذين ربما كان لهما أثرهما في العقل الباطن لدى سياسات الحكومة الإسرائيلية . أما الافتراض الأول فهو أن الدول العربية التي ينظرون إليها على أنها لا تتمتع بلياقة تقنية من جهة ، وغير قادرة من جهة أخرى على توحيد الرأي حول سياسة مشتركة ومستقرة ، ستسأم من القتال مع إسرائيل فترضى بديمومة الحدود الاسرائيلية الراهنة والمتوسعة . وقد أشرت إلى هذا الافتراض سابقاً . ولكن الأحداث أخذت تهز ذلك الافتراض وأدت إلى موقف أكثر واقعية . ويذكر الكثيرون أن مصر شرعت بالاستعداد لحرب يوم الغفران عام ١٩٧٣ ، فور أنتهاء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ . وأخذت المخاوف تظهر من أن جارات إسرائيل العربية قد تشعر بعد بضع سنوات ، وربما بقيادة سورية ، أن لها من القوة ما يخولها المحاولة ثانية أن تستعيد أراضيها المغتصبة بالقوة .

أما الافتراض الثاني الذي يدور التساؤل حول صلاحيته فهو أن باستطاعة إسرائيل أن تستمر إلى ما لا نهاية في فرض سيطرتها العسكرية نظراً لأن اتفاقات كامب دايفد قد حيدت مصر ولأن الولايات المتحدة تمدها بدفق مستمر من المال والسلاح . وقد بدأ سوس الشك ينخر ، وأخذ البعض يشعرون بالقلق من أن جارات

إسرائيل العربية ، قد حفزها غزو لبنان ، فأخذت تتسلح بغزارة ، ربما باتت قادرة على انزال قوات إلى ساحة الحرب تعادل عدداً أو تفوق عدد « جيش الدفاع الإسرائيلي » وتقاربه تقنياً أيضاً .

ومن المؤسف أن هذه الأفكار المقلقة لم تلهم المشككين الجدد لتكثيف البحث عن السلام طالما بقيت الظروف تسمح بذلك. كما أنها لا تحث أميركا على تطوير علاقات أوثق مع جيران إسرائيل من الدول العربية بحيث تزيد من نفوذها من أجل تلطيف المواقف . بل على العكس من ذلك ، يبدو أن إسرائيل وأصدقاءها الأميركيين يسعون دائبين لاضعاف العلاقات الأميركية العربية كخطوة نحو تثبيت الطبيعة الحصرية لروابط أميركا بإسرائيل وكنتيجة لها.

كل ذلك يشير إلى الانقطاع عن الماضي . فقد كان الزعماء الإسرائيليون يفاخرون بأن إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها إذا ما حصلت على المعدات والسلاح ، وبأن بلادهم لن تطلب أبداً تدخل جندي أميركي واحد . والواقع أن إسرائيل كانت تبدو راغبة في عدم قيام علاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى الحد من حريتها في التصرف والمناورة . أما في السنوات التي أعقبت مأساتها في لبنان فقد أخذت تظهر بوادر تحول في المزاج والسياسة . وهكذا راح العديد من الإسرائيليين يطالبون بقيام التزام رسمي تكون القوات الأميركية بموجبه على أهبة الاستعداد الدائم بل وأكثر من ذلك أن تكون موجودة في إسرائيل وبأعداد كبيرة .

نتجت البساطة الخالية من التفكير التي يؤكد فيها السياسيون الأميركيون ، وكأنهم يؤدون طقوساً مقدسة ، بأن الولايات المتحدة ستحافظ على إسرائيل ، نتجت إلى حد بعيد عن الاعتقاد بأن إسرائيل لن تحتاج إلى الاستعانة بقوات أميركية مسلحة طالما استمرت أميركا

بامدادها بالسلاح والعتاد . ويبدو أيضاً أن اعتقاداً مشابها يسيطر على معظم الأحاديث غير الرسمية التي تدور حول التزام أمني رسمي تلتزم به الولايات المتحدة تجاه إسرائيل ، كما أن هناك افتراضاً غير معلن يقول بأن جدية ذلك الالتزام لن يقيض له المرور بأي امتحان باعتبار أن مجرد وجود ارتباط أميركي سيشكل ردعاً كافياً لأي هجوم عربي .

إن هذا الافتراض لم تمر به التجربة بعد ، لذلك يجب على الأخص في ضوء الأحداث الأخيرة ألا يؤخذ به على سطحيته . فهو ينم عن سوء فهم لحركية السياسة في الشرق الأوسط . صحيح أن القرارات العسكرية العربية تتأثر بالعواطف كتأثرها بالمنطق ، ولكن إذا ما انضمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل بصفة الحليف وبالتالي بصفة عدوة للعرب ، سيزداد الاحتمال بتعجيل حلول التصلب وتقويته في الدول العربية، والدفع بها سريعاً نحو الاتحاد السوفياتي بدلاً من أن ترتدع عن اللجوء إلى العمل العسكري.

وليس ثمة ما يشير إلى أن الدول العربية تشعر بخوف مميت من الولايات المتحدة . لقد ظهر أن الرئيس السوري حافظ الأسد كان على استعداد لكشف حقيقة النوايا الأميركية في لبنان . فلم يتراجع عندما شرعت البارجة « نيوجيرسي » تطلق مدافعها عيار ١٦ بوصة عن غير هدى على المواقع السورية المتقدمة . أما إذا كان الرئيس الأسد يريد ، كما تشير الاحتمالات ، أن يتحدى الولايات المتحدة متأثراً بإدراكه للمشاكل الداخلية فيها من حيث تردد الإدارة والكونغرس في زج القوات الأميركية في غليان الشرق الأوسط ، فقد يكون ذلك التردد عينه عاملاً قوي التأثير في حال دعوة الولايات المتحدة لارسال جيوش إلى إسرائيل .

سيصعب أو سيستحيل على « جيش الدفاع الإسرائيلي » الدفاع

عن إسرائيل بمعزل عن تدخل أميركي نظراً لتوسيع الدول العربية قواتها العسكرية وتحسين لياقتها القتالية :

يثير احتمال قيام حرب جديدة سؤالين مقلقين ، أولهما إلى أي مدى تستطيع إسرائيل اشباع طموحاتها التوسعية دون أحداث زيادة من الضغوط تضطر معها مصر للتخلي عن الترتيبات السلمية ؟ والثاني : إلى أي مدى تستطيع طاقة إسرائيل البشرية ، مع استمرار الاتجاهات الراهنة ، وحتى لو استمرت مصر متمسكة باتفاقات كامب دايفد ، مواجهة هجوم من قبل جاراتها العربية الأخرى دون الحاجة إلى تدخل عسكري أميركي ؟

لا شك في أن مصر ترغب في البقاء في حالة سلم مع إسرائيل . أما إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها فلن يطول مدى الاعتماد على ذلك السلم .

فالرئيس السادات عقد اتفاقاً مع إسرائيل على أساس تطبيق المرحلة الثانية من اتفاقات كامب دايفد ، أو على الأقل على أساس قيام مفاوضات جدية لحل مشكلة الأراضي المحتلة وخصوصاً الضفة الغربية . غير أن إسرائيل برفضها إجراء مثل تلك المفاوضات وبقبضها على الأرض ومصادر المياه في الضفة الغربية عبر برنامج المستوطنات ، وبضمها مرتفعات الجولان ، ثم بمهاجمتها حكومتين عربيتين هما لبنان وسورية ، أربكت علاقات مصر بباقي العالم العربي إرباكاً شديداً .

وإلى متى تستطيع مصر في هذه الظروف القبول بالبقاء مستبعدة عن باقي الدول العربية ؟ لقد أظهرت رغبتها باستعادة لياقتها العربية بأن عملت في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ على العودة إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي . ولكن إذا عادت إسرائيل وتورطت في هجوم على دولة عربية كسورية أو الأردن ، لن يكون عندئذ باستطاعة

المساعدات الأميركية المالية السنوية مهما كبرت ضمان ديمومة ترتيبات كامب دايفد . ذلك أن باستطاعة مصر في أي وقت اللجوء إلى دول النفط العربية الغنية والحصول على مساعدات مالية منها .

وعلى افتراض أن مصر بقيت على الحياد ، فإن قدرة إسرائيل العسكرية ستضعف بالمقارنة النسبية . كما أن الأتجاه نحو الاستقطاب يضعف المنطلق الأساسي الذي بنت إسرائيل دفاعها عليه وذلك لأسباب عديدة .

يعود قسم كبير من الفضل في نجاح العمليات التي قامت بها اسرائيل سابقاً إلى الفعالية المرتفعة التي تستطيع بها استنفار وتركيز قوتها العسكرية . أما الصورة الماثلة عموماً على أن إسرائيل تمثل داود في مواجهه غوليات العربي فما هي إلا أسطورة عاطفية . والواقع أن تفكك العرب وقلة مهارتهم مكنا إسرائيل في كل حرب خاضتها حتى الأن ورغم قلة عدد سكانها من زج عدد من الرجال في المعارك يفوق ما أستطاع زجه خصومها العرب مجتمعين . ويظهر الجدول التالي ذلك الواقع(١٠١) :

السنة	العرب		الإسرائيليون
	إسمي	واقعي	واقعي
١٩٤٨	٩٠,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
١٩٥٦	٢٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
١٩٦٧	٤٧٥,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
١٩٧٣	٦٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠

يبين العامود الثاني (واقعي) حجم القوات العربية في كل حرب خاضتها الدول العربية ضد إسرائيل ، يضاف إليه الاحتياط والجنود المدربون الذين يمكن أستنفارهم .

ومع أن العامود الأول (إسمي) يبين مجموع عدد قوات الدول العربية (بما فيها مصر) المعتبرة رسمياً في حالة حرب ضد إسرائيل ، فإن عدداً محدوداً من تلك الدول أرسل قوات إلى ساحة القتال . كما أن الدول التي شاركت فعلاً في الحرب لم تزج بكل قواتها إما لأنها كانت منشغلة في أماكن أخرى (مصر في اليمن عام ١٩٦٧) أو لأسباب سياسية داخلية (سورية في ١٩٦٧) . ولكن الأمر أخذ يتغير الآن . فقد مر معنا أن الهجوم على سورية أثناء غزو لبنان زاد كثيراً من فعالية السلاح السوري بسبب ما نتج عنه من زيادة في الألتزام السوفياتي تجاه سورية . وسيأتي الوقت الذي تصبح فيه إسرائيل وللمرة الأولى مضطرة لمواجهة قوات تفوق قواتها عدداً حتى ولو بقيت مصر خارج ساحة القتال .

ويحتمل أن يصل عدد القوات التي تستطيع إسرائيل تجييشها بنهاية العام ١٩٨٤ الجاري إلى حوالى ٦٧٥ الف رجل . أما أخصامها فباستطاعتهم جمع القوات التالية : سورية ٥٠٠ ألف ، الأردن ١٠٠ ألف ، الفدائيون الفلسطينيون ١٠ آلاف ، المملكة العربية العسودية ولبنان ودول أخرى صغيرة ١٠ آلاف أي ما مجموعه ٦٢٠ ألف رجل (وهذا الرقم يفترض أن مصر بقيت متمسكة بالسلام وأن جميع الدول العربية الأخرى المعتبرة رسمياً بحالة حرب مع إسرائيل مثل المغرب والجزائر وليبيا وتونس والعراق والسودان ودول الخليج سترسل فقط قوات رمزية ، هذا إذا أرسلت) . وإذا أستطاع العراق أنتزاع نفسه من حربه مع إيران والتغلب على الخلاف الداخلي في حزب البعث

وبالتالي مع سورية ، فبامكانه أرسال قوات ذات قدرة قتالية رفيعة لمساعدة الأردن . ولا شك في أن الرقم المنسوب إلى سورية متواضع ذلك إن الرئيس حافظ الأسد أعلن بنفسه برنامج استنفار يجمع ٨٠٠ ألف رجل بنهاية العام ١٩٨٥ .

وعليه فإن ميزان المحاسبة سيبين في أوائل العام ١٩٨٦ أن باستطاعة إسرائيل استنفار ٧٠٠ ألف رجل مقابل ١،٣٣٥,٠٠٠ رجل يجيشهم العرب (باستثناء مصر) وعلى النحو الأتي :

سورية	٨٠٠,٠٠٠
الأردن	٢٢٠,٠٠
العراق	٢٥٠,٠٠
دول الخليج	٤٠,٠٠٠
الفلسطينيون	١٠,٠٠٠

في عام ١٩٥٦ وكذلك في ١٩٦٧ أستفادت إسرائيل كثيراً من عامل المفاجأة. ولكن عبور المصريين النيل(*) في ١٩٧٣ أظهر أن عامل المفاجأة هذا ليس بالضرورة إلى جانب إسرائيل في جميع الحالات . وفي الوقت نفسه فاستمرار التدريب السوفياتي المكثف للقوات السورية قد يكون مقدمة لتقليص فارق المهارة بين الفريقين . وأخيراً ، وإذا ما انهار السلام القائم مع مصر تحت ضغط صراع عربي إسرائيلي جديد ، عندئذ تصبح المعادلة ١ إلى ٣ لصالح العرب ، وهي معادلة وأن كانت لا تضمن نصراً للعرب فإنها تجعل هزيمتهم أمراً ضئيل الاحتمال .

(*) ربما قصد المؤلف السويس لا النيل (المترجم) .

كان العرب سابقاً، حسب الإحصاءات، بطيئين جداً في استنفار قواتهم بفعالية . ولكن كل حرب خاضوها قد حفزتهم إلى تحسين قدراتهم العسكرية . فبعد كل حرب حصلوا على معدات أكثر فعالية ، وحسنوا قدرتهم على الزج بأعداد أكبر من الرجال في المعارك . واستفاد ضباطهم بزيادة خبرتهم وثقافتهم العسكريتين وأزداد حماسهم لادخال تحسينات واسعة على تركيبة قياداتهم وعلى طرق التدريب . ومع أن الدول العربية ستبقى ضعيفة في أسلحتها الجوية لبعض الوقت ، فإن تفوقهم العددي اضافة إلى نظام دفاع جوي مقبول وقوة مدفعية على الطراز السوفياتي لا بد وأن تسمح لهم بالقتال بفعالية أكبر .

وتجاه هذه الاحتمالات ينبغي على إسرائيل ـ وعلى أميركا أيضاً ـ الأعتراف فوراً بوقائع غير سارة . فاسرائيل لا تنعم بمعين لا ينضب من الرجال بل أنها تفقد من عدد سكانها بالهجرة . وتتضمن أرقام الهجرة منها أعداداً كبيرة من الشباب الأفضل علما والذين في سن الخدمة العسكرية يهاجرون ليتحاشوا وزر الخدمة العسكرية السنوية[١٠٢] . وجاء في أرقام نشرتها وزارة العمل والرعاية الاجتماعية الاسرائيلية التي لا تعتبر أكثرية المغتربين مهاجرين دائمين ، أن ٥١٠٥٢٨ إسرائيلياً غادروا إسرائيل بين ١٩٦٩ و١٩٧٩ مقابل ٣٨٤٠٠٠ دخلوها . ولم يعد الاتحاد السوفياتي ذلك المصدر الكبير للتعويض عن الخسارة . ذلك أن نسبة اليهود السوفيات الذين يهاجرون من الاتحاد السوفياتي ووجهتهم ليست إسرائيل ارتفعت من ٤,٣ بالمئة في العام ١٩٧٣ إلى ٨١ بالمئة في العام ١٩٨١ . ويقول أنتوني هـ . كوردسمن ، المعلق العسكري والخبير المرموق بشؤون الشرق الأوسط ، ان تحليل الأرقام الاحصائية يبين ما يلي : « يبدو أن

إسرائيل تقترب من الحد المطلق لطاقتها البشرية وأن تلك الطاقة قد تنخفض في نوعيتها الثقافية حتى ولو لم يهاجر المزيد من الإسرائيليين »[١٠٣] .

وإذا استمر الاتجاه الحالي نحو الاستقطاب ، وإذا رفع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى المستوى الحالي لبيع الأسلحة وتقديم المساعدات التدريبية للدول العربية ـ أو حتى إذا استمروا في المستوى نفسه ـ فقد يصبح جيران إسرائيل من العرب ـ دون مصر ـ قادرين على الاحتفاظ في حالة قتالية فعلية بقوات حسنة التدريب والتسلح والامداد تضاهي أو تفوق الحد الأقصى الذي يمكن لإسرائيل تقديمه من الطاقة البشرية .

ولا شك في أن إسرائيل ستحتفظ بتفوقية نوعية، ولا شك في أن ضباط « جيش الدفاع الإسرائيلي» قد يبقون متفوقين على نظائرهم العرب في التكتيك وفي الاستراتيجية . ولكن ذلك لا يعني أن تفوقية السلاح وحدها تعوض دائماً عن الفرق في الاعداد . وقد يكون التدريب أكثر أهمية من السلاح . فقد جاء البرهان تلو البرهان يثبت أن جيشاً حسن التدريب يستطيع التفوق على جيش أقل عدداً إنما أفضل تسليحاً . ولما كانت إسرائيل الآن تخسر ، كما رأينا ، الكثير من شبابها المتعلمين الذين يهاجرون بحثاً عن عمل في الخارج ، جاز إذا التوقع بحدوث تراجع في نوعية مقاتليها في الوقت الذي أخذ العرب يتعلمون الطرق الفعالة لاستخدام الأسلحة التي يحصلون عليها . القيادة العسكرية العربية في تحسن، ولا تحتاج الجيوش العربية إلى تدمير المدن الإسرائيلية كي تعرض إسرائيل للخطر، بل يكفيها مشاغلة «جيش الدفاع الإسرائيلي» في حرب استنزاف طويلة الأمد

تلزم إسرائيل بالبقاء في حالة استنفار مستمر من جهة واستغلال التفوق العددي العربي من جهة أخرى.

من المتفق عليه عموماً أن القوة المهاجمة ينبغي لها نسبة ٣ إلى ١ لخرق المواقع الدفاعية . فإذا ما استطاعت احدى جارات إسرائيل العربيات مثل سورية ابقاء ما يكفي من طائراتها المقاتلة في الجو مدة تكفي للحيلولة دون سيطرة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، سيطرة تامة على الأجواء ، فلا بد لها من حرمان إسرائيل من تحقيق نصر سريع . وفي هذه الحال يؤمن التفوق العددي والمرافق المالية العربية للعرب مرحلة محتملة لتحقيق النجاح . وقد دعمت هذه النظرية الخسائر غير المتوقعة التي منيت بها إسرائيل في معركة لم يكن السوريون مستعدين لها جاءت في سياق غزو إسرائيل للبنان (راجع الملحق) .

ان قلة عدد سكان إسرائيل يحد كثيراً من طاقتها على ولوج حرب طويلة الأمد . كما أن أقتصادها السريع العطب لا يستطيع العيش طويلاً بغياب رجالها في الجيش فخلال أشهر ان لم يكن خلال أسابيع ستتوقف حياتها الأقتصادية . ولكن ذلك كله يمكن أن يتسارع إذا قرر الفلسطينيون في الضفة الغربية ، الذين يؤمنون الجزء الأهم من القوة العمالية التي تقوم بالأعمال الجسدية ، إعلان الإضراب في وقت تكون فيه قوات الأمن الإسرائيلية في وضع يصعب عليها قمع الإضرابات .

الحاجة إلى التدخل الأميركي

لن يكون أمام الحكومة الإسرائيلية قبل الوصول إلى هذا الوضع أي خيار غير مطالبة أميركا ليس فقط بالمزيد من الأموال والأسلحة بل وبإرسال قوات عسكرية . وسيكون من شأن ذلك خلق مشكلة جديدة ومقلقة للبلدين معاً .

كيف ستواجه الولايات المتحدة هذا الطلب ؟ ليس لبلادنا أي اتفاق أمني رسمي مع اسرائيل ، كما لها مثلاً مع دول حلف شمال الأطلسي . ولكن رؤساء أميركيين متعاقبين ، فضلاً عن عدد لا يحصى من الزعماء السياسيين الآخرين، درجوا على إعلان نية بلادنا في حماية أمن إسرائيل . كان من السهل عليهم تقديم ذلك الالتزام باعتبار أن قلة منهم ، إن وُجِدَتْ ، قد فكروا بمضامينه . وعوضاً عن ذلك ، افترضوا ، دون أي حساب منطقي ، أنه طالما استمرت الولايات المتحدة بتقديم كميات طائلة من الأسلحة ومبالغ ضخمة من المال فستستطيع إسرائيل الاستمرار ـ كما فعلت حتى الآن ـ في القدرة على دفع التهديد العسكري بقواتها العسكرية الذاتية . وقد دأب السياسيون الإسرائيليون في الواقع على الإعلان بأن إسرائيل لم تطلب أبداً أي تدخل أميركي مباشر وبأنها لن تفعل ذلك مطلقاً .

ولكن إعادة التسليح قد لا تظل أمراً سهل التحقيق . ففي حرب يوم الغفران كانت البرتغال الدولة الوحيدة من دول حلف شمال الأطلسي التي سمحت للطائرات الأميركية بالهبوط في مطاراتها وهي في طريقها إلى إسرائيل . ولم يحصل ذلك إلا لأن البرتغال كانت في حينه تعتمد على السلاح الأميركي في حربها مع مستعمراتها . أما حلفاؤنا الآخرون فلم يسمحوا لنا بذلك الحق من أجل تلك الغاية (جسر إمداد جوي لإسرائيل) . أما اليوم فيجب أن نتوقع أن البرتغال نفسها ستنكر علينا ذلك الحق مما لا يترك أمام الولايات المتحدة إلا طريق البحر وسيلة لامداد إسرائيل . وإذا تسبب عدم استطاعة تزويد الطائرات بالوقود بوجوب سلوك طريق البحر فعندئذ تستغرق عملية الإمداد أسبوعين أو ثلاثة لجمع السفن وتحميلها والإبحار بها عبر المحيط الأطلسي ثم عبر البحر الأبيض المتوسط .

وفي أعقاب حرب يوم الغفران أعرب الكثير من الإسرائيليين عن قلقهم من مدى قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها دون عون خارجي ، ولكن ذلك القلق تبدد بتحييد مصر بواسطة اتفاقات كامب دايفد . ومع أن إسرائيل تملك حالياً مخزونا ضخماً من العتاد كما عندها صناعة ذخائر خاصة بها فقد أعادت حقائق الحرب في لبنان ذلك القلق إلى الأذهان . لقد أخذ الكثيرون من الإسرائيليين ومن أصدقاء إسرائيل الأميركيين يعترفون ضمناً بأن القدرة البشرية لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي » وحده قد لا تكون كافية لتأمين الدفاع عن إسرائيل مهما قدمت أميركا من مساعدات عسكرية واقتصادية . لذلك أخذوا يزيدون من الضغوط لعقد تحالف رسمي يلزم أميركا إلزاماً لا رجوع عنه في الدفاع عن أسرائيل بحدودها الموسعة الحالية .

سجلت إسرائيل تقدما ملحوظاً باتجاه تأمين مثل هذا الألتزام عن طريق أتفاق التعاون الاستراتيجي، كخطوة أولى . وبدأت منطوياته تظهر تدريجياً فيما تترجم المفاوضات الدائرة إلى واقع مادي المبادىء الأولية المبهمة التي أعلن عنها في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي . كان الكتمان قد أحاط بتلك المباحثات حتى فترة قريبة ربما لأن إدارة ريغن اعتبرت أنه ليس من الحكمة الإفصاح عن الترتيبات الجديدة بعد مرور وقت قصير جداً من التخلي عن إنشاء قوة أردنية للانتشار السريع . ولعلها أرادت أيضاً تحاشي إثارة المعارضة العربية قبل الأنتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) بمدة طويلة . غير أن الإدارة أخذت الآن تسرب محتويات الاتفاق الجديد رويداً رويداً . ومن الأشياء التي أفصح عنها حتى الآن موافقة أميركا على مساعدة إسرائيل في تطوير طائرة « لافي » المقاتلة وكذلك زورق صواريخ جديد « سار ـ ٥» أضافة إلى الإسهام في تمارين عسكرية طبية مشتركة مع

إسرائيل . وستعلن الإدارة تفاصيل اضافية من صلب الاتفاق الجديد في الوقت المناسب للحصول على تهليل المقترعين اليهود قبل الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني (نوفمبر) .

وفي أيام إدارة كارتر ، عندما كان البنتاغون (وزارة الدفاع) تسعى لانشاء قوة الانتشار السريع أعربت دول الخليج العربية عن قلق شديد من إقامة وجود أميركي عسكري في المنطقة وطالبت بإلتزامات ثابتة ألا تستخدم أية قوة أميركية موجودة هناك لحماية إسرائيل من هجوم عربي بل أن ينحصر استعمالها لدفع أي تهديد سوفياتي أو لمساعدة الحكومة المحلية في إخماد ثورة داخلية. إن أي معاهدة رسمية ستعني بنظر العرب سقوط القناع ـ خطوة لا رجوع عنها نحو توثيق عرى العلاقة مع عدوة العرب : إسرائيل[١٠٤] . ولا يمكن لهذه التطورات إلا أن تزيد من الدفع في قوة الأستقطاب . ويدرك العرب جيداً أن توسيع التزامات أميركا تجاه إسرائيل هو باتجاه واحد لأن الإسرائيليين لا يقدمون أي وعد مقابل ذلك . وليس بامكانهم إذاً إلا أن يحسبوا في ضوء الإعلان عن هذه الترتيبات ، بأن إسرائيل ستصبح قادرة على فرض شروط مبيع أي سلاح أميركي من العرب مهما كان ذلك السلاح تافهاً (*) .

ويمكن أن يكون لمجهود إسرائيل الرامي إلى حرمان جاراتها العربية من السلاح الأميركي نتائج عكسية مأسوية . فالأحداث برهنت بأنه

(*) لمعرفة اتجاه الريح ليس على المرء إلا أن يلاحظ شروط السناتور داماتو من نيويورك بعدم بيع صواريخ ستينغر من السعودية إلا إذا وافقت على شروط كامب دايفيد وعقدت صلحاً مع إسرائيل وتوقفت عن تمويل «فتح» ودول المواجهة . هذه الشروط التي تستدعي تعديل سياسة السعودية الخارجية بشكل غير مقبول ، ستضطر السعودية إلى التخلي عن تلك الأسلحة . وهذا هو القصد الحقيقي من شروط داماتو .

سيدفع بالعرب إلى التسلح أكثر مما سيردعهم عنه ، خصوصاً وأن الاتحاد السوفياتي مستعد لبيعهم السلاح دون شروط وأن لدى الدول النفطية موارد مالية كبيرة . ولن تكون هذه النتيجة السيئة الوحيدة التي سيحدثها الاستقطاب . فعندما يُمنع على الولايات المتحدة أمداد العرب بالسلاح ، لن يكون بوسعها السيطرة على إمدادهم بقطع التبديل اللازمة ، فتكون قد فقدت بذلك السيطرة على تصرفاتهم العسكرية ، تماما كما ستكون الحكومة الأميركية على شفير فقدان السيطرة على إسرائيل عندما نكدس سلاحاً وعتاداً وقطع تبديل في إسرائيل . وأوضح محلل عسكري أميركي شهير ما سيترتب من نتائج على السماح لإسرائيل بحرمان الدول العربية الصديقة من الحصول على سلاح أميركي بقوله :

> إن السعي إلى تخفيض «الحالة الأسوأ» من التهديد لإسرائيل يقضي على أمل الولايات المتحدة بتحقيق الاستقرار الاستراتيجي في السعودية، ودول الخليج الصديقة، والأردن، ومصر. وستكون المحصلة النهائية تدمير موقف أميركا في المنطقة وربما خلق معارضة عربية موحدة في وجهها وفي وجه إسرائيل تجعل من «الحالة الأسوأ» من التهديد العربي لإسرائيل حقيقة واقعة، وتقوي تجدد التدخل السوفياتي سياسياً واستراتيجياً. ولن يكون لتلك القيود سوى أثر ضئيل في تسلح العرب، إضافة إلى أنها ستحمل دولاً عربية صديقة على شراء الأسلحة من دول أخرى (كالاتحاد السوفياتي)[١٠٥].

المرحلة الثانية : حلف أمني رسمي

لم يبذل زعماء اللوبي الإسرائيلي أي مجهود لاخفاء وجهة نظرهم بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي مجرد محطة على الطريق المفضي إلى عقد معاهدة أمن رسمية بين إسرائيل وأميركا . فقد استنكر توماس داين ، المدير التنفيذي للوبي الإسرائيلي خطة ريغن المعلنة في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ووصفها بأنها « تميل نحو العرب » ، ودعا إلى تجنيد مرافق منظمته الهائلة للعمل على « تعديل شكل العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل » ، أو بكلام آخر «إنجاز التحالف العسكري والاقتصادي » بين البلدين .

ولكن ، هل نظر أحد نظرة جدية إلى المضامين الكاملة التي ينطوي عليها ضمان رسمي لأمن إسرائيل ؟ فطالما استمرت برفض أي مقترحات لمقايضة الأرض بالسلم ، ستبقى إسرائيل في حالة خلاف مع معظم الدول العربية . وإذا ما عقدت الولايات المتحدة تحالفاً رسمياً معها سنجد أنفسنا ملزمين آلياً بالاشتراك في القتال في أي وقت تنشب فيه حرب ساخنة . فإذا كنا لا نريد ذلك ، بات علينا إذاً أن نواجه الحقائق .

أظهر التاريخ تكراراً المشاكل التي نجمت عن تحالف دول متباينة الأهداف . ففي ١٩٥٥ هندس وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالس حلف بغداد ليكون حلقة في الحزام الشمالي الدفاعي في وجه التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا . وقد وقعت الباكستان على الحلف ليس خوفاً من الدول الشيوعية بل كرهاً بالهند وخوفاً منها . وقد كان الباكستانيون يأملون أنهم بمجرد دخولهم حلف ترعاه الولايات المتحدة سترتدع الهند عن مهاجمة باكستان ، أو أن الولايات المتحدة ستأتي إلى نجدة الباكستان في حال هجوم هندي

عليها . ولكن ذلك الاعتقاد حُكِم عليه بالخيبة فبعد قيام الصين بهجوم على الهند عام ١٩٦٢ ، قدمت الولايات المتحدة السلاح والعتاد للهند لتقوية جيشها ، مما أقام قيامة الباكستانيين الذين رأوا في ذلك خرقاً لروح حلف بغداد . وتساءلوا : ماذا عنت الولايات المتحدة بتسليح الهند ، عدوة الباكستان الأولى ، بعد أن أقنعت الباكستان كي تصبح « حليفاً » كما تدعي ؟

شعر الباكستانيون بأنهم خدعوا ، ونما عندهم شعور بالعتب والسخط على الولايات المتحدة . وقد اختبرت شخصياً ذلك السخط عندما أوفدني الرئيس كنيدي في آب (أغسطس) ١٩٦٣ لقضاء ثلاثة أيام عند الرئيس أيوب خان لتهدئة المياه الهائجة . وكان نجاحي في تلك المهمة هامشياً هذا ولا زال الشعور بالخذلان يعتري العلاقات الباكستانية الأميركية .

ولم تكن هذه الحادثة المثل الوحيد على الخطر الذي تنطوي عليه معاهدة بين فريقين متبايني المقاصد . فقد شعرت البرتغال الشعور عينه بالخذلان والسخط عندما لم تفعل الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي الأخرى أي شيء للوقوف بوجه احتلال الهند لمستعمرة غُوا البرتغالية في كانون الأول (ديسمبر)١٩٦٢ . ويعتبر البرتغاليون بموجب قوانينهم غوا جزءاً من البرتغال نفسها تشمله ، حسب رأيهم ، الحماية التي تنص عليها معاهدة حلف الأطلسي .

ويسهل على المرء في ضوء هذه الأحداث التنبوء بالفوضى شبه الأكيدة التي تنجم عن تفاسير متباينة ينطوي عليها اتفاق رسمي للأمن المتبادل مع إسرائيل ، وبالأضرار التي قد تنجم عنه . فمثلما يعتري الباكستان خوف من الهند ، كذلك يتحكم بإسرائيل خوف من جاراتها العربية . وهذا هو الدافع القوي الذي يحدو باسرائيل للسعي إلى عقد

معاهدة مع أميركا . ومعاهدة كهذه ، حسب رأي إسرائيل ، ليست مطلوبة دفاعياً ضد السوفيات . فإسرائيل لا تتوقع أي تهديد من قبل روسيا . وفي أي حال ، يعلم الإسرائيليون أن أميركا سترد آلياً على أي عمل عدواني يقوم به السوفيات . وأن ما يريدونه هو أن تساعدهم الولايات المتحدة في محاربة أو في تخويف جاراتها العربية .

ولما كان ذلك مأرب إسرائيل من السعي للحصول على التزام دفاعي أميركي ، فسيكون رد الدول العربية التلقائي تطبيق المقولة العتيقة بأن صديق عدوي هو عدو لي . وإذا مضت أميركا بعملية الاستقطاب إلى أقصى أبعادها بعقد معاهدة رسمية مع إسرائيل قبل إيجاد حل لنزاع إسرائيل مع جيرانها العرب سينتج عن ذلك حصر مهمة الولايات المتحدة بالدفاع عن أربعة ملايين إسرائيلي متشبثين بشراسة بالأراضي التي اكتسبوها في حروب سابقة ، بوجه ٣٢ مليون عربي يسيرون دون ككل ، وإن ببطء ، في دروب التقدم الحديث ويعملون بتصميم أعظم لتحقيق لياقة عسكرية متقدمة وقدرة على استنفار قواتهم .

لا يحتاج المرء لأن يكون فيلسوفاً مثل هيغل ليدرك ، في مثل هذه الظروف ، أن أي تصرف أميركي منحاز رسمياً إلى جانب إسرائيل ستكون له ردة فعل معاكسة وقوية في الجانب العربي. فعوض أن يقلص من تدخل السوفيات في الشرق الأوسط ـ وهذا أحد أهداف إسرائيل المعلنة ـ ستشجع معاهدة كهذه النفوذ السوفياتي وتسهل توسعه ، باعتبار أن روسيا ستحل محل أميركا كمصدر لتسليح العرب وكمدافع عن مصالحهم . وليس من المحتمل أن يصاب اهتمام السوفيات بالمنطقة بأي فتور. فمن المتوقع أن تصل آبار النفط في حقول الاسكا والقفقاز وبحر الشمال إلى ذروة انتاجها عند العام ٢٠٠٠ ،

ويصبح من المؤكد بالتالي أن مخزونات النفط في حقول الشرق الأوسط ستزداد أهمية ، ليس فقط للدول الغربية ، بل وكذلك لموسكو .

وثمة خطر حقيقي جداً بأننا إذا عقدنا حلفاً دفاعياً رسمياً مع إسرائيل يحتمل أن نكون قد أطلقنا الطلقة الأولى في سلسلة من التحركات الدبلوماسية تضع الشرق الأوسط في وضع يشبه الوضع الذي كانت فيه منطقة البلقان في العام ١٩١٤ (أي قبيل الحرب العالمية الأولى) . وإذا عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع إسرائيل ضد العالم العربي سيضطر المزيد من الدول العربية إلى محاولة الحصول على ضمانات لأمنهم من قبل الاتحاد السوفياتي . فالرئيس حافظ الأسد حصل على تعهد سوفياتي بالتدخل بالقوة في حال حصول هجوم إسرائيلي على سورية نفسها (تمييزاً عن القوات السورية في لبنان) . إن الاستقطاب الشامل الناجم عن تعهد أميركي لإسرائيل قد يؤدي إلى صدام بين الجبارين لا رغبة لموسكو ولا لواشنطن فيه . ومثلما فقدت الدول العظمى السيطرة عام ١٩١٤ بعد مصرع الارشدوق فردينانـد عندما أعطى قيصر ألمانيا «الكارت بلانش» (حرية التصرف) الشهيرة للامبراطورية النمساوية الهنغارية وقابلته روسيا بالتحالف مع سربيا ، كذلك سيؤدي «كارت بلانش» أميركي لإسرائيل بشكل معاهدة إلى إلتزام سوفياتي تجاه العرب بحيث يصبح تورط الدولتين الجبارين مرتبطاً بنزوات حكومات الشرق الأوسط التي يصعب التكهن بها . وعندئذ لا يعلم إلا الله ما قد يحدث! فحكومتنا لم تبد أية رغبة في لجم أعمال الحكومة الإسرائيلية ، كما أن السوفيات لم يظهروا قدرة تذكر في السيطرة على شعور السوريين الشرس بوطنيتهم .

كيف يمكن لأي إنسان أن ينظر ببرودة أعصاب إلى حرب تجمع بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد عالم عربي جزئي الاستنفار ؟ ومع أن

مفهوم وزير الخارجية هيغ لإجماع استراتيجي يضم جميع دول الشرق الأوسط للوقوف بوجه القوة السوفياتية جاء جهيضا ، فلا شك في أن جعل العالم العربي يعادي الولايات المتحدة سيكون له تأثيره في التوازن بين الشرق والغرب . وليس بإمكاننا توقع أي تأييد أو أية مؤاساة من قبل الدول الغربية الأخرى . بل على العكس من ذلك فإن قلق تلك الدول على استمرار حصولها على إمدادات نفطية قد يدفع بالبعض منها إلى مساعدة الجانب العربي .

وإذا كان من شأن التدخل الأميركي بموجب حلف أمني متبادل أن يقودنا إلى نزاع ذي أبعاد قد تكون زلزالية ، فثمة سيناريو آخر أكثر مدعاة للازعاج . إذا ما وجدت إسرائيل نفسها محشورة من قبل جيوش عربية ولم تستجب الولايات المتحدة لندائها ، لا يستطيع أحد أن يتناسى أن الإسرائيليين قد يلجأوا إلى مُركّب ماسادا الذي يذكرونه باستمرار فيستخدموا أو يهددوا باستخدام سلاحهم النووي الذي أمضوا أكثر من عقدين من الزمن في صنعه . ماذا سيحدث عندئذ ؟ هل سيتمكن العرب من توجيه تهديد معاكس بإطلاق النداء إلى الجهاد وعبره يستخدمون أسلحة نووية من الباكستان وهي دولة إسلامية ذات علاقة وثيقة بالأردن ؟ أم هل يرد السوفيات بتقديم سلاح نووي للعرب ؟

وقد روي عن السوفيات أنهم تعهدوا للدول العربية في ١٩٧٤ بتقديم مثل تلك الأسلحة إذا ما ثبت أن إسرائيل تملك أسلحة نووية خاصة بها(١٠٦) .

وثمة ردة فعل أكثر احتمالاً ، وربما كانت عبارة عن إنذار سوفياتي ـ خصوصاً في ضوء التعهدات السوفياتية لسورية ـ بأن أي

هجوم نووي من قبل إسرائيل سيواجهه رد نووي ثأري على إسرائيل ليدمرها تدميراً تاماً .

يصعب علي المضي في هذا السناريو القاتم إلى أبعد من ذلك لأنني أجهل كيف سيكون رد فعل أي حكومة أميركية أو الشعب الأميركي . ولكن تكفي الإشارة إلى أن الحروب الكبرى تبدأ هكذا . وفي هذا العصر النووي ليس باستطاعتنا المجازفة بحرب جديدة .

هل الأميركيون مستعدون للقتال من أجل اسرائيل ؟

إذا كان حلف دفاعي بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد يثير خطر نشوب حرب كبرى ، فهناك احتمال بأنه قد يثير فوضى كبيرة داخل الولايات المتحدة . لقد حفرت حرب الفيتنام درساً في وجدان معظم الأميركيين . أما الدرس فهو : لا يجوز مطلقاً بعد الآن إرسال شبابنا ليقاتلوا ويموتوا من أجل قضية تجمع أكثرية شعبنا على أنها لا تستحق ذلك التأييد الحماسي . ولنحاول الآن تطبيق هذا الاختبار على إسرائيل .

قد ينتهي التشدق والتبجح السياسيين بصاحبها إلى تصديق ما ينطق به ، أي إلى خداع نفسه . وانه لمن السهل على زعمائنا السياسيين أن يلقوا الخطابات الرنانة المؤثرة حول إخلاصهم في الحفاظ على سلامة إسرائيل . ولكن لم يسبق لأميركا بعد أن جربت مدى استعدادها لإرسال قوات مسلحة للدفاع عن إسرائيل في حال تعرضها لخطر الدمار(*) لا شك في أن الظروف الانية المحيطة بأي نداء بطلب

(*) أظهر استطلاع روبر للرأي في شباط (فبراير) ١٩٨١ أن ٢٦٪ فقط من الأميركيين يؤيدون إرسال جنود أميركيين في حال هاجم العرب إسرائيل مقابل ٥٨٪ يعارضون ذلك و١٦٪ لا فرق عندهم . ورد هذا في كتاب من تأليف Curfis وبعنوان A Changing Image صفحة ٢٠٦ .

المساعدة سيكون لها دور في تحديد الجواب . ولكن مهما تكن الظروف فإن إرسال شبابنا ليقاتلوا ويموتوا من أجل إسرائيل التي ما زالت تحتفظ بالأراضي التي احتلتها والتي ما برحت في حالة خلاف مع جيرانها العرب ، قد يكون من شأنه إثارة أقسى نقاش قام منذ الحرب الأهلية الأميركية . فقد يخلق انقسامات عميقة وبشعة ، كما أنه قد يلهب العداء المكبوت بين اليهود والسود في الولايات المتحدة . فمجتمع الأميركيين السود بات حساساً لجهة عدم التكافوء في تقديم الرجال للقوات المسلحة الأميركية ، أي أنه يقدم لها منهم أكثر من حصته النسبية . وهكذا يصعب التكهن بالتأثير التقسيمي الذي قد ينشأ عن مطالبة أميركا جنودها السود بالقتال من أجل إسرائيل . ولكن الشيء الوحيد المؤكد هو أن ذلك سيثير الأحقاد النائمة ويشكل فرحة عيد بالنسبة لمثيري الشغب .

— ٢٠ —

هل تستمر أميركا بتمويل سياسات إسرائيل إلى ما لا نهاية ؟

إذا كانت إسرائيل مستمرة باستنزال عداء جيرانها العرب استناداً إلى الاعتقاد الذي لم يخضع للاختبار بعد بأن الولايات المتحدة ستسارع إلى نجدتها فهي أيضاً تدير شؤونها الاقتصادية على أساس افتراض ، لم يخضع بدوره لأي امتحان ، بأن الولايات المتحدة على استعداد دائم لمدها بدفتر شيكات لا سقف له . ولا بد من مناقشة هذا الافتراض .

من الصعب المبالغة في وصف بؤس الاقتصاد الإسرائيلي . ومع استمرار إسرائيل برفض مقايضة السلم بالأرض ، لن يكون ثمة مجال لتتمكن من إيقاف نزف مواردها الذي يستلزمه إبقاؤها على دورها دولة ـ مخفراً عليها تحمل الأوزار التي يتحملها المستعمرون .

بإستطاعة المرء أن يقيس مدى تدهور الأقتصاد الإسرائيلي بمقارنة مسار الليرة الإسرائيلية بمسار الدينار الأردني . ففي ١٩٤٨ كانت العملتان متماثلتين بالقيمة مع الجنيه الاسترليني ، أي ما يعادل ٢,٨٠ دولار . ومنذ ذلك التاريخ انخفضت قيمة الدينار قليلاً فصار يساوي ٢,٦٨ دولار . أما الليرة الإسرائيلية فتراجعت قيمتها حتى أصبحت الآن تعادل جزءاً واحداً من أربعين من واحد بالمئة من الدولار[١٠٧] . وتبلغ ديون إسرائيل الخارجية حاليا أكثر من ٢٩ مليار دولار ، أي أكثر من ٧٠٠٠ دولار عن كل شخص ، وهي على ازدياد متسارع . وبالإمكان إدراك ضخامة تلك الديون بمقارنتها بدين الأرجنتين

الخارجي البالغ حالياً ٤٤ مليار دولار ، والذي يرفرف كغمامة داكنة فوق النظام المصرفي العالمي ، علماً بأن ذلك الدين المترتب على دولة عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة لا يشكل إلا ١٥٠٠ دولار عن كل شخص هذا وأن الفرق الخطير يكمن في أن ٦٥ إلى ٨٠ بالمئة من ديون دول مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل هي لأمر بنوك أجنبية ، أما الشطر الأعظم من دين إسرائيل الخارجي فهو بالتراضي . إنها مدينة بأكثر من تسعة مليارات دولار لحكومة اميركا إضافة إلى ٣ مليارات تمثل قيمة مبيع « سندات إسرائيل » من الجالية اليهودية الأميركية . وثمة جزء هام أيضاً قيمته ٦,٥ مليار دولار في آخر ١٩٨٢ عبارة عن ودائع في الخارج لأفراد إسرائيليين استنفرها النظام المصرفي الإسرائيلي يجب أن تحسب على أنها ديون قصيرة الاجل مترتبة على الاقتصاد الإسرائيلي .

يعيد الاقتصاد الإسرائيلي إلى الذاكرة نكتة الرئيس ريغن المفضلة عن « ملكة الضمان الاجتماعي » التي تتجول بسيارتها الرولز رويس . إن مستوى المعيشة في إسرائيل غير مرتفع قياساً إلى المستويات الغربية (حوالى ٦٦٠٠ دولار للشخص الواحد سنوياً) وقد ارتفع زهاء ٢٠ بالمئة بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ ، في حين أن الإنتاجية سجلت في الفترة نفسها ارتفاعاً قدره ٤ بالمئة فقط . وتتأثر عافية الاقتصاد الإسرائيلي باتساع رقعة الأرض التي تحتلها . فمنذ العام ١٩٦٧ ، عندما فرضت حكمها العسكري على الأراضي العربية وسكانها العرب أخذ اقتصادها يتراجع بانتظام وأخذت المساعدات الأميركية بالارتفاع ، كما أن الفارق بين الجهتين (التراجع والمساعدات) يتوسع بسرعة ملحوظة . وتقدر النفقات التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي بسبب غزو لبنان بثلاثة مليارات دولار ، ويقال أن استمرار احتلالها له

يكلفها مليون دولار يومياً . وهي إضافة إلى ذلك ، تشكو من عجز ضخم في ميزان المدفوعات وبنسبة تضخم مالي تربو على ٤٠٠ بالمئة سنوياً(١٠٨) .

معدل التضخم المالي في إسرائيل

سنوات	نسبة الزيادة التراكمية	الزيادة السنوية
١٩٦٠ - ١٩٦٧	٪٤٧,٤	٪٥,٩
١٩٦٨ - ١٩٧٣	٪٥٥,٦	٪٩,٣
١٩٧٤ - ١٩٧٨	٪١٩٥,٥	٪٣٣,٣
١٩٧٨ - ١٩٨٤(*)	٪١٢٠٠,٠	٪٢٠٠,٠

وإذا كان دعمنا المالي غير صحي بالنسبة للجهة التي تحصل عليه ، فإنه في الوقت نفسه سبب انزعاجاً متزايداً للجهة التي تقدمه . ففي الماضي كان قسم كبير من مساعداتنا العسكرية يعطى لاسرائيل بشكل قروض . ولكن الكونغرس درج تقديم كل مساعداتنا لها على سبيل الهبة . وهذا يعني ان المكلفين الأميركيين سيعطونها أكثر من ٢,٦ مليار دولار . ان القسم الأكبر من التسعة مليارات دولار المترتبة عليها لصالح الولايات المتحدة عبارة عن قروض « ملطفة » أي طويلة الأمد وبفائدة أنقص بكثير من تلك المعمول بها في السوق . ومع ذلك يعمل مؤيدوها بنشاط لاعداد حملة تهدف الى إعفائها من تلك الديون ، ويبدو انهم سينجحون في محاولتهم . وعندما تبدأ حكومتنا باعفاء

(*) تقديرات .

اسرائيل من ديونها الضخمة سيترتب على المكلفين الأميركيين التبرع بمبالغ أكبر في السنوات القادمة .

تدرس إدارة ريغن حالياً مقترحات بجعل المساعدات لاسرائيل تعطى لسنوات متعددة بحيث تجنبها خطر التخصيصات فيما اذا أعطيت لها سنة فسنة . وقد ورد في الطبعة الدولية لصحيفة « جروسالم بوست» (١٢ - ١٨ آب - أغسطس) ١٩٨٤ أن الخزانة الإسرائيلية تستعد لتقديم طلب بمساعدة تبلغ خمسة مليارات دولار للسنة القادمة (١٩٨٥) .

ان هذا المستوى من المساعدة يقارب المهزلة . ذلك ان اعطاء اسرائيل خمسة مليارات دولار في العام القادم يعني اننا نعطي دولة لا يزيد عدد سكانها كثيراً عن عدد سكان واشنطن العاصمة وضواحيها ، ما يعادل ثلث مجموع المساعدات الاقتصادية الخارجية التي نقدمها الى المليار أو ثلاثة مليارات نسمة في العالم الثالث .

على ان المقارنة الأكثر إثارة لدهشة الأميركيين ستكون في ان المساعدة التي تطلبها اسرائيل تعني ان المكلفين الأميركيين سيهبون ذلك البلد الصغير مبلغاً يعادل ثلث الميزانية السنوية لوزارة تطوير المدن والاسكان الأميركية . وهذه الوزارة وسيلة رئيسة لمساعدة الأميركيين ذوي الدخل المنخفض . كما ان تلك المساعدة تفوق بنسبة ٢٥٪ ميزانية وكالة الحفاظ على البيئة ، وهي هيئة حكومية أميركية ، وتمثل أيضاً ١٢٥٠ مرة ميزانية إدارة المصالح التجارية الصغيرة ، وهي هيئة حكومية أيضاً .

وفي مثل هذه الظروف التي تواجه الولايات المتحدة فيها عجزاً ساحقاً في ميزانيتها ، يتراءى للمرء ان مثل هذه المساعدات الفضفاضة لإسرائيل، لن تتسنى لها الموافقة . ورغم ذلك يبدو أن الإدارة

والكونغرس سيخصصان في النهاية مبلغاً يقارب المبلغ المطلوب . واذا ما حدث ذلك ينبغي الايضاح الدقيق للشعب الأميركي ان الضرائب التي يؤدونها تستعمل لامداد اسرائيل سنوياً بمبلغ يعادل ١٥٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل أو بمبلغ قدره ٧٥٠٠ دولار لكل اسرة اسرائيلية مؤلفة من خمسة أشخاص .

وثمة مفكرون اسرائيليون ، مثل رافايل بنفنيستي ، وهو اختصاصي بالاقتصاد ويترأس سلطة التوظيفات المالية في الحكومة ، يقولون ان « الصلة الأميركية » تحبط من عزيمة الحكومة الاسرائيلية في مجابهة ومعالجة الكارثة الاقتصادية الراهنة . ونقلت عنه صحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » الأميركية في عددها بتاريخ ٢١ آب (اغسطس) ١٩٨٤ ، قوله : « يسود الرأي العام والسياسيين اعتقاد دائم بانه مهما ساءت الأمور ، سيأتي أحد ـ وهو غالباً الولايات المتحدة ـ لمساعدتنا . وإذا كان البنك يدعمك فلماذا تقلق؟ » إن هذه الملاحظات التي تعكس وجهة نظر العديد من الاسرائيليين تؤكد النظرية القائلة بان مبالغة السياسيين الاميركيين في الحماس لاظهار ولائهم لاسرائيل ، تسهم في سوء تصرف اسرائيل المالي وفي الشلل الذي يصيب البحث عن السلام . انه لدرس ينبغي على الجالية اليهودية الأميركية ان تنكب عليه باهتمام جدي . ان المبالغة في إغداق العطاء للمستفيد قد تكون سوء خدمة تظلمه سواء أكان طفلاً أم دولة صغيرة .

ولو كانت حكومة اسرائيل تسعى حقاً وراء السلام وتعرض تقديم التنازلات وتطالب من جهة اخرى بامتيازات ، فقد يستمر الشعب الأميركي بالسماح بان تذهب الضرائب التي يؤديها لتمويل نصف ميزانية اسرائيل العسكرية وبأن تنال اسرائيل فوق ذلك مساعدات اقتصادية ضخمة . ولكن ليس من المحتمل أن تقدم أية حكومة تنتمي

الى الليكود على مثل هذا التبديل في مواقفها ، كما ان تصرفات حكومة ائتلافية موسعة ما زالت دون اختبار .

واستمرار الكونغرس سنة بعد سنة بزيادة تمويلنا لاسرائيل دون اكتراث بما تعانيه ميزانية أميركا ولا بالاقتصاد الأميركي عامة ، ظاهرة من أبرز ظواهر السياسة الأميركية . فهو لا يفصح فقط عن مدى سطوة اللوبي الاسرائيلي ، بل وعن القوة السياسية التي تتمتع بها الجالية اليهودية الأميركية . انها في الواقع قوة لا يستهان بها وهي نتيجة وعي سياسي مرهف وتفان من قبل اليهود الأميركيين لا يقتصر إطلاقاً على العلاقات مع اسرائيل . فاليهود الأميركيون يتميزون عن سواهم من مواطنينا بابتعادهم عن اللامبالاة وعن عدم الاكتراث بالقضايا السياسية . انهم ملتزمون سياسياً كما يليق بالمواطنين الصالحين الالتزام . كما انهم أكثر الناس نكراناً للذات في ترويجهم لقضية يتعهدونها ، فضلاً عن انهم معطاءون في سبيل الأمور السياسية ، يضحون بالمال وبالوقت .

غير ان سطوة اللوبي الاسرائيلي على الكونغرس ليست صحية بل وتتجاوز المألوف . وقد وضعها روبرت ج. كايزر في مقال بعنوان « الولايات المتحدة تخنق اسرائيل بالعطف عليها » نشرته صحيفة « واشنطن بوست » في عددها بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) ١٩٨٤ جاء فيه :

> كان مجلسا النواب والشيوخ قد دخلا في مزايدة حول من يعطي هذه السنة أكثر من المساعدات لإسرائيل. إدارة ريغن طلبت تخصيص ٨٥٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية (غير العسكرية) للسنة القادمة. وسارعت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

الشيوخ التي كان رئيسها والعضو الديمقراطي البارز فيها، وكلاهما مرشحاً للانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) حسب قول أحد زملائهما، إلى رفع المبلغ إلى ١,٢ مليار دولار أي بزيادة قدرها ٥٠ بالمئة، مما أثار قلق لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، حسب قول أحد أعضائها. ونقل هذا الأخير عن بعض زملائه قولهم «لا نستطيع السماح لهم بأن يكونوا أكثر كرماً مع إسرائيل». وفي النهاية اقترحت اللجنة النيابية أن يكون المبلغ ١,١ مليار دولار. وتنبأ أحد الأعضاء الموثوقين في اللجنة بأن الاجتماع سينتهي إلى إقرار ١,٢ مليار.

ومثل هذه الوقائع لا تحظى بتغطية إعلامية واسعة. ففي واشنطن تجمع آراء المراسلين والسياسيين على أن إسرائيل وأصدقاءها الأميركيين يشكلون ما قد يكون أقوى قوة ضاغطة وفاعلة في الولايات المتحدة، ويعتبرون فوزهم أمراً مفروغاً منه.

سل أي شيخ أو نائب من أعضاء أي لجنة ذات علاقة بإسرائيل عما إذا كان أحد من الأعضاء قد تساءل بجدية عما إذا كانت المساعدات الأميركية الهائلة لإسرائيل فكرة حسنة، وغالباً ما سيكون الجواب قهقهة.

لا يستطيع أحد التنبؤ بطول المدة التي سيظل فيها مؤيدو اسرائيل قادرين على ممارسة الضغوط الفاعلة التي أشارت إليها هذه الرواية. ولكن لا بد من توقع بداية ظهور ضغوط معاكسة عاجلاً أم آجلاً.

فالمساعدات المطلوبة من أميركا حالياً غير متناسبة حتى السخف. واذا تمادى اللوبي الاسرائيلي باستغلال موقفه الى أبعد من حد لم يتعين بعد، فقد يؤدي ذلك الى قيام ثورة. فعاجلاً أم آجلاً سيحاول مهووس ما استغلال العداوات الاثنية والخلافات والأحقاد الدفينة في المجتمع الأميركي. ولا حاجة للمرء بأن يكون طالباً متعمقاً في دروس السياسة ليدرك تقلبات الرأي العام الدورية السريعة التي يتسم بها نظامنا، أو ليتنبأ بأن الاميركيين سوف لا يستمرون الى الابد بتقديم الأموال الطائلة سنوياً لتستعمل في أعمال يبدو انها تسيء الى مصالحنا القومية. ويحسن بمؤيدي اسرائيل من الاميركيين اشعار القدس بأن الوضع الراهن وهمي ومؤقت خلقته السياسة المحلية وبانه ما لم تتبع اسرائيل سياسات أكثر انسجاماً مع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط فقد يأتي وقت تتقلص فيه فجأة هدايانا السنوية السخية وقروضنا السهلة الشروط.

وفوق هذا كله، فاذا لم يحسن قادة اسرائيل تصرفاتهم ويقلعوا عن عجرفتهم التي تقارب توجيه الاهانة، فانهم يسهمون في اذكاء نار الثورة التي تبدو محتملة القيام. ان الملاحظات والتعليقات التي تنم عن التعالي على أميركا ـ وقد صدر منها الكثير في فترة ولاية الليكود ـ أخذت تثير الاشمئزاز في النفوس. كما قد يكون للقلق الحالي الذي يثيره تزايد الديون الدولية على اسرائيل شأن خطير في ذلك. وإذا كانت اسرائيل تسعى للحصول على عفو من الدين الضخم البالغ ٩ مليارات دولار المترتب عليها للحكومة الأميركية دون الأخذ بأي من اجراءات التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول الأخرى المصابة بضائقة مالية، واذا استمر زعماء اسرائيل ـ كما يفعل بعضهم بوقاحة ـ بالاصرار على ان أميركا مدينة لاسرائيل لما بذلته من مجهودات ضد

لبنان ومنظمة « فتح » ، فذلك من شأنه اثارة اشمئزاز أعداد متزايدة من الأميركيين .

الانتخابات الأخيرة في اسرائيل

يستحيل التكهن الدقيق بموعد قيام ردة فعل على مساعداتنا لاسرائيل ولا بمدة تلك الردة ولا بالشكل الذي قد تتخذه . ذلك ان التوقيت والحدة قد يتأثران بعض الشيء بالتجاوزات في سياسات اسرائيل الداخلية . وخلال فترة محاسبة الضمير وعدم الرضا التي جاءت في أعقاب فشل عملية لبنان كان الكثيرون في اسرائيل وأميركا ينتظرون انتخابات تموز (يوليو) بمزيج من الأمل والتخوف . فقد اعتبروا انه اذا فاز الائتلاف العمالي بأكثرية حاسمة سيظهر بريق أمل بأن البحث عن حل سلمي قد يتجدد جدياً ، رغم انه لم يكن من الواضح ما اذا كانت حكومة عمالية ستتحلى بالرؤية والارادة والشجاعة السياسية وبالمرونة الضرورية لمجرد الشروع بالمفاوضات . ذلك انهم يتذكرون بأن الحكومة العمالية هي التي طلعت بخطة « ايجاد حقائق جديدة » باقامة مستوطنات في الضفة الغربية .

ولكن اذا كان من الصعب التأكد من امكانية تحقيق تقدم باتجاه السلام في حال فوز الائتلاف العمالي بأكثرية كبيرة ، فلن يكون ثمة شك في ان فوزاً كبيراً لتكتل الليكود سيشكل ضماناً لاستمرار حال من المواجهة المحفوفة بالخطر . وكان يبدو من الممكن أيضاً في حال عودة الليكود الى الحكم بأن « اليهود الشرقيين » (وأكثرهم مهاجرون من المغرب باتوا يشكلون أكثرية عددية) سيحاولون بلوغ مرحلة السيطرة السياسية . وفي هذه الحال ستكون نتائج الانتخابات شبيهة نوعاً ما بالانتخابات في عام ١٩٤٨ في افريقيا الجنوبية التي وضعت الافريكان في موضع السيطرة الدائمة على الحكومة وثبتت التمييز

العنصري كسرطان آخذ بالانتشار داخل الجسم السياسي .

إتخذ الاسرائيليون في صناديق الاقتراع قراراً مبهماً لم يسهم في حل أي مشكل ، إذ أن الانتخابات لم تأت إلا بإظهار مدى ما سببته المغامرة الفاشلة في لبنان من تفتت سياسي في اسرائيل . وبدا الوضع ، عند كتابة هذه السطور أي في أوائل آب (اغسطس) ١٩٨٤ ، ان النتيجة الحتمية لتعادل القوى السياسية ستكون فترة غير محددة من الشلل السياسي تعجز اسرائيل خلالها عن القيام بأية خطوات إيجابية نحو تحقيق السلام مع جيرانها . ومع العلم بانه لا مفر من اتخاذ اجراءات بالتراضي من أجل تخفيف وطأة الوضع المالي والاقتصادي القاتم ، فان فرض الاجراءات التقشفية اللازمة لاعادة نوع من الأمل بديمومة حياة الاقتصاد المتهدم قد يكون له أصداء سياسية تزيد من التململ الفئوي . ومن المؤكد ان الفريقين واقعان تحت ضغوط شديدة للشروع في انسحاب مبرمج لبعض وحدات « جيش الدفاع الاسرائيلي » من جنوب لبنان ، وهذا ما قد يحدث . ولكن ما ليس محتمل الحصول هو إيقاف برنامج الاستيطان (علماً بانه قد يتباطأ لاسباب مالية) . كما انه لا دليلاً واقعياً يشير الى ان القوى السياسية المتصارعة ستتمكن من التغلب على ثقل الركود ومن اعادة دوران آلة السلم التي أصابها الصدأ .

لا شك في ان لاصدقاء اسرائيل الاميركيين ، لو ارادوا ، قدرة كبيرة على تقديم دفع قوي باتجاه تجديد بذل المجهودات من أجل السلام . غير ان تمسكهم ، أفراداً ومؤسسات ، بمبدأ القوة يحكم عليهم بالاستمرار في التصفيق اللاواعي وفي التشجيع اللذين يؤيدون بها أدنى قاسم مشترك في السياسة الاسرائيلية . وهكذا يبدو ان لا خطأ يذكر في استخدام نفوذهم الدفين الهائل من أجل تشجيع

مبادرات جديدة للسلام أو حتى من أجل عملية الاستقطاب الخطيرة الجارية على قدم وساق .

المنظمات اليهودية الأميركية

انني لا أقصد من كتابتي الصريحة عن الوضع الراهن القول ضمناً بان هدف الاستقطاب يعبر عن رغبة معظم اليهود الاميركيين المدركين لماهية الأمور . بل ان الكثيرين من أصدقائي اليهود الأميركيين يشعرون مثلي بالقلق من ان الضغط القاسي الذي يفرضه اللوبي على الكونغرس وعلى السلطة التنفيذية كي يقويا اسرائيل ويضعفا جيرانها يسهم في عملية الاستقطاب ، وهو قلق يعبر عنه الاصدقاء المفكرون في اسرائيل علناً وبقوة . غير ان الأجراءات التي تتخذها المؤسسات للتعبير عن تأييد اليهود الاميركيين لاسرائيل ، إن بالمال أو بالدعاية أو بالعمل السياسي ، تحبط المجهودات الرامية الى تبطيء أو تغيير اتجاه سير عملية الاستقطاب التي اكتسبت قوة اندفاع خاصة بها .

السيد كنيث بيالكن هو الرئيس الجديد لمؤتمر المنظمات الأميركية اليهودية الرئيسية الذي صار الآن المتحدث الأول باسم الجالية اليهودية الأميركية . وأوضح السيد بيالكن القضية بايجاز . فقبيل الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة ، نقلت عنه صحيفة « جروسالم بوست » (الطبعة الدولية - ٨ الى ١٤ تموز - يوليو - ١٩٨٤) قوله : « في حال فوز الائتلاف وادخاله تعديلات على سياسات اسرائيل فسنؤيدهم . واذا فاز تجمع الليكود واستمر في خطه المتصلب تجاه الضفة الغربية فنحن من ورائهم » .

ومع ان السيد بيالكن كان يردد لا شعورياً وبأسلوبه هو قول ستيفن ديكاتور الشهير ، «بلدي . أكان على صواب أو على خطأ ، » فان في ذلك فرق هام . ستيفن ديكاتور كان يتكلم عن بلده ، عن الولايات

المتحدة ، وليس عن دولة صديقة . ولكن يبدو ان السيد بيالكن لا يبالي بأن اتباع اسرائيل « خطة متصلبة تجاه الضفة الغربية » يتضارب مع هدف معلن للسياسة الأميركية .

ويمكنني الاستنتاج بان مارشال مكلوهن كان على خطأ في تأكيده بان الوسيط هو الرسالة . ففي عالمنا المثقل بالتنظيم صارت المؤسسة في معظم الأحيان هي الرسالة ، والمؤسسات التي نشأت من أجل تأييد اسرائيل تضغط ضغوطاً مضنية على المواطنين الأميركيين اليهود كي يبرهنوا بالتأييد المالي والسياسي لانداده‍م بان لهم التزاماً تجاه اسرائيل كالتزام ستيفن ديكاتور . صحيح انه مرت فترة قصيرة توقف فيها التصفيق الهستيري وكان ذلك في أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا . وقد أصيب آنذاك معظم اليهود الاميركيين بغم شديد ، وعبر بعض قادة المنظمات اليهودية علناً عن العذاب الذي عانوه . ولكن محاولة تغطية السموات بالقبوات بدأت تظهر بعد نشر تقرير لجنة كاهان .

ــ ٢١ ــ

ضرورة وضع سياسة شرق أوسطية تخدم المصالح الأميركية

أشرت آنفاً الى ان غزو لبنان يجب ان يلقننا درسين اثنين الأول في التطبيق العام والثاني يتعلق بالشرق الأوسط تحديداً . أما الثاني والخاص بالشرق الأوسط ، وهو مستعجل ، فهو ان على الولايات المتحدة ان ترسم وتتبع سياسة مفصلة حسب مقتضيات مصالحها الخاصة . ومصالحها متعددة ومعقدة . لم يعد في طوقنا الاكتفاء بردات فعل على سياسات ترسم في القدس . ولم يعد بمقدورنا ان نؤدي دور القيِّم المتسامح على اسرائيل ، ندفع دون تذمر فواتير وكل واحدة أكبر من سابقتها ، ونعمل برضوخ على إزالة الركام الذي تخلفه طموحات زعمائها . اننا دولة عظمى وحان لنا ان نتصرف كدولة عظمى .

وذلك يعني بان علينا مراجعة وتعديل علاقاتنا مع اسرائيل بانتظام ، وهي بشكلها الحاضر علاقات غير صحية للبلدين معاً . انها غير صحية بالنسبة لاسرائيل لأن التأييد اللاواعي يشجع أكثر المتهورين والمتحمسين للتوسع من الإسرائيليين. وهي غير صحية بالنسبة للولايات المتحدة لاننا باستمرارنا في كوننا اداة صامتة للنزوات السلطوية سنقضي على ما تبقى لنا من هيبة وسلطة في الشرق الأوسط . والأدهى من ذلك ـ كما كان يجب ان نحترس منه في ورطتنا بلبنان ـ هو ان تأدية دور رأس الحربة الطيعة بيد اسرائيل قد يؤدي بنا يوماً الى التورط في نزاعات يحتمل ان تؤدي الى صدام خطير بين الشرق والغرب .

وكي نعيد النظر في علاقاتنا مع اسرائيل علينا أولاً التخلص من الموانع التي تحول دون مناقشة الاميركيين لسياسة الشرق الأوسط عقلانياً وباعصاب باردة . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يصبح باستطاعتنا تفصيل علاقاتنا باسرائيل مثلما نفصلها مع الدول الصديقة الأخرى ، أي بالسعي لتحديد أفضل ما يخدم مصالح الفريقين من جهة . وما يتماشى مع متطلبات الانصاف الدولي ، من جهة اخرى . ان علاقاتنا الراهنة مع اسرائيل لا تتماشى مع ذلك ، فهي متحيزة بشكل سيء الى درجة انها لا تقوى على الاستمرار في هذا المنوال مدة طويلة . وإذ لم نعد رسمها طوعياً فقد تعيد الأحداث رسمها بالعنف بشكل مضر بالفريقين معاً .

إنني لا أريد ان يسيء أحد فهم غايتي . فمثلما هناك أسباب توجب اعادة رسم علاقاتنا باسرائيل على أساس احترام الذات المتبادل ، ثمة أسباب اخرى قوية أيضاً لأن نستمر بالاهتمام بأمن اسرائيل وبامدادها بمساعدات اقتصادية ومالية معقولة . ولكن علينا ان نتأكد تماماً من ان مساعدتنا الأمنية والاقتصادية انما نقدمها في اطار من العلاقة التي تعكس مصالح الفريقين .

ليس بمقدور أميركا ان تتحمل فشلاً آخر كفشلها في لبنان . ولكن باستطاعتنا النجاح في تفادي مثل ذلك التورط الخارج عن ارادتنا ، عندما تفرضَ السلطات التنفيذية والتشريعية حقوق اميركا التعاقدية وتطبق القانون الأميركي على اسرائيل مثلما تطبقه على أية دولة أخرى . يجب على تلك السلطات ألا تتخوف من القيام بواجباتها تحت تأثير الاتهام الفارغ بأن ذلك يعني « الضغط على اسرائيل » ، كما لو كان الضغط عليها تجديفاً فأميركا في نهاية المطاف دولة ذات سيادة ولها مصالح خاصة بها عليها ملاحقتها والحفاظ عليها .

اسرائيل تفتقر الى المقومات التي تجعل منها حليفاً لأميركا

اتخذت تأكيدات خالية من التفكير الصحيح مصداقية كاذبة لكثرة ما وردت وتكررت في التصاريح والخطب السياسية الرنانة ومنها التأكيد بأن « اسرائيل هي حليف أميركا الأكثر جدارة بالاعتماد عليه في الشرق الأوسط » . ان هذا الكلام لا يصمد بوجه أبسط التحاليل وأكثرها بدائية . فمن دون الرجوع الى الماضي ، تظهر الأحداث المسجلة في هذا الكتاب ان اسرائيل ليست حليفاً ، وان علاقاتنا تنقصها المقومات الأساس اللازمة للتحالف:

(١) مصالح وأهداف البلدين بعيدة عن التطابق .

(٢) اسرائيل ، كحليف عسكري ، تخلق لأميركا من المتاعب أكثر بكثير مما تقدمه لها من فوائد .

(٣) درجت اسرائيل على إهمال تضافر سياساتها مع سياساتنا أو حتى استشارتنا قبل قيامها بأعمال من طرف واحد .

(١) ليس للولايات المتحدة ولاسرائيل مصالح وأهداف متطابقة

الولايات المتحدة دولة عالمية ذات مصالح في كل بقعة من بقاع الكرة، وينبغي أن تأخذ سياستها في أية منطقة حساسة ورئيسة حساسيات ومصالح الدول الصديقة الاخرى بعين الاعتبار ، وان تكون مستقرة في استراتيجيتها الكبرى . اما اسرائيل فدولة صغيرة جداً يحيط بها جيران يعادونها ، وهي بالتالي مأخوذة كلياً باهتماماتها المحلية . ورغم تأكيدات مؤيديها ، وكأنها رسالة هبطت من قمة الجبل ، بأن ما يصلح لاسرائيل يصلح لاميركا وبأن مصالحها

تلتقيان ، فان زعماء اسرائيل يعرفون الواقع . فقد صرح اسحق شامير في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) أثناء المفاوضات الفاشلة بشأن اتفاق التعاون الاستراتيجي بما يلي : « مهما كنا نرغب في تنسيق نشاطاتنا مع الولايات المتحدة ، فان مصالحنا ليست متماثلة . وعلينا من حين الى آخر ان نفكر بمصالحنا الخاصة »(١٠٩) .

لا يمكن الاجابة في المطلق عما اذا كانت مصالح اسرائيل تتطابق مع مصالح أميركا . وخلاف الاسرائيليين فيما بينهم على طبيعة مصالح اسرائيل لا علاقة له بالموضوع المطروح . فقضية التحالف مثلاً قد لا تراها حركة السلم الاسرائيلية قضية هامة بالنسبة لمصلحة اسرائيل ، حسب تعريف الحركة لتلك المصلحة . فالمنطلق المهم اذاً هو استشفاف المصالح من الخبرات السابقة ومن تحديد الزعماء الذين يتحكمون بالسياسة الاسرائيلية لتلك المصالح إن أعضاء تجمع الليكود ولهم من القوة ما يكفي للوقوف بوجه أي مبادرة للسلام ، يعتبرون الحفاظ على الاراضي المحتلة هدفاً ضرورياً حتى ولو كان سيعرض بلادهم لصراع طويل ويحملها أوزار صيرورتها ثكنة دائمة . وقد تبين من غزو لبنان ان الليكود اختار فرض السيطرة بديلاً من التعايش.

وبالمقابل فمن الواضح ان مصالح أميركا لا تنسجم مع ذلك الهدف . ذلك انه لا سبب عندها لمساعدة اسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة بل على العكس ، علينا نحن الأميركيين ان ننظر بهلع الى تأييد بلادنا لتزايد تعسف اسرائيل في حكم أكثر من مليون فلسطيني عربي . بل علينا كي نكون صادقين مع المبادىء التي نجلها ان نحاول في مباحثات جدية ومتحفظة استخدام كل ما لدينا من وسائل الضغط السياسي ان نقنع الاسرائيليين بمقايضة تلك الأرض بالسلم كما فعلوا بكثبان الرمل في سيناء ، على ان نحاول في الوقت نفسه استعمال

ما تبقى لنا من تأثير علّناً نستطيع حمل الزعماء العرب على تعديل مواقعهم .

لأميركا مصالح عملية في نفط الخليج ومصلحة سياسية في الابقاء على علاقات صداقة مع ١٠٠ مليون عربي الذين سيصبحون قوة سياسية متزايدة الأهمية في السياسة الدولية بعد ان بدأت رياح التغيير تهب على الشرق الأوسط . وفي أجواء العداء والعنف التي تلف هذه المنطقة المضطربة يصعب التوفيق بين معاهدة أميركية اسرائيلية وبين الحفاظ على علاقات صداقة مع العرب . ذلك ان الالتزامات الأمنية تنطوي على وجود عدو محدد ومشترك أو مجموعة أعداء ظاهرين أو محتملين ولن يرى الاسرائيليون كبير فائدة من معاهدة محصورة بالتهديد السوفياتي ، بينما سيرى العرب في تحالف أميركي اسرائيلي ، كيفما جاء تحديد الالتزامات فيه ، تحالفاً موجهاً ضدهم . وسيعجل تحالف كهذا من جعل الولايات المتحدة عدوة للعرب جميعاً في رأي زعمائهم .

أما مؤيدو التحالف فيرون فيه ضمانة للوضع الراهن . ولكن استمرار ذلك الوضع من وجهة نظر أميركا ، هو بحد ذاته وضع غير صحي ولا يمكن أن يستمر طويلاً . فالجمود المسيطر يعمل بشكل واضح على تآكل مجمل المصالح الأميركية في الشرق الأوسط* . كما ان تزايد هباتنا الدائم الذي يسمح لاسرائيل بالانفاق أكثر مما بمقدورها

(*) إذا فشلت مساعي السلام أو طال بها الوقت ، كما يبدو حالياً ، فقد يكون من شأن ذلك فقدان مصداقية أميركا والأنظمة المحافظة في الخليج التي أيدت السلم مع إسرائيل . وقد يلزم ذلك الملك حسين على الاتجاه نحو روسيا ، وسورية على زيادة اعتمادها أكثر فأكثر على موسكو . وقد يؤدي أيضاً إلى حرب أخرى كبيرة بين سورية وإسرائيل من لبنان المشرذم أرض التذابح . وقد تدفع أيضاً إلى تورط خليجي في الجولة الجديدة التي تكاد تكون محتومة بين العرب وإسرائيل . ـ عن كورد سمن ، صفحة ٦١ و٦٢ .

انفاقه ، لا يخدم مصالحنا . اما ان يرى أيٌ من مؤيدي اسرائيل الأميركيين هذه الحالة على انها قابلة للاستمرار فامر يثير دهشتي كثيراً . وأرى من غير المنطقي الطلب من بلادنا ان تكون أكثر سخاءً تجاه مواطني اسرائيل منها تجاه المعوزين من الأميركيين . وعندما ينتهي الأمر بالرأي العام الأميركي الى ادراك ضخامة الدعم المالي الذي نقدمه لاسرائيل ، يصبح من المتوقع أن تتوقف تلك المساعدات في أي وقت وبشكل مفاجيء في جو يسوده السخط والقسوة .

يكمن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي في فشل العثور على معادلة تؤمن الحد الأدنى من حاجة الشعب الفلسطيني الى حرية تقرير المصير والى وطن خاص به . وقد حاولت أميركا على مدى سبع عشرة سنة حل هذه القضية بالوسائل الدبلوماسية دون نجاح يذكر . ومع مجيء ادارة ريغن الى الحكم سعى وزير الخارجية هيغ لاعادة تحديد القضية ووضعها ضمن اطار خصومة الدولتين العظميين التي كانت تستحوذ على جميع حواسه ، فقارب الحلول من الزاوية العسكرية . ويبدو انه قبل بسذاجة أقوال الدعاية بأن اسرائيل ، نظراً لحروبها الناجحة ضد جيرانها العرب ، قد تكون قلعة الصمود والدفاع عن المنطقة في وجه اعتداء سوفياتي . ولكن تلك الدعايات ليست سوى أقوال تبدو على شيء من الحكمة لانها تهربت من مواجهة تدقيق صادق فيها .

(٢) لا تستطيع اسرائيل ان تكون عضداً عسكرياً لأميركا في الدفاع عن الشرق الأوسط

ان الادعاء بأن اسرائيل حليف نافع للولايات المتحدة قد نجا من التعرض لفحص عقلاني لسبب واحد . ذلك انه كغيره من أوجه

العلاقات الأميركية الاسرائيلية بات موضوعاً سياسياً يُحَرَّم البحث فيه .

وقد برز هذا الأمر بوضوح لا يقبل طيف التشكيك ، فمنذ ثمانية أعوام عندما كان الجنرال جورج س. براون رئيساً للأركان المشتركة (الأميركية) . وفي مقابلة صحفية أجراها معه الصحافي والرسام الكاريكاتوري الاسرائيلي رافان لوري ، أجاب الجنرال براون بصراحة « عما إذا كانت اسرائيل وقواتها تشكل من الناحية العسكرية الصرفة عبئاً على الولايات المتحدة أم عضداً لها » فقال «أظن بانه يجب اعتبارها عبئاً » .

أُجريت تلك المقابلة في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ولكنها لم تنشر إلا في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) من العام نفسه . وتقول التكهنات بأن نشرها تأخر الى ذلك التاريخ لارباك ادارة الرئيس جيرالد فورد قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع . والمعلوم ان رافان لوري يحرر أيضاً في الطبعة الدولية من مجلة « نيوزويك » . وعلى كل حال أثار ذلك الرأي المهني الصادق الذي أدلى به الجنرال براون صراخ الناطقين الأميركيين بلسان إسرائيل ، وزعيق رجال الكونغرس الذين طالب بعضهم بعزله من منصبه . ونتيجة ذلك تعرض الجنرال الى نقد علني من قبل الرئيس ووزير الدفاع .

وعلى ضوء حملة التجريح هذه التي جاءت في أعقاب تقييم براون الصريح لماهية اسرائيل العسكرية ، لا يحتمل ان يقوم أي من أعضاء هيئة الأركان المشتركة ولا أي من كبار الضباط في القوات المسلحة الأميركية على النطق بمثل هذا الكفر. ذلك لأن تلك الواقعة برهنت ان القضية سياسية قبل ان تكون أي شيء آخر ولا يجوز ان تخضع لتحاليل مهنية دقيقة .

ورغم ذلك تستأهل ملاحظات الجنرال براون اهتماماً جدياً ذلك ان الجنرال قال « فإذا انعكست الاتجاهات يمكنني عندئذ ان أرى كيف يحتمل ان تصبح قوات اسرائيل مع الزمن عضداً كبيراً عندما تكتسب قوة وتصبح قادرة على إحلال السلام في المنطقة » . وتنبأ الجنرال بأن «ثروة العرب ستمكنهم من التعويض عن النواقص التي يشكون منها وهي القيادة، والتكنولوجيا والمتعلمين». وأضاف «بأن النمو المحتوم في القوة العربية قد يستلزم إجراء تغيير كامل في نظرة إسرائيل إلى الأوضاع»[١١٠] .

تميل الوقائع والحجج الواردة في هذا الكتاب الى التبيان بأن ذلك التحليل مقنع وتنبؤي . فلا شك في ان قوة العرب العسكرية آخذة بالازدياد وستستمر فيه، وخصوصاً سورية، بالمساعدات السوفياتية، ودول عربية غيرها تتلقى المساعدات من دول أوروبا الغربية ، مما يحمل المرء على توقع حدوث تحسن واسع في القيادة والتقنية العسكرية لدى العرب .

على ان النقطة الأساسية التي تضمنتها أقوال الجنرال براون دون الافصاح عنها هي ان اسرائيل لا تستطيع أن تكون ذات قيمة عسكرية للولايات المتحدة طالما بقيت على عداء مع جاراتها العربية . واذا ما جرى عقد حلف استراتيجي قبل التوصل الى وضع حل سلمي ، سيكون ذلك الحلف عبارة عن تعهد أميركي بمساعدة اسرائيل على الابقاء على مكاسبها الاحتلالية مثل مرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ناهيك عن جزء غير محدد بعد من جنوب لبنان .

ويجب ألا يُسقط من الحساب احتمال عقد معاهدة مع اسرائيل إنما في أعقاب عقدها صلحاً مع جيرانها العرب . ذلك انه من الممكن جداً

ان تضمن الـولايات المتحـدة حدود اسـرائيل وسـلامة أراضي جميع الدول المشتركة في الحل كقسم من أي اتفاق لحل نهائي . اما التكلم عن اسرائيل كحليف طالما بقيت محاطة كلياً بدول هي رسمياً في حالة حرب معها فذلك هراء . وقد شدد اندرو هـ. كـوردسمن على هـذه النقطة بقوة عندما استبعد فكرة « العلاقة الاسـتراتيجية » الـواردة في اتفاق التعاون الاستراتيجي الذي أعلنه الرئيس ريغن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ . قال كوردسمن :

«إن علاقة استراتيجية كهذه لا فائدة عسكرية منها وهي غير مستقرة اطلاقاً من غير سلم عربي إسرائيلي. وأي استخـدام أميركي لإسـرائيل كقـاعـدة للقـوات الأميركية سيجلب على الغرب ضرراً يفوق كثيـراً أي فائدة ترجى منه. وستكون النتيجة النهائية لاستخدام الولايات المتحدة إسرائيل قاعدة عسكرية للتعامل مع أي دولة عربية تدمـير شرعيـة جميع الأنـظمة العـربية صـديقة الـولايات المتحـدة، والقضاء عـلى أي أمـل للولايات المتحدة بالدخول في شركـة استراتيجيـة مع دول الخليـج . وكذلـك فـإن هـذه العـلاقـة لا تؤمن ضمانة مقنعة لأمن إسرائيل سواء كانت بتمارين جوية وبحـرية مشتـركـة أو بتكـديس السـلاح وخـزنـه في إسرائيل. وستكون نتيجة مثل هذه السياسات عـزل الولايات المتحـدة وإضعاف الـدول العربيـة المعتدلـة وزيادة الخطر على إسرائيل.

ومع أن هذه الفرص ليست قريبة كما يبدو، ينبغي على الولايـات المتحدة تـركيز جهـودها عـلى مقايضـة

المساعدات الاقتصادية والعسكـرية لإسـرائيل بقبـول إسـرائيل بـالسلم، وليس بجعلهـا قـوة تقـاتـل عنـا بالوكالة»(١١٣).

وإذا ما عولج الموضوع الذي تعرض اليه الجنرال براون من جهـة مضامينه السياسية ـ العسكرية الواسعة ، يتبين ان آراءه صحيحة جداً لاسباب عديدة :

أولاً : لا تستطيع الولايات المتحدة التعاون عسكرياً مع اسرائيـل دون الحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بعلاقاتهـا بالـدول العربيـة ، التي ستعتبـر مثل ذلـك التعاون تهـديداً لسـلامتها نـظراً لانها رأت تكراراً مساعدات الولايات المتحدة غير المشروطة لاسرائيل . فالدول العربية تعلمت من الاجتياح الاسرائيلي للبنان ومن خبرات سابقة انه عنـدما تزود الولايات المتحدة اسرائيل بالسلاح فانها لا تفعل شيئـاً من أجل الاشراف والسيطرة على استخدامه . فهم على يقين إذاً من ان اسرائيل ستستخدم السلاح الأميركي الذي قد يُكدس عندها حسب أهـوائها ومهما كانت الشروط التي أودع بموجبها ذلك السـلاح لديها، وحتى لو كانت الغاية من استعماله فرض السيطرة على الغير . وعليه فاذا كان الحديث المبهم عن تعاون عسكري بين الـولايات المتحـدة واسرائيـل يبعث القشعريرة في جميع انحاء العـالم العربي ، فـان التفكير الجدي بحلف أمني كالذي يروج له اللوبي الاسـرائيلي حـالياً سيجعـل العالم العربي يقف بصلابة ضد الولايات المتحدة .

ثانياً : ان محدودية اسرائيل المادية (صغر رقعتها) تحـرمها من ان تكون ذات قيمة استراتيجية لها شأنها . فاسرائيل دولة أصغـر من ان تتمكن من تحمل قاعدة عسكرية تتناسب مع البيئة العسكرية السياسية في الشرق الأوسط باعتبار ان الحلف سيجعل منهـا جزيـرة صغيرة في

بحر عربي معادٍ لها . ويضاف الى ذلك ان قوتها العسكرية تقوم على جيش المواطنين ، لذلك سينهار اقتصادها الضعيف في حال قيام حرب طويلة . فمن الواضح إذاً ان اسرائيل ستكون المستفيدة من المعاهدة وليس الولايات المتحدة . وعندما تؤدي المعاهدة الى الاستقطاب الكامل ستصبح اسرائيل جزيرة صغيرة رهينة في بحر من الدول العربية المعادية وليس عضداً عسكرياً لبلادنا ، بل وسيتحتم علينا تأدية ثمن سياسي وعسكري ضخم جداً لانقاذها .

ثالثاً : لا مجال لاسرائيل كي ترسل قواتها بشكل فعال خارج نطاق ضيق من حولها . فلن تجرؤ أية دولة من الدول العربية المحيطة بها ومهما بلغت حالة اليأس فيها ، على السماح لـ « جيش الدفاع الاسرائيلي » بمساعدتها أو السماح بدخول قوات اسرائيلية الى أرضها أو المرور عبرها وهي بطريقها الى مكان ما . وهكذا لا يستطيع « جيش الدفاع الاسرائيلي » المرور عبر الاردن لمهاجمة سورية (حسب ما يقال عن خطط اسرائيل الاستراتيجية) إلا بفتح طريقه بالقوة . وقد توضحت هذه النقطة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ عندما انشغل الجيش الأردني بمعركة مع « فتح » وهددت سورية بالتدخل لصالح « فتح » . ومع ان وحدات من « جيش الدفاع الاسرائيلي » تجمعت على خط الهدنة استعداداً لمساندة الأردن ، فقد أمر الملك حسين جيشه بصد أي قوات اسرائيلية تجتاز الحدود . فالخبرة علمت العرب انه اذا دخلت قوات عسكرية أرضهم فلن تخرج منها الا بالقوة .

رابعاً : ان الاقتراح بعقد معاهدة عسكرية مع اسرائيل يتجاهل نقطة استراتيجية أساسية : الخطر الحقيقي الذي يهدد الشرق الأوسط ليس عدواناً خارجياً بل الهشاشة السياسية في معظم الدول العربية وبالتالي تعرضها لحركات هدامة ولعدم الاستقرار . لذلك ينبغي على

الولايات المتحدة التركيز على تحاشي قيام الخلافات ، أكثر من التركيز على التزامات تعاهدية أو على تكديس السلاح والعتاد الذي من شأنه اثارة الاحقاد وعدم الاستقرار . فالاضطراب يشكل تربة خصبة لنمو النفوذ السوفياتي والاتجاهات الاخرى المعادية للغرب . ومرة اخرى ، كما ظهر من المغامرة في لبنان ، تختلف حسابات اسرائيل عن حسابات الولايات المتحدة . فباستخدامها السلاح الأميركي لمهاجمة سورية عام ١٩٨٢ دون اعلامنا بذلك مسبقاً أسهمت اسرائيل إسهاماً كبيراً بتوسع الوجود السوفياتي ونفوذ السوفيات في المنطقة ، وهذا طبعاً ضد مصلحة الولايات المتحدة .

خامساً : يضخم مؤيدو التحالف مع اسرائيل مقولة ان اسرائيل تقدم للولايات المتحدة معلومات تجسسية لا تقدر بثمن ومعلومات عن قدرات ومواطن ضعف الاسلحة الأميركية المتقدمة . ولكن أليس ذلك أقل ما يمكن ان يفعله الاسرائيليون ؟ فقد أمددناهم بالسلاح وموّلنا اقتصادهم . ورغم ذلك لم يتردد الجنرال شارون ، عندما كان وزيراً للدفاع في اظهار القحّة حتى آخر حدود مقبولة بأن منع نقل تلك المعلومات الى الولايات المتحدة اظهاراً لاستيائه من السياسة الأميركية .

وإضافة الى ذلك ، ثمة ما يقابل ويطغى على المعلومات التجسسية ذلك ان اسرائيل باستخدامها طائرات ف ـ ١٥ وف ـ ١٦ فوق العراق عام ١٩٨٢ عرّضت تقنية سلاحنا للفضح . وكذلك أظهرت اسرائيل أمام السوريين وبالتالي أمام السوفيات في هجومها على القوات السورية في لبنان اداء أسلحتنا المتقدمة ومنها « القنابل الذكية » .

أخيراً : ينبغي على الولايات المتحدة ، كي تكون منسجمة مع نفسها ، الحفاظ على مستويات مقبولة عموماً من الأخلاقية الدولية .

ومع ذلك فان بلادنا تجاوزت هذه القواعد عندما قدمت المساعدة لغزو لبنان وغضت الطرف عنه ، وعندما وافقت على سياسة الاستيطان الاسرائيلية التي تخالف مقررات مؤتمر جنيف الرابع وتغاضت عن تصرفات اسرائيل التعسفية في الأراضي المحتلة .

(٣) اسرائيل لا تستشير أميركا ولا تنسق سياساتها معها

إذا كان ينقص اسرائيل والولايات المتحدة وحدة المصالح اللازمة بين الحلفاء ، فان اسرائيل قد رسبت أيضاً في امتحان الاستشارة . عندما تعمدت حكومة بيغن إخفاء نواياها الحقيقية من غزو لبنان كانت في الواقع تتبع نمطاً درجت عليه . وفي تنفيذها عمليات عسكرية تعمدت خدع الولايات المتحدة كما حدث في الهجوم على السويس عام ١٩٥٦ ، وفي اندفاعها الى بيروت عام ١٩٨٢ ، أو أنها تصرفت دون إعلام الولايات مسبقاً كما حدث عندما هاجمت المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ . وقد تكرر استعمالها للأسلحة الأميركية خرقاً للقيود التي سبق لها ان وافقت عليها .

الحاجة إلى علاقات جديدة مبنية على احترام الذات :

على أي أساس ينبغي أن نعيد بناء علاقاتنا مع إسرائيل في حال كونها ليست حليفة لنا ؟ من الواضح أن للولايات المتحدة اهتمام خاص بأمن إسرائيل ومصلحتها . فالنسبة للكثيرين من اليهود الأميركيين ليست إسرائيل دولة غريبة وذلك لاعتبارات عديدة منها أثنية ودينية وشرعية كما أنها تعويض عن بؤس آلاف السنين من التشرد وعزاء عن آتون الحرب العالمية الثانية ، وشعار القوة والوحدة اللازمتين للحؤول دون تكرار كل ذلك . إن معظم الأميركيين وأنا واحد منهم

يتعاطفون مع هذا الرأي . إننا نرغب في إقامة علاقة وثيقة مع إسرائيل ذات فائدة للفريقين وتتلاءم مع ما لأميركا من مصالح وأهداف .

وإذا كانت العلاقات المشوهة الحالية ، كما حاولت أن أبين ، أن ليست من مصلحة أميركا ، فهل هي من مصلحة إسرائيل ؟ ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال علينا إعادة النظر في افتراض آخر قامت سياستنا على أساسه وهو أنه بتسليح إسرائيل إلى مستوى تصبح معه أقوى عسكرياً من أي تجمع لدول المنطقة ، سيتجاوز الإسرائيليون خوفهم العصابي وسيسعون لإقامة علاقات سلمية مع جيرانهم العرب .

ولكن ، كما سبق وبينت ، أظهرت التجارب بلاهة ذلك الافتراض . فبحماسنا لتقوية شعور إسرائيل بالاطمئنان أسهمنا في جعلها دولة توسعية ودون تسامح مع جيرانها . وباتت حكومتها الحالية ترفض مفهوم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ القاضي بمقايضة الأرض المحتلة بالسلام .

وكانت حصيلة إغداقنا المساعدات العسكرية عليها أن شجعناها على إنشاء مؤسسة عسكرية تستهلك حوالى ٥٠ بالمئة من ميزانيتها مما يشكل عبئاً ضخماً على اقتصادها ، ويجعلها تعتمد أكثر فأكثر على عطائنا السخي . ومن ناحية أخرى فإن تقديم المساعدات دون رقابة ، ومع التغاضي عن تجاهلها للقيود التي نفرضها على استعمال الأسلحة ، شجعاها على استخدام تلك الأسلحة لتحقيق أهداف توسعية يمكن أن تؤدي مع الوقت إلى تدميرها .

لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن لأي كان النظر بتفاؤل إلى مستقبل إسرائيل طالما تستمر في اتباعها السياسة الحالية . فالخطط التسلطية التي فضحتها مغامرتها في لبنان لا تناقض فقط وعود إسرائيل المبدئية بل

تحرمها أيضاً من مستقبلها . وطالما لا يوجد سلم في الشرق الأوسط بل فترة طويلة من حالة اللاحرب تتخللها معارك مسلحة بين الحين والحين ، سيستمر عنصر الزمن يعمل ضد مصلحة إسرائيل . ذلك لأن إسرائيل ، كما في حرب لبنان، تخرج من كل حرب تخوضها أقل قوة من قبل لأن الصراع يولد الخوف والخوف يحفز أكثر الدول العربية استرخاءً على زيادة استعداداتها العسكرية .

وإضافة إلى ذلك ، يفكر العرب بمفهوم الآجال البعيدة . لقد مر على وجود إسرائيل أربعون سنة فقط ، ولكن الصليبيين أقاموا مئتي سنة في الشرق الأوسط ، فأين هم الآن ؟

لقد راهنت إسرائيل رهاناً كبيراً حتى الآن على عاملين : الأول مرافق الولايات المتحدة وسخاؤها ، والثاني تراخي العرب وتفككهم . غير أنها لا تستطيع الاعتماد على هذين العاملين إلى الأبد طالما أنها مستمرة في تفضيل الأرض على السلام . وإذا ما كنا ، حسب اعتقادي ، قد بالغنا في تسليح إسرائيل وشجعناها على السعي لتحقيق مطامحها المودية في النهاية إلى التدمير الذاتي ، فإننا لم نزودها بما يكفي من السلاح والعتاد اللازمين لاستمرار سعيها لتحقيق تلك المطامح ، ذلك لأن سياساتها التوسعية قد تحمل العرب آجلاً أم عاجلاً لتحقيق وحدة العمل فيما بينهم وهذا ما يرعب إسرائيل أكثر من أي شيء آخر .

ذلك هو الدرس الأهم الذي يجب استخلاصه من غزو لبنان .

ـ ٢٢ ـ

مراجعة

الأخطاء والخيانات

أخطاء الولايات المتحدة :

١ ـ أخطأت حكومتنا بعدم إيضاحها منذ البداية بأنها تعارض غزو إسرائيل للبنان معارضة شديدة . وعوضاً عن ذلك الايضاح اكتفت بإصدار تنبيهات هزيلة فسرها الإسرائيليون على أنها ضوء أخضر .

٢ ـ أخطأت حكومتنا عندما قصرت عن فرض عقوبات على إسرائيل ينص عليها القانون الأميركي في حالات سوء استعمال المعدات المقدمة لها والمحصورة في الدفاع عن النفس ، وذلك أولاً عندما قامت إسرائيل بهجوم من غير سابق إنذار على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ ، وثانياً بغزو لبنان ومهاجمة سورية خرقاً لشرعة الأمم المتحدة .

٣ ـ أخطأت حكومتنا عندما استعملت حق النقض في مجلس الأمن بشأن فرض عقوبات على إسرائيل لعدم استجابتها لقرار المجلس الذي صوتت الولايات المتحدة إلى جانبه وهو يطالب إسرائيل بوقف عدوانها والعودة دون قيد أو شرط إلى حدودها تطبيقاً لذلك القرار ثم زادت من خبثها بأنها لم تقم بأي عمل لردع إسرائيل عن استعمال الأسلحة الأميركية لتدمير بيروت وفتح طريقها إليها بقوة السلاح .

٤ ـ أخطأت حكومتنا ثانية ذلك أنها بعد أن كانت قد صوتت إلى جانب قرار لمجلس الأمن اتخذ في أول آب (أغسطس) ١٩٨٢ «بمطالبة» إسرائيل بوقف إطلاق النار فوراً وإرسال مراقبين دوليين

للتأكد من التقيد به ، عادت وقصرت عن القيام بأي إجراء عندما رفضت إسرائيل القرار واستمرت بتدمير مساحات واسعة من بيروت الغربية بأسلحة أميركية .

٥ ـ أخطأت حكومتنا عندما قصرت عن نقض اعتراض إسرائيل على إرسال قوات أمن دولية للفصل بين المتقاتلين أثناء انسحاب «فتح» . وأخطأت أكثر عندما زجت بقوات المارينز وجعلت منها جزءاً من القوة متعددة الجنسية في بيئة يعصف بها العنف والشعور العدائي تجاه الولايات المتحدة .

٦ ـ أخطأت حكومتنا عندما وضعت ثقتها بتعهد إسرائيل ـ رغم تاريخها الطويل من الإخلال بالعهود ـ وأقنعت زعماء «فتح» (استناداً إلى تعهد إسرائيل) بمغادرة لبنان ووعدتهم بأن الولايات المتحدة «ستبذل قصارى جهدها» للحفاظ على سلامة الفلسطينيين الباقين في لبنان . وبدلاً من أن تبذل قصارى جهدها لم تفعل حكومتنا أي شيء بل سحبت «قوات المارينز» ، قبل الأوان وتركت مئات الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين يلقون حتفهم في مجازر صبرا وشاتيلا .

٧ ـ أخطأت حكومتنا عندما اكتفت ببعض الاعتراضات الهزيلة مدة خمسة أسابيع كان خلالها «جيش الدفاع الإسرائيلي» يستخدم السلاح الأميركي في تمزيق بيروت الغربية والكثير من سكانها . لم نهدد بجدية بالعقوبات التي تنص عليها قوانيننا ولم نلجأ إليها إطلاقاً .

٨ ـ أخطأت حكومتنا عندما التزمت بالصمت فيما كانت حكومة إسرائيل تتطاول على بلادنا بالتهديد الوقح «بأن إسرائيل أخذت تفقد الصبر» وستغزو بيروت الغربية إذا لم يسرع دبلوماسيونا في عقد اتفاق لإخراج «فتح» ، في الوقت الذي كان قد تم إنجاز الشطر الأكبر من الاتفاقات ، ثم أخطأت ثانية عندما تعامت عن استمرار إمطار بيروت

الغربية بالقنابل وعرّضت إسرائيل بذلك مفاوضاتنا للفشل .

٩ ـ أخطأت حكومتنا عندما اكتفت بإطلاق اللوم المتواضع بعد أن نقضت إسرائيل موافقتها على ترتيبات وقف النار في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، واحتلت بيروت الغربية ، ثم قصرت عن القيام بأي عمل عندما رفضت إسرائيل طلبنا بأن تعود إلى الخطوط المتفق عليها .

١٠ ـ أخطأت حكومتنا عندما سمحت لإسرائيل بعد مجازر صبرا وشاتيلا بأن تتجاهل طلبنا إليها بسحب قواتها إلى خط وقف النار ، وعوضاً عن ذلك بقي «جيش الدفاع الإسرائيلي» في مواقعه المتقدمة عشرة أيام أخرى حتى اضطرت إسرائيل للإنسحاب تحت وطأة سخط الرأي العام العالمي .

١١ ـ أخطأت حكومتنا عندما أحجمت عن الإصرار على أن توقف إسرائيل برامج الاستيطان ، بل استمرت بتمويل ذلك البرنامج رغم أن الرئيس ريغن قد طالب بشدة «بتجميده فوراً» على أساس أن تجميده ضرورة ماسة لخلق جو الثقة اللازم «لإسهام أوسع» في مفاوضات السلام .

١٢ ـ أخطأت حكومتنا عندما قبلت دون أي بحث جدي بادعاء إسرائيل بأن حكومة الجميل قادرة على بسط سيطرتها الفعلية على كل لبنان .

١٣ ـ أخطأت حكومتنا عندما غيرت طبيعة مهمة المارينز من كونها قوة حفظ أمن إلى جعلها قوة مشاركة في تأييد نظام يمثل أقلية في حرب أهلية لا شأن لنا فيها .

١٤ ـ أخطأت حكومتنا في دخولها مفاوضات اتفاق ١٧ أيار (مايو)

الذي بإعطائه إسرائيل وجوداً في جنوب لبنان ضمن مقاومة وعداء الشيعة المقيمين في تلك المنطقة .

١٥ ـ أخطأت حكومتنا إذ تجاهلت أبسط القواعد الدبلوماسية بتفاوضها من أجل الحصول على تنازلات لإسرائيل تنتقص كثيراً من سيادة لبنان ، دون البحث في نفس الوقت مع سورية في شروط انسحاب سوري ، مما أدى إلى مواجهة الرئيس الأسد بالأمر الواقع الذي أثار غضبه .

١٦ ـ أخطأت حكومتنا باستمرارها بإبقاء قوات المارينز في مطار بيروت بعد أن كان «جيش الدفاع الإسرائيلي» قد أعلن عن نيته بالانسحاب من جبال الشوف ، مما عرض تلك القوات للوقوع بين ناري الفريقين المتقاتلين .

١٧ ـ أخطأت حكومتنا باقترابها الوثيق من حكومة الجميل التي تمثل أقلية ، دون أن تعلن صراحة أن تأييدها لتلك الحكومة مرتبط بتوسيع الجميل لقاعدة حكومته بواسطة تنازلات للمجموعات الأثنية والدينة الأخرى .

١٨ ـ أخطأت حكومتنا باستمرارها في محاولة جعل نظام الجميل حكومة مركزية تغطي سلطتها البلاد كلها ، رغم تخلي إسرائيل عن ذلك المشروع باعتباره فاشلاً ، وانسحابها إلى جنوب لبنان .

١٩ ـ أخطأت حكومتنا باستمرارها في الإصرار على حكومة الجميل للتصديق على اتفاق ١٧ أيار (مايو) رغم أن الانضمام إلى ذلك الاتفاق يمنعها من توسيع قاعدتها وضم فرقاء آخرين هم ضروريون لبقائها .

٢٠ ـ أخطأت حكومتنا عندما قبلت بسذاجة نظرية إسرائيل بإمكان إعادة توحيد لبنان وإعادة الأمن إليه بمجرد تدمير قوة «فتح» العسكرية

وإخراج قيادتها . وأكثر من ذلك إن حكومتنا قصَّرت عن إدراك أهداف إسرائيل الحقيقية الكامنة وراء تدمير «فتح» كقوة سياسية وهي جعل فلسطينيي الضفة الغربية دون قيادة بحيث يمكنها عندئذ فرض إرادتها دون مداخلات تذكر .

٢١ ـ أخطأت حكومتنا بإصرارها على اتباع سياسة تخلو من الحكمة ومن اللياقة وتقوم على نكران الذات وذلك برفض التفاوض مع «فتح» الممثل الوحيد المعترف به من قبل الفلسطينيين .

٢٢ ـ أخطأت حكومتنا بإصرارها على أن يقوم الأردن بتمثيل الفلسطينيين وعلى حرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير علماً بأن فلسطينيي الضفة الغربية لا يرغبون بالعودة إلى الحكم الأردني ، وبأن الأردن لا يستطيع ضم ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني دون أن يكون لذلك أثر كبير في عدم الاستقرار فيه .

٢٣ ـ أخطأت حكومتنا بعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل الذي من تأثيراته :

(أ) نزع صفة الحياد عن المارينز ومنعهم من تأدية دور الحفاظ على السلام ، في الوقت الذي وضعوا فيه في مواقعهم من أجل القيام بتلك المهمة .

(ب) تقليص قدرة أميركا على القيام بدور الوسيط في الشرق الأوسط بأن جعل الدول الأساسية فيه تبتعد عن الولايات المتحدة .

(ج) تقليص قدرة أميركا على التأثير في مواقف الدول العربية من أجل ممارسة ضبط النفس تجاه إسرائيل .

(د) تخفيض قدرتنا في السيطرة على تصرفات إسرائيل في حال قيام حرب أخرى بأن قبلنا بتكديس الأسلحة في إسرائيل .

(هـ) دفع الدول العربية نحو مصادر أخرى للسلاح ، أهمها الاتحاد السوفياتي .

٢٤ ـ أخطأت حكومتنا بتقصيرها المستمر عن محاسبة الحكومة الإسرائيلية على السلسلة الطويلة من المخادعات وتصوير الأمور عمداً على غير واقعها .

خيانات إسرائيل :

١ ـ خدعت إسرائيل الولايات المتحدة عندما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن زوراً للرئيس ريغن في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ بأن إسرائيل لن تهاجم لبنان دون استفزاز واضح ، ثم اخترع استفزازاً واهياً وغزا لبنان في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .

٢ ـ نكثت إسرائيل بوعدها لنا عندما قدم رئيس الوزراء بيغن تأكيداً خطياً للرئيس ريغن بأن «جيش الدفاع الإسرائيلي» لن يتجاوز الخمسة وعشرين ميلاً شمالاً في غزوه لبنان ، ثم أرسل ذلك الجيش ليحتل بيروت بعد إشباعها ناراً وقنابلاً .

٣ ـ نكثت إسرائيل بوعدها إذ هاجم «جيش الدفاع الإسرائيلي» القوات السورية دون أي استفزاز في اليوم نفسه الذي أعلن فيه رئيس الوزراء بيغن أمام الكنيست بأن إسرائيل لن تطلق النار على السوريين إلا إذا كانوا البادئين بالهجوم .

٤ ـ نقضت إسرائيل نقضاً مفضوحاً تعهداتها التعاقدية الواضحة لأميركا بأنها لن تستعمل الأسلحة والمعدات التي أمددناها بها إلا في حالة «الدفاع عن النفس» ، وعوضاً عن ذلك استعملتها بحرية تامة في مهاجمة لبنان ، وحاصرت بيروت الغربية في ظروف اعترف الإسرائيليون بأنها لم تكن ظروف «دفاع عن النفس» .

٥ ـ خرقت إسرائيل تعاقدها مع أميركا بالا تستعمل القنابل العنقودية إلا إذا هوجمت من قبل «قوات نظامية تابعة لدولة ذات سيادة أو لدولتين أو أكثر من الدول التي حاربتها إسرائيل في ١٩٦٧ وفي ١٩٧٣»، وبألا تستعملها بأية حال «ضد أية مناطق حيث يكون المدنيون عرضة» . وعوضاً من ذلك استخدمت إسرائيل تلك القنابل في غزوها بلد مجاور وأحدثت العديد من الإصابات بين المدنيين .

٦ ـ خرقت إسرائيل تكراراً اتفاقات وقف النار التي تم التوصل إليها بين حزيران (يونيو) وآب (أغسطس) ١٩٨٢ .

٧ ـ تعهدت إسرائيل بأن يبقى «جيش الدفاع الإسرائيلي» خارج بيروت الغربية وذلك ضمن الترتيبات لخروج قيادة «فتح» . وفي ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ دخل «جيش الدفاع الإسرائيلي» بيروت ورفض الخروج منها خرقاً للتعهد المذكور .

٨ ـ خانت إسرائيل أميركا بأن نكثت بوعدها بألا تفعل شيئاً من شأنه تعريض سلامة الفلسطينيين الذين يبقون في بيروت الغربية بعد خروج قادة «فتح» ، مع أنها كانت تعلم بأن الولايات المتحدة قدمت تعهدات مبنية على ذلك الوعد . فقد سمحت للكتائبيين المعروفين بهمجيتهم دخول مخيمي صبرا وشاتيلا حيث أمعنوا في ذبح المئات ، إن لم يكن الآلاف من الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً * .

أخطاء إسرائيل :

١ ـ أخطأت إسرائيل بضم مرتفعات الجولان في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ إذ ضمنت بذلك عداوة سورية الأبدية ووضعت

(*) واللبنانيين أيضاً .

أساس حرب جديدة ، باعتبار أن استمرار احتلال الجولان يهدد أمن سورية . وأوضحت إسرائيل بضمها المرتفعات أنها لا تنوي الموافقة أبداً على نزع سلاح المرتفعات أو على تدويلها مقابل السلام ، حسب ما ينطوي عليه القرار ٢٤٢ .

٢ ـ أخطأت إسرائيل باتباعها سياسة المستوطنات التي ليست فقط خرقاً مباشراً لاتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ ، وبسيطرتها على الأرض ومصادر المياه في الضفة الغربية إنما عرقلت سياسة أميركا . وبسياستها تلك تفصح عن قرارها بالعمل من أجل السيطرة والحرب بدلاً من السلام .

٣ ـ أخطأت إسرائيل باعتقادها أنها بغزو لبنان وبإخراج قيادة «فتح» منه تستطيع تدمير «فتح» كقوة سياسية .

٤ ـ أخطأت إسرائيل بالاعتقاد أن بإمكانها تحقيق نفوذ كبير في لبنان بإيصالها بشير إلى رأس الحكم وقصرت عن إدراك :

(أ) إن الموارنة أقل عدداً من أن يستطيعوا توحيد البلاد .

(ب) إن الدروز والشيعة مسلحون تسليحاً جيداً وإنهم أكثر عدداً ، فلن يقبلوا بالسيطرة المارونية .

(ج) إن بشير الجميل ـ وبعده أمين ـ سيخيبان أملها بعدم زجهما بالكتائب لمساعدة إسرائيل في السيطرة على بيروت ، وبحرمانها من معاهدة سلام كانت يوماً ما أهم أهداف الغزو .

٥ ـ أخطأت إسرائيل عندما هاجمت الجيش السوري في وادي البقاع دون مسوغ مبينة عدم اللياقة التكتيكية السورية وكذلك عدم لياقة أسلحتها ، وبذلك مكنت سورية ، بمساعدة السوفيات ، من معالجة نقطة الضعف هذه .

٦ ـ أخطأت إسرائيل عندما فضحت بتدميرها الصواريخ السورية المضادة للطائرات ، خططاً أمضت سنوات في وضعها ، ومكنت سورية بمساعدة سوفياتية من تطوير إجراءات معاكسة .

٧ ـ أخطأت إسرائيل بإظهارها مواطن الضعف في الجيش السوري مما حمل الرئيس الأسد على التعجيل في رفع عدد قواته المسلحة العاملة إلى ٤٠٠,٠٠٠ رجل . وبواسطة الأسلحة الجديدة والجيش الكبير ووجود ١٢٠٠٠ مدرب سوفياتي خرجت سورية أقوى بكثير مما كانت عليه سابقاً قياساً إلى إسرائيل .

٨ ـ أخطأت إسرائيل بإذلالها دولة عظمى هي الاتحاد السوفياتي بإظهارها رداءة الأسلحة التي زودت بها سورية ، مما حمل موسكو على إعادة تسليح الجيش السوري بأسلحة متطورة وتدريبه عليها . ولم يؤد ذلك إلى زيادة قوة سورية العسكرية وبالتالي تقليص أمن إسرائيل فحسب ، بل مكن الاتحاد السوفياتي من وضع قوة عسكرية هامة (١٢٠٠٠ رجل) في دولة رئيسة في الشرق الأوسط . وكان الاتحاد السوفياتي قد فقد مثل هذا المركز عام ١٩٧٤ .

٩ ـ أخطأت إسرائيل بعدم إدراكها أن لا نظاماً مارونياً يستطيع منحها معاهدة سلام ، أو أن يقدم التنازلات الواردة في اتفاقية ١٧ أيار (مايو) ويستمر في البقاء .

١٠ ـ أخطأت إسرائيل أثناء احتلالها جبال الشوف بأن سمحت للكتائب بدخول الشوف ومضايقة الدروز في قراهم . فكان رد الدروز مذبحة دموية للموارنة .

١١ ـ ارتكبت إسرائيل خطأً أساسياً باتباعها سياسة السيطرة في لبنان كما في غيره . فمثل هذه السياسة تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد

الإسرائيلي ، وتزيد إلى درجة غير صحية اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً .

١٢ ـ أخطأت إسرائيل عندما خرقت وقف النار بإرسال «جيش الدفاع الإسرائيلي» إلى بيروت الغربية . وارتكبت خطأ مأساوياً عندما فتحت مخيمي صبرا وشاتيلا أمام الكتائب . وكان ذلك حسب قول بولاي دولاميرت أو فوشي أو تاليران ـ أو أي منهم قالها قبل غيره ـ «أسوأ من جريمة الخطأ الناجم عن خلل عقلي» .

١٣ ـ أخطأت إسرائيل بغزو لبنان في سعي عديم الجدوى لمشروع غير قابل للتنفيذ ، ذلك أن النتيجة كانت حمل جيرانها العرب على تقوية دفاعاتهم بحيث يزداد الخطر على بقاء إسرائيل .

خيانات أميركية :

خانت حكومتنا تعهداتها الواردة في شرعة الأمم المتحدة :

(أ) عندما قصرت عن القيام بأي عمل لحمل إسرائيل على التقيد بقرار مجلس الأمن الدولي الذي ندد بضم إسرائيل لمرتفعات الجولان واعتبره غير شرعي وطالب بإلغائه ، بعد أن كانت قد صوتت إلى جانبه .

(ب) عندما نددت باستخدام إسرائيل معدات أميركية في هجومها العدائي على المفاعل النووي في بغداد ، واستمرت رغم ذلك بإمداد إسرائيل بالأسلحة لتقوم بواسطتها بمغامرات مماثلة .

(ج) عندما صوتت في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي يطالب إسرائيل بوقف غزو لبنان والإنسحاب دون قيد أو شرط حتى حدودها ، ثم لم تكتف بنقض العقوبات المطلوبة

لتنفيذ القرار ، بل لم تتخذ أي إجراء من طرفها ، وحدها ، لتطبيقه .

٢ ـ زادت حكومتنا من تلطيخ سجلها بعد ذلك بسنة عندما بدلت موقفها كلياً من قرار مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل دون قيد أو شرط من لبنان ، بأن عملت وبمداخلة شخصية من قبل وزير الخارجية على الضغط على حكومة الجميل لإعطاء إسرائيل تنازلات تتعارض مع سيادة لبنان لقاء انسحاب «جيش الدفاع الإسرائيلي» .

٣ ـ خانت حكومتنا مبادئها على أنها دولة إنسانية عندما سمحت لإسرائيل باستخدام القنابل العنقودية ضد المدنيين اللبنانيين ، ولم تفرض أية عقوبات على إسرائيل لسؤ استعمالها المقصود لتلك القنابل باستثناء حظر قصير الأمد على شحنها إلى إسرائيل .

٤ ـ خانت حكومتنا العائلات الفلسطينية التي بقيت في لبنان بعد انسحاب قادة «فتح» بأن سحبت قوة المارينز الأولى قبل الأوان المحدد ودون اتخاذ إجراءات ملائمة وكافية لتأمين سلامة أولئك الفلسطينيين، علماً بأنها وعدت قادة «فتح» بأنها «ستفعل كل ما في وسعها» .

٥ ـ خانت حكومتنا أولئك الإسرائيليين العقلانيين الشاعرين بمضامين مشاكل إسرائيل الأمنية والسياسية الذين ينظرون بدهشة إلى تقهقر بلادهم لتتحول إلى دولة عدوانية توسعية وإلى ثكنة عسكرية ، والذين يفضلون الدبلوماسية العقلانية على حرب مستمرة . ولو أن واشنطن عبرت بشكل ملائم عن معارضتها للاعتداء الإسرائيلي على لبنان لكان ثمة احتمال بقدرة العناصر المعتدلة داخل الحكومة الإسرائيلية على الحيلولة دون حدوث الغزو ، أو كانت تلك العناصر قد أوقفت على الأقل «جيش الدفاع الإسرائيلي» عن محاصرة بيروت ثم دخولها ، وعن مهاجمة سورية وما تبع ذلك من أحداث أدت إلى مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا وإلى مقتل عدد من رجال المارينز .

إسرائيل تحاول إعادة كتابة التاريخ

من أقوال الشاعر البريطاني توماس ستيرنز اليوت « أن الجنس البشري لا يتحمل ثقل الحقيقة كثيراً »، ولا شك في أن الهزيمة أكثر الحقائق مرارة . فبعد الحرب العالمية الأولى أخترع النازيون وغيرهم من اليمينيين في ألمانيا أسطورة « الطعن في الظهر » . وأدعوا أنه كان بأستطاعة الجيش الألماني الاستمرار في القتال حتى تحقيق النصر لو لم يزعزع الديمقراطيون الأشتراكيون الجبهة الداخلية بانخذاليتهم ودعوتهم إلى السلام . ولما كان لهذه الأسطورة تأثير عميق في التاريخ فلا غرو إذاً أن يخترع الجنرال شارون طبعة جديدة من « الطعن في الظهر » وينحى باللائمة على الولايات المتحدة ويحملها مسؤولية فشل أستراتيجيته في لبنان . وليس من المستغرب أن تكون هذه الأسطورة قد لاقت قبولاً لدى مؤيدي إسرائيل ، ذلك أن أي فرد أو دولة يتكل اتكالاً بالغاً على غيره يحول الملامة لدى تقصيره أو لدى أصابته بأي سوء ، على ولي النعمة معبراً هكذا عن السخط الذي تنطوي عليه الاتكالية .

أسطورة شارون

وتفسير شارون لمغامرته في لبنان لقي التأييد الحماسي من قبل بعض مؤيدي إسرائيل في أميركا ، وهو أن « جيش الدفاع الإسرائيلي» كان على قاب قوسين من نصر مبين عندما تدخلت الولايات المتحدة وأنتزعت الهزيمة من شدقي الظفر . ولما كان مثل هذه الحكايات

تستهوي الخبراء من أصحاب التفاسير العجيبة ، فقد أخذ هؤلاء ينحتون منها لوحات حجرية يتركونها أرثاً للمقبل من الأجيال . وقبل صيرورة اللوحات مقبولة وكأنها أنزلت من على جبل سيناء تجدر ملاحظة بعض الحقائق المحرجة والتي يجب إعادة النظر فيها وإجراء مراجعة لحقيقة تطورات القتال.

أسطورة شارون

ليست رواية شارون سوى ندباً على ما كان يتوقع حصوله . ففي روايته الخرافية للتاريخ ، كان « جيش الدفاع الإسرائيلي » على وشك أنزال هزيمة نكراء بسورية عندما أسرعت الحكومة الأميركية الناكرة الجميل إلى فرض وقف لأطلاق النار أنقذ السوريين ويضيف شارون أن إسرائيل لا تستطيع مقاومة الضغط الأميركي ، ولكنه حاول في الواقع تأجيل وقف النار أربعاً وعشرين ساعة « لأننا لو قيض لنا بضع ساعات أخرى لكنا قد شطرنا الجيش السوري في البقاع وفي منطقة شتورة وزحلة إلى شطرين[١١٢] .

ولكن هل هذا الكلام صحيح ؟ لقد تبين لإسرائيل أن الهجوم على سورية ليس بالأمر السهل وهذا أمر لم تكن تتوقعه ، كما أنه أمر لا يفهمه إلاّ قلّة من غير العسكريين. ذلك أن التعزيزات السورية خفضت كثيراً من أفضلية إسرائيل القتالية في مواقع لا تلائم المهاجمين . والواقع أن شارون والحكومة الإسرائيلية قررا وقف النار من طرف واحد قبل أن تنطلق صفارة الحكم الأميركي التي أوقفت ذلك التقدم الإسرائيلي المؤكد . أما قرارهما (شارون والحكومة الإسرائيلية) فقد جاء لأنهما خشيا من دفع الثمن اللازم لنصر أوسع . هذا ما يتبين بالحرف العريض من مجرد تفحص الحقائق العسكرية تفحصاً دقيقاً[١١٣] .

حقيقة ما حدث في المعركة ؟

يبدو أن الخطة الأصلية للحملة التي وضعها « جيش الدفاع الإسرائيلي» دخل عليها تعديلات مادية جعلتها تختلف عن الخطة التي نفذت على الأرض . فقد كانت الخطة الأصلية تقضي بأن يشن « جيش الدفاع الإسرائيلي » هجومه من الجنوب ويرفقه بأنزال قوات عند مؤخرة العدو بحيث يكون بمقدوره التقدم نحو طريق بيروت دمشق من اتجاهين وقطع سبل التراجع على العدو.

غير أنه لم يكن باستطاعة شارون تحقيق ذلك دون اعلام الوزراء بكامل نواياه . ولما كان ذلك قد يغل يديه جاء بأستراتيجية جديدة أكثر تعقيداً تقوم على فتح ثلاث جبهات والتقدم من أربعة أتجاهات . فنشر على الجبهة الغربية الواقعة بين البحر وسلسلة جبال لبنان ٣٥٠٠٠ جندي تدعمها البحرية الإسرائيلية . وكان على المجموعة الأولى أن تتقدم على طول الطريق الساحلي عبر صور فصيدا فالدامور إلى بيروت . وكان على المجموعة الثانية أن تقتلع عناصر « فتح » من حصن بوفور (قلعة الشقيف) ثم تندفع بمحاذاة قاعدة سلسلة جبال لبنان لقطع طريق بيروت دمشق بالقرب من عين دارة مطوقة بذلك الجيش السوري في بحمدون كما في بيروت .

أما على الجبهة الشرقية فكان على الأربعين ألف جندي إسرائيلي أن يتقدموا على شكل مجموعتين صعوداً في وادي البقاع تتلاقيان على طريق بيروت دمشق عند عقدة الطرق في شتورة وفي زحلة وهي مدينة مسيحية من المفروض أن تكون متعاطفة مع إسرائيل . وبذلك تنفتح الطريق نحو لبنان الأعلى مما يسمح بإخراج السوريين من تلك المنطقة إن هم لم ينسحبوا بملء إرادتهم.

وعلى الرغم من التحذيرات العديدة لم يوزع السوريون و« فتح »

فواتهم توزيعا حكيماً . ففي الشرق وضع السوريون لواءً وحيداً لتغطية وادي البقاع كله من حاصبيا حتى القرعون ، فيما قام لواء آخر بدور حماية مواقع بطاريات صواريخ سام ٦ على الحدود السورية . ولم تأت المرحلة الأولى من الحملة كما أشتهاها الإسرائيليون ذلك أنه تم سحب اللواء السوري بسرعة شمالاً إلى القرعون حيث خاضت الفرقة السورية المدرعة الأولى المعركة في ٩ حزيران (يونيو)

ولكن جهودها لإيقاف تقدم « جيش الدفاع الإسرائيلي » لم تجد كثيراً نظراً إلى تفوق عددها على الأرض وفي الجو حيث كان سلاح الطيران الإسرائيلي قد دمر بطاريات صواريخ سام ٦ والطائرات السورية التي جازفت بدخولها المعمعة . ورغم التفاوت العددي وانعدام الغطاء الجوي استطاع السوريون الحفاظ على مواقعهم حتى بعد الظهر عندما ألتف « جيش الدفاع الإسرائيلي » على ميمنة الجيش السوري في القرعون ودمرّ لواءً سوريا و١٥٠ دبابة . عندئذ تراجع السوريون شمالاً بانتظام .

تابع الإسرائيليون نجاحهم وعشوائياً . فقد أعطى النقص في المحروقات لدى الإسرائيليين وتخلفهم عن التقدم خلال الليل ، السوريين فرصة ثمينة لاستقدام تعزيزات هامة كان عليهم وضعها في الجبهة قبل ذلك بأسابيع . وكانت النتيجة أن القوة الإسرائيلية الرئيسة وقعت في كمين سوري عند السلطان يعقوب وأضطرت إلى التراجع بينما كانت القوات العاملة في سفوح جبل لبنان تتقدم بشكل ممتاز بقيادة الجنرال بليد ولكن تراجع القوة الرئيسة جعلها في عزلة عن باقي القوات مما اضطرها للتراجع كيلومترين أو ثلاثة وهكذا لم يتمكن الإسرائيليون من احتلال الجهة الشرقية من طريق بيروت دمشق على بعد ثمانية كيلومترات من شتورة . ولم تتكرر فرصة أحتلال تلك

المواقع ، ذلك أنه بحلول ١١ حزيران (يونيو) كانت التعزيزات السورية تتدفق بغزارة . وعلى الرغم من الخسائر الجسيمة التي منيت بها فقد أرتفع عدد الدبابات السورية في المواقع الشرقية من ١٠٠ إلى ٥٠٠ (ويوجد اليوم فيها ١٢٠٠ دبابة) . ومع تعادل الأعداد لم تعد النسبة القتالية مؤاتية للإسرائيليين رغم التفوق الجوي. هذا فضلاً عن أن اتصال خطوط الجبهة جعل من العسير جداً القيام بأية حركة التفاف أو أية مناورة مثمرة أخرى. وكان الوضع في ١١ حزيران (يونيو) ينبيء بقيام معركة كبيرة ضارية ولكن الإسرائيليين أختاروا عدم خوضها ، وطلبوا وقف أطلاق النار .

ورغم فشل خطته في الشرق ، حاول شارون لاحقاً تحقيق الهدف عينه في الغرب ، حيث بدت الأوضاع ملائمة بأعتبار أن القوات السورية كانت مكشوفة جداً لانتشارها على رقعة واسعة . وكانت تلك القوات تضم اللواء المدرع الخامس والثمانين ولوائي مشاة من جيش التحرير الفلسطيني (تحت سلطة السوريين لا سلطة « فتح ») يؤازرها زهاء ١٥٠٠٠ مقاتل فلسطيني من « فتح » . أندفع « جيش الدفاع الإسرائيلي » صعوداً على الطريق الساحلي وبلغ نقطة تبعد بضعة كيلومترات عن بيروت وواجه كيمناً سورياً في كفرسيل (Kefr sil) في ١٨ حزيران (يونيو) . ورغم ألقاء الإسرائيليين مناشير تحث السوريين على مغادرة بيروت بينما لا تزال الطريق سالكة ، رفض السوريون أن يتزحزحوا وبذلوا جميع الجهود لابقاء خطوط مواصلاتهم مع دمشق مفتوحة .

وفيما كانت هذه الأحداث تتلاحق على الشاطىء كانت المجموعة الغربية الثانية التي عهد إليها شارون بمهمة الإحداق بالسوريين تتأخر بسبب أزدحام السير . ولم تواجه لواءً سوريا مدرعاً إلا في ٧ حزيران

(يونيو) في جزين . وكانت كتيبة من قوات المغاوير السوريين وأخرى من المشاة تدعمان ذلك اللواء . فقامت معركة حامية كان فيها السوريون أقل عدداً بكثير من الإسرائيليين ، وتراجع السوريون تحت جنح الليل إلى عين دارة التي تبعد ثلاثة كيلومترات فقط عن طريق بيروت دمشق .

كان نجاح خطة شارون آنذاك يتوقف على السرعة في تقدم الإسرائيليين وقطع طريق بيروت دمشق . ومرة ثانية تأخر تطبيق الخطة لا بسبب المقاومة السورية بل بسبب النقص في الوقود . وأخيراً توصل الجنرال مناحيم إيتان إلى حل المشكلة بأن زود دباباته بالوقود من محطات محلية صادرها من أصحابها .

وفي عين زحلتا كما في عين دارة زادت المقاومة السورية من إفساد خطة شارون وجدوله الزمني (وساعد السوريين في ذلك مروحيات غازيل الفرنسية الصنع المضادة للدروع) . وكانت معركة عين دارة لا تزال دائرة في ١١ حزيران (يونيو) عندما عرضت إسرائيل فجأة على السوريين وقف إطلاق النار فوافقوا عليه ، ولكن « فتح » رفضته . وسقط وقف إطلاق النار واستغل الإسرائيليون ديمومته القصيرة لتحسين موقفهم العسكري وتحقيق خطتهم فدفعوا باللواء السوري الخامس والثمانين والقوات المساندة إلى داخل بيروت وحققوا الاتصال في ١٤ حزيران (يونيو) مع الجيب المسيحي في بيروت الشرقية . وحاول شارون محاولته الأخيرة بين ٢٢ و٢٥ حزيران (يونيو) للاستيلاء على شتورة . وحاول «جيش الدفاع الإسرائيلي» خلال ٦٠ ساعة من القتال المرير تفشيل أية إمكانية لتدخل القوات السورية الموجودة في بيروت بدفع جميع القوات السورية إلى ما وراء طريق بيروت دمشق بما في ذلك بلدة شتورة . وكان شارون قد سجل نجاحاً جزئياً في تحقيق

ذلك الهدف المحدود عندما توقفت الحملة وبقي الإسرائيليون على بعد عشرة كيلومترات عن شتورة . كما أن القوة الإسرائيلية المتوجهة إلى الشرق والتي كانت قد اقتربت كثيراً من شتورة لم تحاول ثانية تقديم العون لاحتلال شتورة .

النتيجة الواقعية

نفخ أنصار إسرائيل في الأبواق تحية للظفر العظيم الحاسم ، كما كان متوقعاً ، ومع ذلك يبقى السؤال ما هي حقيقة ما حدث ؟ صحيح أن السوريين أصيبوا بضربات قاسية وأجبروا على التراجع ودمرت صواريخهم وصار سلاحهم الجوي عديم القدرة ، بانتظار امكانية اعداد مجابهة لخطط « جيش الدفاع الإسرائيلي » بالتعاون مع روسيا . ومن الصحيح أيضاً بل ومن المؤكد أن قسماً صغيراً فقط من قوات سورية خاض المعركة ، وأن ذلك القسم لم يندحر بل كان قادراً وعلى استعداد للاستمرار في القتال ، ومع أنه أصيب بخسائر فادحة فإنه لم ينهزم قطعاً . وقد مهد الفرق بين ادراك الإسرائيليين وادراك السوريين لمضامين تلك الأحداث ، الطريق لإنهاء المغامرة المخجلة في لبنان . وخلال الفترة التي سبقت تيقن اسرائيل من أن سورية لا تنوي الخضوع أمام استعراض القوة وتتخلى لإسرائيل عن دورها في لبنان كانت المساعدات الروسية قد جعلت كلفة الحرب لجهة عدد الضحايا المرتقب في مستوى لا يقبل به الرأي العام في إسرائيل . وهكذا كانت النتيجة أن تخلت إسرائيل عن أهدافها ، لا سورية .

ويتبين من ذلك أن الوقائع جعلت من ادعاءات شارون مهزلة بأنه لو لم تفرض الولايات المتحدة وقفاً لاطلاق النار لاستطاع « جيش الدفاع الإسرائيلي خلال ساعات إضافية قليلة قطع الجيش السوري إلى قسمين في شتورة وزحلة في البقاع » . وكان شارون طوال أيام غزو

لبنان الكئيبة يتجاهل أي وقف لاطلاق النار إلا إذا كان ذلك في مصلحته . والذين يقولون بأنه كان ليوقف القتال عندما كان يعتقد بأنه على وشك قطع جيش العدو إلى قسمين فهم أما سذج أو متخلفون عقلياً . وبأستطاعة المرء أن يجيبهم بتكرار كلمات قالها دوق ولينغتون(*) لرجل حياه في الحديقة الخضراء بقوله« أنت السيد روبنسن حسب ما أعتقد » . فأجابه الدوق قائلاً « سيدي ، إن كنت تؤمن بذلك ، يمكنك إذاً الإيمان بأي شيء »[١١٤] .

الأسطورة تحولت رأياً

من المهم في أستعراض الاسطورة التي أطلقها الجنرال شارون الاشارة إلى أن وقف النار الذي ينسبه إلى الضغط الأميركي ، حصل في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ولكن الأسطورة لم تطف على وجه الماء إلا في خريف العام ١٩٨٣ . وخلال هذه الفترة وقعت عدة كوارث وكان شارون بحاجة ماسة إلى كبش للمحرقة . ذلك أن مجازر صبرا وشاتيلا سودت سمعته ، ونزلت بقوات المارينز وبالقوات الفرنسية و« بجيش الدفاع الإسرائيلي » خسائر بشرية كبيرة من جراء الشاحنات الملغومة ، أما الشيعة الذين كانوا أصدقاء في الماضي فقد حولوا جنوب لبنان إلى حقل رماية يشكل فيه « جيش الدفاع الإسرائيلي » الهدف الرئيس، وأوضح السوريون بأنهم لن يغادروا لبنان ، وأجهض اتفاق ١٧ أيار (مايو) ، وحاولت إسرائيل وضع الدروز في مقابل المسيحيين وكانت تدفع خسائر بشرية كبيرة في محاولات حفظ الأمن بين الفريقين ، وأخيراً ذاب الحلم بانشاء حكم مركزي في لبنان يسيطر

(*) دوق ولينغتون قائد عسكري بريطاني اشترك في دحر نابليون وجيشه في معركة واترلو عام ١٨١٥ .

عليه نظام ماروني كويزلنكي(*) في بيروت ، وارتفع دخانه الأفيوني في المساء .

وهكذا كان الجنرال شارون وأعوانه بامس الحاجة إلى محاولة تحويل اهتمام الرأي العام عن تقصيراته وأخطائه بالقاء اللوم على أميركا التي كانت تحاول جهدها من ضمن سياستها ، هذا إذا كان لها من سياسة خاصة ، أن تضمن لشارون تحقيق غايته كما كانت تسدد عن إسرائيل كل فواتيرها .

أميركا العاجزة

إذا كان الوضع العسكري واختراع الأسطورة يلقيان بظلال الشك على مصداقية مخترعي الأسطورة ، فإلى أي حد كانت أميركا مسؤولة عن تخفيف قوة اندفاع إسرائيل الرامي إلى إخراج السوريين ؟ فوقف إطلاق النار من طرف واحد في ١١ حزيران (يونيو) أوضح قلق مجلس الوزراء الإسرائيلي بما فيه رئيس الوزراء مناحم بيغن من أن القتال سيفلت من أيديهم ، وعلى كل لم يضع ذلك الوقف حداً للحرب ذلك أن إسرائيل استأنفت هجومها من ١٢ حزيران (يونيو) إلى ١٤ منه ثم من ٢٢ منه إلى ٢٥ وعندئذ فقط استطاعت قواتها خرق طريق بيروت دمشق ثم حاولت تطهيرها . وخلال تلك الفترة كان رئيس الوزراء بيغن يزور واشنطن حيث أعلن بكل تحد أن أميركا لا تستطيع إيقاف اندفاع « جيش الدفاع الإسرائيلي » حتى لو حاولت ذلك . وكان قد سرب إلى وسائل الإعلام أنه أبرق في اليوم السابق إلى

(*) كويزلنغ ضابط نروجي خان بلده وفتح حدودها أمام جيوش هتلر في الحرب العالمية الثانية .

الـوزراء باتخاذ جميع الإجـراءات اللازمـة « بصـرف النـظر عن تلك التلميحات » مما يحمـل على الأفتـراض بأن كـلامه هـذا استباق لأي اعتراض أميركي .

ماذا إذاً بخصوص وقف إطلاق النار في ١١ حزيران (يونيو) وفي ١٤ وفي ٢٥ منه ؟ لقد رفض الإسرائيليون مناشدات الـرئيس ريغن لـوقف إطلاق النـار في كل من ٩ و١٠ حـزيران (يـونيو) ، أو إنهم وصفوا تلك المناشدات بأوصاف تتضمن رفضها. وفي ١١ منه عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية وقفاً لإطلاق النار من طرف واحد وحددت أنـه مـوجـه إلى السـوريـين وحـدهم دون « فتـح » ، أوضـح القـادة الإسرائيليون بأن ذلك قرارهم المستقل ، وأنكر وزير الخارجية اسحق شامير أن يكون الإسرائيليون قد اتخذوا ذلك القـرار نزولاً عـند رغبة الأميركيين . وعندما أورد مراسل من صحيفة « واشنطن بوست » أن الضغط الأميـركي ربما كـان سبب وقف إطلاق النـار انبـرى مسؤول إسرائيلي للقول بلهجة عدائية « لماذا في كل مرة نتخذ قـراراً من أجل تهـدئـة الأحـوال يجب أن يـكـون ذلـك نـتـيـجـة ضـغط من الأميركيين»[١١٥]؟

كل ذلك لن يثني أصدقاء إسرائيل الأميركيين عن تكرار الأسطورة ذلك أنهم لحاجتهم ألى كبش محرقة مدجن ، ينحون بـاللائمـة على أميركا لأخطاء ارتكبها الإسرائيليون . وذلك لن يمنع السيد وليم سفير مثلاً من الاستمرار في الكتابة بأن الرئيس ريغن ارتكب عنـدما « أمر الإسرائيليين بالتوقف عن الفوز بلاهة لا يفوقها إلا الخطأ الذي ارتكبه أيزنهاور في حرب السويس عام ١٩٥٦ ، » ذلك لأنه قبل بالافتراض الذي روج له السفير فيليب حبيب والقائل بأن «المشكلة هي إخراج الإسرائيليين من لبنان لا السوريين»[١١٦] . ولا شك أيضاً في أن مجلة

« كونتري » الناطقة باسم اللجنة الأميركية اليهـودية ستستمـر في نشر مقالات كالتي كتبها أخيراً ميشال لوين مؤكداً أن « واشنطن عملت على إيقاف تقدم إسرائيل عنـدما كـان تحقيق الظفـر الحاسم لا يحتـاج إلا لبضعة أيام أو لساعات قليلة »[١١٧] .

أخيراً أن كل ذلـك لن يمنع رئيس تحـرير المجلة المـذكورة لُـورمن بودهوريتز الذي لا يكل ، من الاستمرار في ملامة الرئيس ريغن لأنه « بدلاً من أن يهنيء الإسرائيليين في اليوم الذي شنوا فيه الحرب عـلى الجيوش المدعومة من السوفيات في لبنان ، أستمر في الضغط من أجل وقف إطلاق النار . وبعد أن أرسل ريغن قوة من المارينز ليس للقتال بل لحفظ السلام ، عاد وسحبها بمجرد أن تعرضت لهجوم جدي . ومع أنه تعهد بالثأر من سورية ، فإنه لم يفعل أكثر من ثأر الرئيس كارتر قبله من إيران »[١١٨] .

نعم هكذا يعاد تدوين التاريخ دونما أي شعور بالخجل .

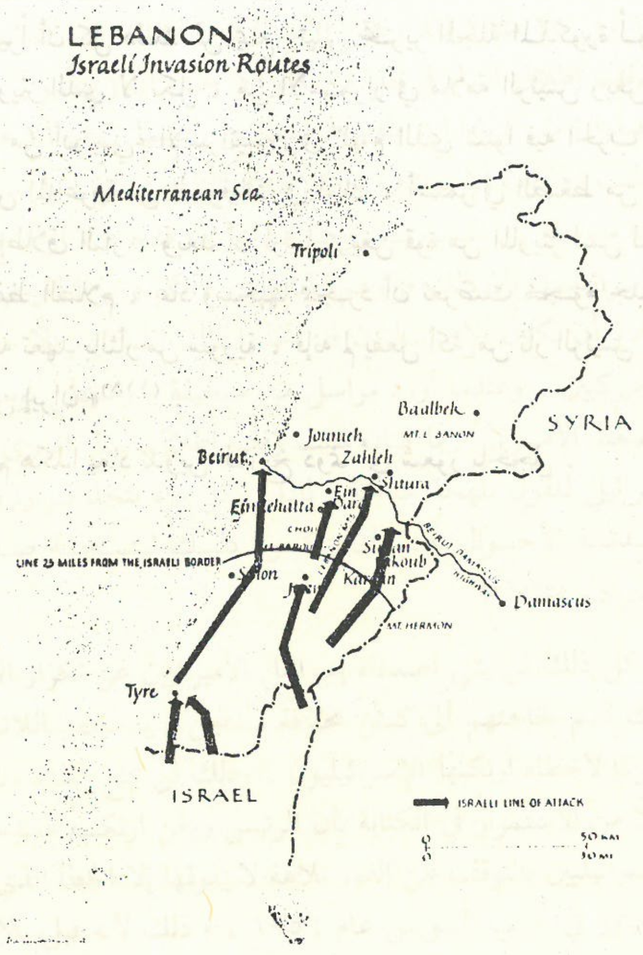

الهوامش

الفصل الأول

(١) دخلت القوات الأميركية لبنان لفترة قصيرة من تموز إلى تشرين الأول (يوليو إلى أكتوبر) عام ١٩٥٨ للمساعدة في تخلي الرئيس كميل شمعون عن الرئاسة وإحلال اللواء فؤاد شهاب محله باعتبار أن اللواء كان مقبولاً أكثر منه ، وأكثر استعداداً لإدخال الإصلاحات الضرورية . وكانت الترتيبات اللازمة لذلك التبديل قد أعدت قبل وصول قوات المارينز كما كانت النتيجة معروفة سلفاً .

Facts on File Yearbook 1958. Vol. XVIII, New York, 1959. pp. 162 - 3, 322, 347.

(٢) المساعدات المدنية والعسكرية لإسرائيل بين ١٩٤٦ و١٩٧٤ :

قروض	٢٩٤٦,٨	مليون دولار
هبات	١٦٧٨,٥	مليون دولار
مجموع المساعدات	٤٦٢٥,٣	مليون دولار

المساعدات المدنية والعسكرية لإسرائيل بين ١٩٧٥ و١٩٨١

قروض	٧٦٨٧,٧	مليون دولار
هبات	٨٣٧١,٩	مليون دولار
مجموع المساعدات	١٦٠٥٨,٩	مليون دولار

سدد مبلغ ٢٢٧٠,٨ مليون دولار مع الفوائد من القروض القديمة على أن زهاء ٧٠٠٠ مليون دولار من الهبات والمساعدات الجديدة (يضاف إليها القروض الملغاة) أعطيت في السنة المالية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ . وكان من المتوقع أن تنخفض نفقات إسرائيل العسكرية بعد عقد الصلح مع مصر وهي أقوى أخصامها ، ولكنها ارتفعت عوضاً عن أن تنخفض .

U.S. Overseas Loans and Grants Obligations and Loan Authorizations. July 1, 1945 to September 30, 1981. U.S. Bureau of the Budget, Washington, D.C. 1982. pp. 18, 28.

(٣) The Arms Control Act, 22 USC Sec. 3201, 3302; also the U.S. Foreign Assistance Act of 1961 as amended.

(٤) قطع الكونغرس المساعدات فعلياً في ٥ شباط (فبراير) ١٩٧٥ بموجب قانون المساعدات الخارجية المتخذ في ١٩٧٤ ، وصار القطع فعلياً عندما لم تنسحب تركيا من قبرص . وباستثناء منحة صغيرة قدمت في العام ١٩٧٧ ، لم يلغ مفعول القطع إلا في نيسان (إبريل) ١٩٧٨ .

(٥) مذكرة «سرية» موجهة من والتر سميث إلى الرئيس أيزنهاور بتاريخ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ (سمح بنشرها في ٣١ آب ـ أغسطس ـ ١٩٨١) وكان الرئيس أيزنهاور في هذه المناسبة قد أمر وزارة المال بعدم إرسال شك بقيمة ١٦ مليون دولار مساعدة لإسرائيل حتى تكون قد توقفت عن أعمال جر مياه نهر الأردن في بنات يعقوب . وتحويل المياه هذا يعتبر خرقاً لاتفاق الهدنة المعقود بين سورية وإسرائيل ، كما يؤثر سلباً في مصالح كل من سورية والأردن . ولم يكتف أيزنهاور بذلك بل أصدر تعليماته إلى وزارة المال بإلغاء مفعول إسقاط التبرعات التي ترسل من قبل الأفراد والمؤسسات الخاصة إلى المنظمات اليهودية ، من ضريبة الدخل في الولايات المتحدة . وكانت نتيجة تصرف الرئيس أن توقفت إسرائيل عن بناء ترعة تحويل المياه . ثم في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦ قطع الرئيس ايزنهاور جميع المساعدات عن إسرائيل عندما غزت مصر في أعقاب تأميم قناة السويس . وبعد أن أثبت أن كلامه يجب أن يحمل على مجمل الجد ، هدد بقطع المساعدات لإرغام إسرائيل على الانصياع لقرار الأمم المتحدة بالخروج من قطاع غزة رغم احتجاجات بن غوريون الصاخبة .

أما اليوم فباستطاعة المرء أن يجول ببصره في أفق الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة دون العثور على أي زعيم يتحلى بالشجاعة اللازمة لاقتفاء أثر سوابق أيزنهاور الفعالة . ونتيجة ذلك استنتج البعض أنه لما كان لا يوجد أي رئيس مستعد لفرض تطبيق حقوق أميركا التعاقدية ـ ولما كان الكونغرس لن يؤيده في ذلك إن هو أراد ـ علينا إذاً أن نرفع قيودنا عن استخدام إسرائيل لمساعداتنا العسكرية والاقتصادية والتخلي عن الادعاء الكاذب بتقيدنا بها . إن فرضنا حقوقنا التعاقدية على تركيا والتغاضي عنها على إسرائيل أمر مغاير للضمير حقاً.

Stephen Green, Taking Sides : America's Secret Relations with a Militant Israel, (New York: William Morrow and Comany, 1984). p. 80.

Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles, Atlantic Little

Brown, 1973, pp. 390, 391; Peter Grose, Israel in the Mind of America, Knopf, 1983, p. 304. For the text of the Eisenhower speech of February 2, 1957 see The Arab - Israel Conflict, edited by John Norton Moore, Princeton University Press, 1977, pp. 1011, 1017.

(٦) قياساً على الخبرات السابقة مع إسرائيل ، أعرب الشيخ مارك هاتفيلد عن تشكيكه بفائدة هذه القيود . ومع انه أعرب صراحة عن إدراكه بعدم تطابق مصالح إسرائيل مع مصالح الولايات المتحدة ، فهو يعتقد بأنه عندما «تسلم الولايات المتحدة أسلحة إلى دولة أخرى لا يعود بإمكاننا أن نتوقع منطقياً أن نبقى مسيطرين على استعمال تلك الأسلحة . فالسيطرة تكون موجودة قبل التسليم ، وانه لمن الجنون الخطر افتراض أي شيء آخر . فالتهديد بإيقاف الشحن قلّما يردع دولة وهي في وسط الحرب ، خصوصاً وقد برهن التاريخ عن أن إيقاف الشحن لم يكن مرة إلا إجراءً مؤقتاً» .

برهن التاريخ ، فيما يختص بإسرائيل ، عن سلامة أقوال الشيخ هاتفيلد . ولكن ذلك يعود في معظمه إلى أن الرؤساء في الفترة الأخيرة لم يوقفوا تدفق المساعدات على إسرائيل ، كما سبق لهم أن فعلوا مع تركيا . لذلك تشعر الحكومات الإسرائيلية بأن لديها الحرية في تجاهل تهديداتنا . ولو أن الحكومات الأميركية الأخيرة أظهرت شجاعة في فرض القيود التعاقدية الأميركية على إسرائيل ـ أو لو فعلت حكومتنا الحالية ذلك ـ لكان للتهديد بفرض العقوبات معناه وتأثيره .

وعلى الذين ينادون بإزالة القيود التعاقدية أن ينظروا بجدية إلى مضامين مثل ذلك القرار . وإذا كان الشيخ هاتفيلد على حق في قوله «إن السيطرة تكون موجودة فقط قبل تسليم» الأسلحة وإن الدولة التي تتلقاها ستستعملها بحرية لتحقيق أغراضها ، عندئذ يتحتم علينا قبل التسليم أن نحد بصرامة من كمية ونوع الأسلحة والعتاد التي نقدمها وإلى الحد الأدنى الممكن الذي يضمن لإسرائيل «حقها الشرعي في الدفاع عن النفس» . ولا يجوز بأي شكل أن نستمر في دعم إسرائيل لتكون ، كما تدعي ، رابع قوة عسكرية في العالم ، نظراً لأنها لا تظهر أي ميل في مراعاة مصالح أميركا بينما تظهر ميلاً شديداً لتوسيع رقعة أراضيها .

إن هذا الموقف ضروري إذا ما كانت أميركا لتحافظ على سياسة خاصة بها في الشرق الأوسط ، وألا تستمر كما هي الحال في الوقت الحاضر في الكينونة مجرد خادم لإسرائيل أو كما هي الحال في بعض المناسبات ، ضحية طموحات إسرائيل .

(٧) Amnon Kapeliuk, 'Begin and the 'beasts'», New Statesman, June 25, 1982, reprinted in Israeli Invasion of Lebanon, Press Profile June / July 1982, Claremont Research and Publications, August 1982, p. 93. Also; Noam Chomsky, The Fateful Triangle, (Boston: South End Press, 1983.) pp. 198 - 201; The Washington Post, July 15, 1982.

(٨) Ha'arretz, June 25, 1982.

(٩) Henry Kamin, The New York Times, July 11, 1982.

(١٠) يصف تقرير لجنة كاهان الذي جرى وضعه في أعقاب مجازر صبرا وشاتيلا ، رأي الكتائب حول القضية فيقول «إن قضية سكان لبنان من الفلسطينيين الذين نبتت من بينهم العمليات الإرهابية والذين تجذرت في صفوفهم بنيتهم التحتية العسكرية ، أثيرت أكثر من مرة بين قادة الكتائب ومندوبين إسرائيليين . أما موقف الزعماء الكتائبيين فكان على العموم أنه لا يمكن تثبيت دولة لبنانية موحدة ومستقلة دون العثور على حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم ، حسب تقديرات الكتائب ، نصف مليون نسمة . إن هذا العدد من اللاجئين وأكثرهم من المسلمين ، يضعضع ، برأي الكتائب ، التوازن السكاني بين المسيحيين والمسلمين في لبنان . . . ويعرض للخطر استقرار الدولة اللبنانية ووضع المسيحيين فيها . لهذا السبب اقترح زعماء الكتائب إجلاء قسم كبير من اللاجئين الفلسطينيين عن لبنان ، سواءً بالإقناع أو بوسائل الضغط الأخرى . ولم يخف الزعماء الكتائبيون رأيهم بأنه قد يكون من الضروري اللجوء إلى أعمال عنف لتحقيق هجرة اللاجئين الفلسطينيين من لبنان» . ولا يتضمن التقرير أي برهان على أن مندوبي إسرائيل أبدوا معارضتهم لهذا الرأي أو أنهم بذلوا أي مجهود جدي لردع الكتائب عن تطبيق الخطة التي عرضوها .

Kahan Report, as quoted in The Israeli Invasion of Lebanon Part II. May 1983. Claremont Research and / Press Profile : August 1982 Publications, New York. 1983. p. 205.

(١١) Ze'ev Schiff, Ha'aretz. May 23. 1982.

(١٢) Yoel Marcus, «The War is Inevitable Ha'aretz. May 23, 1982.

(١٣) Benny Morris, «Diligent Diarist, (Review of David Ben - Gurion's Diaries) The Jerusalem Pos . International edition), April 22 - 28, 1984, p: 19.

(١٤) Livia Rokach, Israel's Sacred Terrorism, (AAUG Information Paper Series ; No. 23, 1980) pp. 24 - 30. Bashir Gemayel originally approached the Isaelis for help against the Syrians. The history of the

discussions that followed is contained in Schiff and Ya'ari, Israel's Labanon War (New York: Simon and Schuster, 1984) pp. 31 - 61.

طلب بشير الجميل في البداية من الإسرائيليين المساعدة ضد السوريين .

(١٥) Time, February 15, 1982. p. 80.

(١٦) رأى القادة الإسرائيليون أن ذلك الحزام مفيد لهم ليس فقط للدفاع عن إسرائيل بل وأيضاً لتسهيل مخططاتها لتحويل مياه لبنان إلى أراضيها العطشى .

(١٧) Ze'ev Schiff, «green Light, Lebanon» Foreign Policy, Spring 1983. This plan had been hatched in discussions over a long number of years . The background is described in Jonathan C. Randal, Going All the Way. (New York: Viking Press, 1983).

بحث في هذا المخطط في مباحثات امتدت عدة سنوات .

(١٨) «مشاكل إسرائيل الاستراتيجية في الثمانينات» ، محاضرة أعدها وزير الدفاع الإسرائيلي أريال شارون لإلقائها في مؤتمر الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ ثم نشرت كيان صحفي مؤرخ القدس ، ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ .

(١٩) لا يستطيع أحد أن يتكهن بمدى دور السذاجة أو متطلبات السياسة الداخلية في الإيحاء بهذا الكلام . ولكن الواضح أن الرئيس ريغن لم يتعلم الدرس الذي انطوت عليه مغامرة الوزير هيغ المنكودة في محاولة عقد معاهدة في الشرق الأوسط في أوائل ١٩٨١ ، عندما طلب هيغ من الدول العربية المعتدلة الانضمام إلى الولايات المتحدة وإسرائيل للدفاع عن الخليج بوجه التهديد السوفياتي . أجاب الزعماء العرب بأن (١) السوفيات لا يشكلون تهديداً مباشراً جدياً لأمن بلدانهم ، (٢) إسرائيل تشكل مثل ذلك التهديد . (٣) لا يقبلون بوجود جيوش إسرائيلية على أرضهم مهما كانت الظروف . (٤) لا يمكن الموافقة على أي ترتيبات أمنية مقترحة إلا بعد حصول سلم شامل مع إسرائيل على أن يتضمن وجوباً دخول الفلسطينيين فيه .

(٢٠) استمر الحظر بضعة أيام فقط ، حصل حظر قصير الأجل في أعقاب تدمير المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) ١٩٨١ ، ولكن الشحن عاد واستؤنف علماً بأن الولايات المتحدة شاركت مجلس الأمن باستنكار ضم الجولان ، ولكنها استعملت حق النقض على قرار فرض العقوبات على إسرائيل .

Facts on File 1981. p. 489 2E.

Facts on File 1982. (New York: Facts on File, Inc., 1982) p. 34 G2|(January 20).

(٢٢) The quotations on this and following pages are from: Alexander M. Haig, Jr., Caveat : Realism, Reagan, and Foreign Policy. (New York: Macmillan Publishing, 1984). pp. 323, 326, 330, 334, 335.

(٢٣) يقول المؤلفان إنه عندما قام بيغن بزيارة لواشنطن في الأسبوع الثاني من الحرب كان من المعلوم أن البيت الأبيض غير راض عن دخول «جيش الدفاع الإسرائيلي» بيروت . ومع ذلك أصر وزير الخارجية هيغ على تحديد مقابلة بين بيغن والرئيس ريغن ، وأسر في أذن بيغن قبل الاجتماع بأن «تمسك بكل مطالبك» وعند انتهاء الاجتماع وبينما كان المجتمعون يودعون بعضهم بعضاً شوهد هيغ يرفع إبهامه مهنئاً بيغن .

Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War(Edited and Translated by Ina Friedman). (New York : Simon and Schuster, 1984.) pp.31.

(٢٤) لم يقتل إلا القليل من رجال «فتح» في تلك العمليات . فقد تعلم قادتها ألا يبقوا في أي مكان أكثر من ١٢ ساعة ، كان دائماً المدنيون البريئون يدفعون ضريبة الأرواح . وكانت مكاتب «فتح» في تلك الظروف عبارة عن هاتف وبضعة مقاعدة وطاولات وخزائن ملفات .

Facts on File 1982. p. 414 C2 (June 11).

(٢٥) Schiff and Ya'ari, op. cit.. p. 98.

(٢٦) بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ اعتمدت الولايات المتحدة سياسة غير معلنة بالامتناع عن حق النقض لإيقاف مقررات مجلس الأمن . وخلال الفترة نفسها استعمل الاتحاد السوفياتي ذلك الحق ١٠٣ مرات . ومنذ العام ١٩٧٠ تغير الوضع بشكل جذري ، إذ استعملت الولايات المتحدة حقها ٣٨ مرة مقابل ٩ مرات للسوفيات . وباستثناء ٤ حالات كان استعمال ذلك الحق ذا علاقة بثلاثة مواضيع على النحو التالي : إسرائيل ـ فلسطين ١٥ مرة ، جنوب إفريقيا ـ ناميبيا ١٤ مرة ، فيتنام ٥ مرات . وكان استعمال هذا الحق موزعاً كما يلي حسب الإدارات : إدارة نيكسون ٤ مرات ، إدارة فورد ١٤ مرة ، إدارة كارتر ٤ مرات ، وإدارة ريغن ١٦ مرة ، وبذلك تكون إدارة ريغن قد استعملت هذا الحق بمعدل ٤ مرات في السنة .

وقد شاركت الولايات المتحدة في النقض كل من بريطانيا وفرنسا (بريطانيا ٤ مرات

فقط) في ١٣ مرة . أما في الخمس وعشرين مرة الباقية فوقفت الولايات المتحدة وحيدة . وكان أكثر من نصف هذه المرات الانفرادية الموقف دفاعاً عن إسرائيل أما في مقررات توجه إليها اللوم أو في مقررات تطالب بفرض العقوبات عليها . (ورقة معلومات رسمية صادرة عن وفد الولايات المتحدة الأميركية موجهة إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٩ أيار (مايو) ١٩٨٤) .

(٢٧) Haig, op. cit., pp. 338, 339, 341.

(٢٨) اعترف مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى أمام مراسلين صحفيين لاحقاً في واشنطن في ٢٩ حزيران (يونيو) بأن هدف إسرائيل المعلن «ربما كان مضلِّلاً» .

Facts on File 1982.p. 414 2B to 3B.

(٢٩) Time. February 15, 1982. p. 80.

(٣٠) Ze'ev Schiff, «Green Light, Lebanon». Foreign Policy. Spring 1983. pp. 73 - 85.

(٣١) تدعي الإدارة بأنها أرسلت قائمة بالعقوبات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية التي سينظر بها إذا ما واصلت إسرائيل هجومها .

Facts on File 1982. p. 558 (August 6).

(٣٢) صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٢ حيث نقل بول مونتغومري عن ليونارد فاين ، رئيس تحرير مجلة «مومنت» . لقد كان هذا التقويم ضعيفاً ذلك أن العنوان «الدفاع عن النفس» يصعب تأويله بحيث يجيز الهجوم الوقائي على سيناء وقناة السويس في ١٩٥٦ أو على لبنان في ١٩٧٨ . قال رئيس الوزراء بيغن أمام كلية الدفاع الوطني في القدس يوم ٨ آب (أغسطس) ١٩٨٢ أن إسرائيل خاضت ثلاثاً من حروبها «لم يكن لها فيها مجال للخيار» . الأولى حرب الاستقلال التي استمرت من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ . والثانية حرب الاستنزاف التي سبقت حرب يوم الغفران . والثالثة حرب يوم الغفران . أضاف أنه كان أمام إسرائيل مجال للخيار في حرب سيناء ضد مصر عام ١٩٥٦ ، وكانت غاية تلك الحرب «القضاء على الفدائيين الذين ما كانوا يشكلون خطراً على الدولة» . ومرة ثانية «كان لها مجال للخيار» في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ . «لم يكن حشد القوات المصرية على مداخل سيناء برهاناً على أن عبد الناصر كان حقيقة على أبواب مهاجمتنا . لنكن صادقين مع أنفسنا . عبد الناصر لم يهاجمنا . بل نحن قررنا مهاجمته» . ومضى قائلاً إن غزو لبنان الذي أطلق عليه اسم «عملية أمن

الجليل» «لم تكن في الحقيقة من الحروب التي لم يكن لنا فيها أي مجال للخيار» .

Quoted in G.H. Jansen, «The Shattered Myths», Middle East International, 18 February 1983 p. 13.

(٣٣) Ze'ev Schiff, «Green Light in Lebanon», Foreign Policy, Spring 1983, p. 79.

(٣٤) Schiff and Ya'ari, op. cit., pp. 112, 113.

(٣٥) Ibid., p. 152.

(٣٦) Haig, op. cit., p. 340.

(٣٧) Ibid., p. 341.

(٣٨) Schiff and Ya'ari, op. cit., p. 229.

(٣٩) مجلة «نيوزوييك» ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٨٤ صفحة ٤٧ .

(٤٠) Schiff and Ya'ari, op. cit., p. 225.

(٤١) Facts on File 1982, p. 583 2F (August 13).

(٤٢) Facts on File 1982, p. 348 2D (June 25).

كان اجتماع بيغن العاصف مع النواب والشيوخ الأميركيين مختلفاً تماماً عن الاستقبال الودي الذي لقيه في البيت الأبيض قبل ذلك بيوم واحد (٢٠ حزيران ـ يونيو ـ ١٩٨٢) . فأما أن يكون الرئيس ريغن لا يشاطر المشرعين اراءهم أو أنه لم يكن قد وضع في الجو الحقيقي .

(٤٣) Robert Fisk, The Times, (London), October 7, 1982, p. 32.

(٤٤) The New York Times, October 12, 1982.

(٤٤) «نيويورك تايمز» ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ .

(٤٥) William Espinoza, Defense or Aggression, American Educational Trust, Washington, D.C., pp. 15, 16.

(٤٦) T' Elaine Carey, The Christian Science Monitor, August 19, 1982.
Warren Richey, The Christian Science Monitor, November 2, 1982.

(٤٧) The Christian Science Monitor, July 21, 1982, p. 2.

(٤٨) تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس النواب ، الدورة الأولى لمجلس النواب الثامن والتسعين ، بعنوان «لياقة الوضع الأمني لقوات المارينز الأميركية في بيروت» صفحة ٢٥ .

(٤٩) The New York Times, July 8, 1982; text of Tass announcement on p. A٤.

(٥٠) لو كان لدى الإدارة شعور مرهف بحسن المناورة لكان قد قيض لها الاستفادة من هذه الفرصة لتحسين موقف أميركا في الشرق الأوسط (كانت الدول العربية والاتحاد السوفياتي على استعداد لعدم الإتيان بأي عمل) بأن تخلت عن نكران الذات الذي فرضت به على نفسها عدم التعاطي مع منظمة التحرير الفلسطينية . فلو أجريت مفاوضات اتخذت فيها الحيطة اللازمة لكان قد أمكن بلوغ حل . على كل حال ، كان وزير الخارجية جورج شولتز في جلسة تثبيتية مع لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ، قد اعترف ـ ولو لفترة لم تدم طويلاً ـ بأن هناك صلة بين تحقيق السلام وبين حل لحاجات ولرغبات الشعب الفلسطيني المشروعة .

(٥١) Schiff and Ya'ari, op. cit., p. 251.

(٥٢) PORI public opinion polls discussed in, Yediot Aharonot, August 6, 1982;
Ha'aretz, November 18, and December 27, 1982.

(٥٣) «Reagan's Lebanon Policy: Trial and Error», The Middle East Journal, Spring 1984, p. 239.

(٥٤) لم ينظر جميع الإسرائيليين إلى أصول الخطة كما نظر إليها وليام كوانت . ذلك أن ميرون بنفينسي P، النائب السابق لرئيس بلدية القدس ، أشار في دراسة حديثة العهد لمشكلة الضفة الغربية إلى أن الاقتراح كان عبارة عن فعل ندامة . «ذلك أنه عندما توضح القصد من الحرب وظهرت المأساة الفلسطينية الجديدة بكل ما فيها من هول مرعب ، حاولت الولايات المتحدة التنصل من كل ملامة بإعلان مبادرة ريغن» .

«The West Bank Data Project - A Survey of Israel's Policies»; American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984, Washington, D.C.

(٥٥) William Quandt, op. cit., p. 239.

(٥٦) أجلت إسرائيل أيضاً محادثات تقرير المصير مع مصر ، وأشار شامير إلى أنه لو علمت إسرائيل بمخططات الولايات المتحدة لما كان قد عقد سلام مع مصر .

Facts on File 1982, p. 658 H4 (September 10).

(٥٧) كل هذا كان مخالفاً للقانون. تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ من شرعة جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أيام الحرب (١٢ آب - أغسطس - ١٩٤٩): «لا يحق للدولة المحتلة إبعاد أو نقل أي جزء من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها». أدخلت هذه العبارة بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تجاوزات النازيين في بولندا وغيرها. وتحمي الشرعة نفسها المدنيين بصرف النظر عما إذا ضمت الدولة المحتلة الأراضي التي تحتلها أم لم تضمها (المادة ٤٧) وتمنع المادة ٥٣ تدمير الأملاك الخاصة أو أملاك الدولة «إلا في الحالات التي يكون التدمير فيها قد بات ضرورياً جداً بسبب العمليات العسكرية». هذا وقد جرى بانتظام تدمير المنازل التي اشتبه بأن مقاومة ما صدرت منها، من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

(٥٨) Facts on File 1984. pp. 156 - 7, (March 2, 1984).

(٥٩) Milton Viorst, «America's Broken Pledge to the PLO», The Washington Post, December 19, 1982; see also Noam Chomsky op. cit., pp. 388, 389.

(٦٠) Loren Jenkins, «Israelis Hunt Palestinian Sympathizers in Beirut», The Washington Post, September 18, 1982. See also Chaim Herzog, The Arab-Israeli Wars (New York: Vintage Books, 1984) p. 352.

(٦١) Chomsky, Op. Cit. P. 388.

(٦٢) Bernard Gwertzman, The New York Times, September 17, 1982, p. 1.

(٦٣) لجنة التحقيق بأحداث مخيمات اللاجئين في بيروت - ١٩٨٣ - التقرير النهائي (تقرير كاهان) جاء فيه: «كانت أبشع المجازر تلك التي حدثت في مخيم تل الزعترفي آب (أغسطس) ١٩٧٦ عندما اغتال الكتائبيون آلاف الفلسطينيين ثأراً لاغتيال آلاف المسيحيين في الدامور في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦».

(٦٤) PORI public opinion polls discussed in Yediot Aharonot, August 6, 1982; Ha'aretz, November 18 and December 27, 1982.

(٦٥) Daniel Gavron, Israel After Begin, (Boston : Houghton Mifflin Co., 1984 p. 117.

(٦٦) Ibid., pp. 118 - 119.

(٦٧) Bernard Gwertzman, «U.S. Presses Israel to let U.N. Troops Move into Beirut», The New York Times, September 19, 1982, P. 1.

(٦٨) استنكرها عرفات لعدم مقاومتها الإسرائيليين، بحيث تجعل لنفسها أعداء في كل من الفريقين كما هي العادة بالنسبة لمصلح بين متقاتلين.

(٦٩) Press conference, 28 September 1982. Facts on File. p. 715. 1C.

(٧٠) اعتبر الجميل فيما بعد أنه من الأفضل له إنكار حضوره أي اجتماع مع الإسرائيليين وانه قبل بأي من شروطهم.

Randal, op. cit. p. 10.

(٧١) Schiff and Ya'ari, op. cit., 233.

(٧٢) Ibid., p. 287 - 288.

(٧٣) Nahum Barnea, Koteret Rashit, May 11, 1983. «Last Friday, the government ratified an agreement while hoping that it would never be put into practice. It was Begin who planted this hope in the hearts of his ministers... Syria is supposed now to save Israel from an agreement it cannot live with. As the cabinet secretary explained after the meeting, the goverment's capitulation to U.S. pressure was not designed to pave the way for an agreement with another Arab country but to improve our relations with the United States, which had greatly deteriorated.» Reprinted in The Israeli Invasion of Lebanon: Part II Press Profile: August 1982 / May 1983. 352.

(٧٤) Facts onFile 1983, pp.357 - 359.(May 20) Arabsupportersof theagreement and the Lebanese parliament in its vague resolution all talked of restoring Lebanese sovereignty over its territory. When the terms confirmed that Israel was to have joint patrols in southern Lebanon, that Major Haddad was to continue to play a role, that the agreement terminated the state of war between the two countries and thus amounted to an Arab recognition of Israel, and that there were secret understandings with the United States, opposition mounted instantly. Saudi Arabia fell silent, the National Salvation Front was organized with Syria's blessing and support and Lebanon's borders were closed to cut off the possible flow of disguised Israeli goods to other parts of the Arab world, a move calculated to ruin Lebanon's economy as an entrepot.

(٧٥) Claudia Wright, «All Systems Stop», Middle East International, May 27, 1983. pp. 3 - 4.

(٧٦) Haddad, «Divided Lebanon, Current History, January 1982, p. 34.

(٧٧) بدأت بعد اتفاق ١٧ أيار (مايو) مباشرة الهجمات على الجنود الإسرائيليين في الجزء المحتل من لبنان. فارتفع عدد قتلاهم من ٣٦٨ في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ إلى أكثر من ٤٩٠ قتيلاً في أول حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ثم إلى ٥٨٦ في أول حزيران ١٩٨٤. ووصف ضابط إسرائيلي الوضع بقوله لمجلة «تايم» (١٣ حزيران ١٩٨٣، صفحة ٤٤) «إنهم يطلقون النار على أي شيء يشبه الإسرائيليين». وعليه، اضطر بيغن أن يتعهد في الكنيست بأن «سنعيد أبناءنا إلى ديارهم من لبنان، وفي الوقت نفسه ازدادت أعمال العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة زيادة واضحة فارتفعت بنسبة ٦٩ بالمئة إلى ١١٠ بالمئة. وازداد عدد المظاهرات في الشوارع من ٢٤٦٧ مظاهرة إلى ٤٤١٧، مما يدل على أن إخراج «فتح» من لبنان لم ينفع الإسرائيليين كثيراً.

(٧٨) The Israel Invasion of Lebanon: Part II Press Profile: August 1982 / May 1983. (Claremont Research and Publishing NYC) pp. 171 - 173.

(٧٩) Jim Muir, «The Knives at Gemayel's Throat. Middle East International, August 19, 1983, p. 34.

(٨٠) Facts on File, September 2, 1983, p. 662.

(٨١) المصدر نفسه (١٦ أيلول - سبتمبر - ١٩٨٣) صفحة ٦٩٨ - ٦٩٩ فيما كان من المحتمل أن يكون ذلك تفسيراً صحيحاً للأحداث في حينه كان لدى الإدارة الحافز القوي لتصوير الوضع على أفضل صورة نظراً لأن الديمقراطيين في الكونغرس شرعوا يحاولون اللجوء إلى قانون السلطات إبان الحرب. ولا شك في أن القصف المدفعي اللاحق كان تعبيراً من قبل الدروز والشيعة عن عدم رضاهم عن تصرفاتنا. فالإيطاليون الذين ظلوا بعيدين عن الصراعات المحلية لم يفقدوا إلا عدداً قليلاً جداً من الرجال.

(٨٢) خلال حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٠ تعرضت قوات الأمم المتحدة لنار حامية ومتواصلة ولخسائر بشرية حملت الجنرال بول على سحب تلك القوات مما أسماه آنذاك «حقل الرماية». وثمة سوابق أخرى مشابهة.

(٨٣) يبدو أن الادارة لم تتمكن من إقرار رأيها حول سبب إطلاقها تلك المدافع. فكانت تقول تارة إنها دفاع من المارينز (وهذا يرضي الكونغرس) وطوراً تدعي أنها تأييد للحكومة اللبنانية ونكون بذلك قد انحزنا إلى جانب نظام الجميل ومحاولته

السيطرة على لبنان، مبتعدين عن دور حفظ السلام. وبلغت الفوضى أوجها في شباط (فبراير) ١٩٨٤ عندما أعلن وزير البحرية جون ليمن أننا نضرب مواقع الدروز دعماً للجميل، ثم عاد وصحح أقواله بعد ظهر اليوم نفسه وبناءً على إصرار البيت الأبيض فأوضح أن غاية القصف حماية المارينز. ولما كان من المفترض أن يكون التصريح الصباحي تعبيراً عن رأي الإدارة بات يجوز التساؤل عمن هو المسؤول الذي يسير الأمور.

Facts on File, February 10, 1983, p. 82.

(٨٤) Ibid. October 28, 1983, pp. 818 - 9. The complete Reagan text is quoted.

(٨٥) Ibid. September 30, 1983.

(٨٦) إلا إذا طبقنا وصف الرئيس للصاروخ أم اكس على أنه «حافظ السلام». ففي أيام فتح واستيطان أميركا كان مسدس كولت من عيار ٤٥، ٠ (مسدوس رعاة البقر) يسمى «صانع السلام». وفي عام ١٨٤٤ انفجر مدفع سمي بنفس الاسم وكان من ضحايا انفجاره وزيرا الخارجية والبحرية في أيام الرئيس تايلر. التسميات الملطفة هكذا قد تشكل خطراً على الصحة

(٨٧) السيارات المفخخة وسيلة قتل متبعة من قبل جميع الفئات في لبنان.

Facts on File 1983, p. 679. (August 26).

(٨٨) Ibid. October 26, 1983, pp. 809, 813 - 4.

(٨٩) رغم الاستفزازات الدموية من قبل الجيش الجمهوري الأرلندي، حافظ البريطانيون على تقاليدهم. فلو أنهم اتبعوا السابقة الإسرائيلية لكانوا قد ردوا على قنبلة مخازن هارودز في لندن بتدمير جماعي لحي كاثوليكي في بلفاست، أو لو أنهم قلدوا الإسرائيليين في لبنان تقليداً صادقاً، لكانوا قد غزوا جمهورية أرلندا وضربوا دبلن بقنابل الطائرات لأن بعض أفراد الجيش الجمهوري مختبئون هناك.

(٩٠) هنري كيسنجر في كتابه:

Years of Upheaval. (Boston: Little, Brown and Co., 1982), P. 1075

برهن الرئيس الأسد عن استقلاليته عندما رفض لجم الفلسطينيين الذين كانوا يهاجمون عرفات في لبنان رغم إصرار السوفيات على ذلك.

(٩١) لعل أحد الأسباب غير الظاهرة للاتفاق رغبة الوزير شولتز في الارتداد على سورية

لأنها أربكته ، وللضغط على الرئيس الأسد . ولكن الرئيس الأسد كان في وضع تكتيكي متين . لم يكن الإسرائيليون متشوقين لخوض حرب أخرى - خصوصاً الآن بعد أن أقاموا مواقع جديدة حديثة التسليح - كما أن الكونغرس كان قلقاً بسبب الضحايا بين المارينز . ولم يكن على الرئيس الأسد كي يفوز بالجولة إلا شد قبضته على لبنان ثم الترقب والانتظار .

Facts on File 1983. pp. 901 - 2. (December 2).

الفصل الثاني

(٩٢) مجلة «نيوز وييك» ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٨٤ ، صفحة ٤٧ .

(٩٣) Donald Neff, Warriors for Jerusalem. (New York: Linden Press Simon and Schuster, 1984). p. 352.

(٩٤) «U.S. Assistance to the State of Israel» . Uncensored Draft Report of the U.S. General Accounting Office. (1984). Appendices 3. 4. 5. pp. 15 — 17. U.S. Overseas Loans and Grants. Office of Planning and Budgetting, Bureau for Program and Policy Coordination, Agency for International Development, Vol. 1977. p. 19; Vol. p. 18.

(٩٥) Richard R.F. Sheehan. The Arabs, Israelis , and Kissinger. (New York : Readers Digest Press , 1976). p. 199.

(٩٦) Henry Kissinger, A World Restored. (New York : University Library, 1964). p. 2.

(٩٧) «نيويورك تايمز» ١٤ آذار (مارس) ١٩٨٤ صفحة ١ .

(٩٨) Philip Geyelin, «Why King Hussein Blew His Stack . The Washington Post, March 21. 1984.

(٩٩) «معاريف » ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ . للحصول على معلومات إضافية عن الأحاديث حول المشاريع التوسعية راجع أيضاً صحيفة «جيروسالم بوست» (الطبعة الدولية) ٣ - ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٤ الصفحات ١٢ و١٤ و١٥ إلخ ، حيث أوردت بصراحة المناقشات حول طرد العرب من أرض إسرائيل وضرورة توسيع سلطة إسرائيل لتغطي مساحة ٥٠ ألف ميل مربع من الأراضي العربية ، على أنها أمر مرغوب به وقابل للتحقيق .

Ma'ariv, January 3. 1984.

(١٠٠) Gary Putka. The Wall street Journal. August 3. 1984. p. 20.

(١٠١) See the following sources of this table :

Stephen Green, op. cit. pp. 68, 98. Britannica Boob of the Year 1957, pp. 122 - 3. Britannica Book of the Year 1968, p. 269; The Military Balance. International Institute for Strategic Studies. 1973. pp. 31 - 37; The Military Balance. International Institute for Strategic Studies. 1983 - 4; pp. 52 - 65. The Jordanian National Consultative Council has passed a decree calling for a «Peoples Army» on the Irœqi model of 200,000 men and women. Middle East International. No. 202, June 10, 1983, p. 6.

(١٠٢) تقول التقديرات أن حوالى ٥٠٠ ألف مواطن إسرائيلي يعيشون خارج إسرائيل هرباً من الضرائب الجائرة ومن توالي طلبهم للخدمة العسكرية . وتقول أيضاً إن زهاء ٣٥٠ ألفاً منهم في منطقة قطرها ٥٠ ميلاً حول مدينة نيويورك . لا شك في أن هذا التغرب يضعف الاقتصاد ويزيد من الحاجة إلى المساعدات ويتطلب من المقيمين داخل إسرائيل فترات خدمة أطول .

(١٠٣) Anthony H. Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability. (Boulder : Westview Press, Inc., 1984) p. 973. For emigration figures see sources cited in Cordesman, op. cit., p. 97.

(١٠٤) تجدر الإشارة إلى أن كلية القيادة والأركان العامة (مدرسة أميركية) بالليفوارث وضعت منذ زمن بعيد لعبة حربية محورها «دورمار» (أي إسرائيل) يُفترض فيها أن الأردن وإسرائيل تحت حكم واحد صديق للولايات المتحدة ، وأن «أوبفوريا» (أي سورية) ستكون الفريق الذي ستتعاطى معه القوات الأميركية الخفيفة ، وأن المملكة العربية السعودية ستكون قوة معادية ولكنها على الحياد . تُرك العراق خارج اللعبة . وعلى الرغم من ضرورة حماية المناطق النفطية ، وضعت الخطط على أن الحرب محصورة بين سورية وإسرائيل . ولعل ضباطنا وهم يستعيدون ذكريات المسائل التي كانت تطرح عليهم في المدرسة ، ظنوا أثناء وجود قواتنا في لبنان أنه من السهل دحر سورية بسرعة كما ورد في سيناريو اللعبة الحربية . وإذا كان تفكيرهم هكذا ، فلا بد إذاً أن يكون السوريون قد خالفوا قوانين اللعبة .

(١٠٥) Cordesman, op. cit., pp. 978, 979.

(١٠٦) The New York Times. December 3, 1974, p. 11; December 4,1974, p. 11; December 4,1974, p. 14; Also: Al Roy. Horizon Press, 1975, p. 169.

(١٠٧) قيمة الشيقل الإسرائيلي عشرة أضعاف قيمة الليرة الإسرائيلية التي حل محلها . تطورت قيمة الليرة المذكورة على النحو الآتي :

السنة	القيمة بالدولار
١٩٤٨	٢,٨٠
١٩٥٦	٠,٦٠
١٩٦٧	٠,٣٢
١٩٧٣	٠,٢٣
١٩٨٤	٠,٠٠٢٥ أي ١/٤٠ من السنت والسنت ١/١٠٠ من الدولار

عندما طلع بيغن في ١٧ تموز (يوليو) بنظريته الأبوية لإقامة وحدة اقتصادية وتقنية بين إسرائيل والأردن ، وصف الأردنيون الاقتراح بأنه «مضحك» وأضافوا هازئين بأنهم على استعداد لإرسال بعثة فنية أردنية لمساعدة إسرائيل في تقويم اقتصادها ! المصدر : الكتاب السنوي للموسوعة البريطانية إضافة إلى مصادر صحفية .

(١٠٨)

أرقام التجارة الإسرائيلية
بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٧٥	١,٩٤١	٤,١٧٣	٢,٢٣٢
١٩٨٠	٥,٥٣٨	٨,٠٢٧	٢,٤٨٩
١٩٨١	٥,٦٧٠	٧,٩٩٣	٢,٣٢٣
١٩٨٢	٥,٢٨٢	٨,١١٦	٢,٨٣٤
١٩٨٤			٥,٢٠٠ (تقديرات)

المصدر : النشرة الإحصائية الإسرائيلية للعام ١٩٨٢ .

(١٠٩) William Claiborne. «Israel Moves to Smooth Ties with the United States After Golan Action». The Washington Post, December 15. 1981.

(١١٠) General Brown's remarks are quoted in Facts on File, October 13, 1976, pp. 787 Cl - Gl;

(١١١) Cordesman, op. cit., p. 979.

الملحق :

(١١٢) David k. Shipler, «Scorn for U.S. in Israel», The New York Times, March 1, 1984, p. A10.

(١١٣) The reconstruction of the fighting is based largely on the New York Times, June 7 - 23, 1982; Chaim Herzog, The Arab - Israeli Wars (New York : Vintage Books, 1984), pp. 392 - 351; Albert Bourge and Pierre Weiss, Liban. Editions Published. Paris 1983; Schiff and Ya'ari, op. cit., pp. 109 - 131; 151 - 180.

(١١٤) Richard Aldington. The Duke, (New York : Garden City Publishing Company, 1943). p. 364.

(١١٥) Facts on File. June 18, 1982, p. 432 - 2D.

(١١٦) The New York Times, September 25, 1983. Also The New York Times, June 11, 1984. p. A19.

(١١٧) Michael Ledeen, «The Lessons of Lebanon ' Commentary. New York, May 1984, p. 17.

(١١٨) Norman Podhoretz, «Reagan, Man of Peace , The New York Times, June 13, 1984.

الفهرست

مقدمة الناشر ٥

تعريف ٩

توطئة ١٣

المقدمة ١٩

السؤال المحوري كيف تورطت الولايات المتحدة في لبنان ٢١

لماذا فشلنا ٢٢

لإسرائيل هدفان ٢٧

الفصل الأول : الغزو وما تلاه ٣٧

المرحلة الأولى ٣٩

١ ـ إسرائيل تبدأ الغزو ٤١

٢ ـ جيش إسرائيل يستمر في التقدم ٥٤

إسرائيل تهاجم سورية ! ٥٩

٤ ـ إسرائيل تدمر بيروت الغربية ٦٤

٥ ـ أميركا تنظم القوة الأولى لحفظ السلام ٧٤

٦ ـ الرئيس ريغن يتقدم بخطة سلام للضفة الغربية ٨٠

٧ ـ إسرائيل تخرق وقف النار وتسمح بالمجازر ٨٥

المرحلة الثانية ٩٣

٨ ـ زججنا بالمارينز ثانية في قوة لحفظ السلام ٩٥

٩ ـ وزير الخارجية يحاول التوسط في مفاوضات

اتفاقية سلام لبنانية ـ إسرائيلية ٩٩

المرحلة الثالثة ١١١
١٠ - إسرائيل تبعد جيش الدفاع الإسرائيلي
جنوباً بعيداً عن الخطر ١١٣
١١ - الولايات المتحدة تتورط مباشرة ١١٩
١٢ - مذبحة المارينز ١٢٥
١٣ - الإدارة توثق ربط أميركا بإسرائيل ١٢٧
١٤ - دروس وعبر ١٣٤
الفصل الثاني : دروس ونتائج ١٣٥
١٥ - نتائج الغزو وما تلاه ١٣٧
١٦ - دروس من خبراتنا في لبنان ١٤١
١٧ - حرب العام ١٩٦٧ والتقهقر المتزايد في
سياسة أميركا الشرق أوسطية ١٤٩
١٨ - نضوج ثمار التمحور ١٦٣
١٩ - منطويات ضمان أميركي لأمن إسرائيل ١٧١
٢٠ - هل تستمر أميركا بتمويل سياسات إسرائيل
إلى ما لانهاية ؟ ١٩٢
٢١ - ضرورة وضع سياسة شرق أوسطية
تخدم المصالح الأميركية ٢٠٤
٢٢ - مراجعة : الأخطاء والخيانات ٢١٩
إسرائيل تحاول إعادة كتابة التاريخ ٢٣١
الهوامش ٢٤٣

error and betrayal IN LEBANON

An analysis of Israel's invasion of Lebanon and the implications for U.S.-Israeli relations

GEORGE W. BALL

with a preface by Professor Stanley Hoffmann

FOUNDATION FOR MIDDLE EAST PEACE

1984

جميع الحقوق محفوظة

١٩٨٧ م - ١٤٠٧ هـ